

شماره

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	القدوری
مؤلف	ابوالحسن قدوری
مترجم	
شماره قفسه	۱۹۲۴۸
شماره ثبت کتاب	
جمهوری اسلامی ایران	
۲۱۱۴۲	

شماره ۱۴

۱۹۲۴۸
۲۱۱۴۱۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

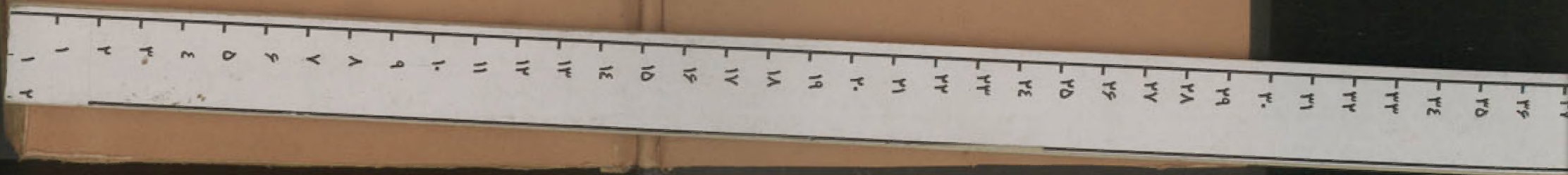
کتاب القدوری

مؤلف البراهین القدوری

مترجم

شماره قفسه ۱۹۲۴۸

۲۱۱۴۱۲



ان لم يكن نجاسة عشر في عشر لم يكن الوضوء ولا اغتسال عنه من الجنابة
 عندنا وعند الشافعي به اذ يبلغ الماء قلتي جانبا الوضوء قليلا كانت النجاسة
 او كثيرة لان النبي صلى الله عليه وسلم امر من يحفظ الماء عن النجاسة حيث
 قال لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة والخبث
 الشارب وهو ما روي عنه عليه الصلوة والسلام اذ استيقظ احدكم من منامه
 فلا يغتسل من بول الماء حتى يغسلهما فانا فانه لا يدري اين باتت يده من جسده
 ولها الماء الجاري اذ اوقت في نجاسة فانه جانبا الوضوء به قليلا كانت النجاسة
 كثير اذ المير لم يات في النجاسة مع جريان الماء والغدير العظيم الذي لا ينجس
 مطر فينجس بك الطرف الاخر اذ اوقت فيه نجاسة في احد جانبيه
 بان الوضوء من الجانب الاخر لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه وهو
 مالم يمس نفسه سائلة في الماء لا يجسه كالبق والذباب ^{تعتش} ~~وتعش~~
 كالسمك الضفدع والسرطان والماء السعل لا يجز استعماله
 شاة في ^{شاة} ~~شاة~~ ^{شاة} ~~شاة~~ والنجاس والماء السعل كلما ازيل بحدوثك
 استعمله ^{عليه} ~~عليه~~ ^{عليه} ~~عليه~~ في كل عاين ^{عليه} ~~عليه~~ ^{عليه} ~~عليه~~ فقد طهر جازت ^{عليه} ~~عليه~~ ^{عليه} ~~عليه~~



كتاب الوضوء
 في كل مكان
 ٢٥

والذباب والذباب
 يروني هاهنا
 والذباب والذباب
 ونحوها

ولو وضع منه الاحبل المختبر على ذي شعر الميتة وعظمها وقطعها في
وعصيا وريثها وظفها طاهر اذا لم يكن عليها دسومة وعظم الفيل
طاهر اذا لم يكن عليها خلل والمحمد **باب النجاسة** نجت
وكان نرج ما فيها من الماء طهارة لها فان ماتت فيها فارت او عصفونية
او صغوية او سودانية او ساقص نرج وفيها ما بين عشرين دلو الى اثنين
يجب كبر الدلو وصفها ولو وقعت فيها ذنب فارت نرج جميع ما فيها
من الماء والمعنى فيه لان النجاسة العين وصلت الماء فهي البلية على
الذنب وان ماتت فيها حمامة او حجلة او سوب نرج منها ما بين
اربعين دلو الى ستين وان ماتت فيها كلب او خنزير او شاة او ادمي
نرج جميع ما فيها من الماء وان امتلح الحيوان فيها او قفح نرج ما فيها
من الماء صفح الحيوان او كبر وعدد الدلاء يعتبر بالدلو الوسط
البلدان المستعمل في الاريا فان نرج منها بدلو عظيم قدر ما يتسع فيه من الدلاء
للتوسط حسب به خلا فالزمن به وان كانت البيوت معينا لم يكن النرج
فيها ما فيها اخرها مقدار ما كان فيها من الدلاء وقد روي

الحسن عليه الرحمة والغفران انه قال نرج منها ما بين ماتي دلو الى ثمانية
قالوا وبعضهم قالوا يحفر تحتها بين على قدر عمقها وطولها وعن صفها
نرج الماء من تلك البيوت فيجعل في هذه واذا امتلأت مثل ما كانها من تلك
البيوت حكم بطهارة الاولى واذا وجدت في البيوت حاجة او فارة او غيرها
ميتة ولا يدبر من متى وقعت فيها ولم تنفخ ولم يفتح اعاد والصلوة به
اوليلة اذا كانوا قوضوا منها غسلوا كل شيء اصابها ماءها وان كانت
والنفث او قفحت اعادوا ثلثة ايام وليا لها عند الخفيفة به والاس
ويجب اعادة شيء حتى يحققوا متى وقعت فيها وسر الادمي وما هو كل
طاهر الا الابل والبقرة والحلالة وسر الكلب والخنزير وسباع البها
مجن وسر الحرة والدجاجة والخلافة وسباع الطير وما سكن في البيوت
مثل الحية والفارة والعقارب مكره وسر الحمام والنمل شكوك فان
لم يجد غيرها اتوا قضاء بها وتيمم بها ببدء جاز وصلى وسر الخيل مكره
عند الخفيفة به وعند طاهر والله اعلم بالصواب **باب النجاسة**
من لم يجد الماء وهو مسافر او كان خارج للمصيبة وبين المصطفى السيل

اكثر اركان يجد الماء الا انه من يرضى فخاف ان يستعمل الماء شدة من وضوء او خاف
الجنب فاستل بالماء ان يقتله البرد او غير ضه فانه يتم بالصعيد ولو خاف
من البرد في الصلح جاز له ان يتم عند الخفيفة خلا فاطها قال الشافعي
ليجوز التيمم للصحيح في الصلح واليتم من تان ميمح بلحد ما وجبه بالآ
يديه الى المرفقين واليتم في الحرت والجنبه والحيض والنفاس والميت
ليجوز التيمم عند الخفيفة ومحمد عليهما الرضوان بكل ما كان من جنس
الارض كالتراب والرمل والحصى والحجر والبقرة والدمر والحل
الزبرنج وما اشبه ذلك وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل
وقال الشافعي لا يجوز الا بالتراب خاصة واليتيم في التيمم ومحب
الوضوء وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء وينقضه ايضا سريان الماء
اذا قدر على استعماله ولا يجوز التيمم الا بالصعيد طاهر ولا يجز لمن لم يجد
الماء في اول الوقت وهو رجوان يجز في الوقت ان يؤخر الصلوة
الى اخر الوقت فان وجد الماء توضاء ولا يتم وصلا ويصلي التيمم ما
شاء من الفرائض والمواقل ما لم يحدث ويجوز التيمم للصحيح في

اذا حضرت جنابة والولي غير مخاف ان تستغل بالوضوء ان تقوته الصلوة
تيمم وصلى وكذلك اذا حضر العبد مخاف ان تستغل بالوضوء ان تقوته
الصلوة تيمم وصلى وان خاف من سخط الجمعة فهو مخوف ان تستغل بالوضوء
فاته الصلوة فانه يتوضأ ولا يتم فان ادرك الجمعة صلها ولا يصح التيمم
وكان ذلك اذا ضاق الوقت فيحتمل ان تتوضأ فاته الوقت فانه لا يتم ولكنه
يتوضأ ويصلي الفاتية والمسافر الذي استل في رجله فتيتم وصلى ثم
تذكر الماء بعد ذلك لم يعد الصلوة عند الخفيفة ^{محمد} وان كان الوقت باقيا
وعند اليسوف لا يعيدها وليس على التيمم اذا لم يغلب على ظنه ان يقتبه
ماء ان يطلب الماء فان غلب على ظنه ان هناك ماء لم يجز له ان يتم حتى
يطلبه وان كان مع رفيقه ماء طلب قبل ان يتم فان منعه منه يتم
وصلى وان يتم قبل طلب لم يجز عند اليسوف سفن واخرها **باب** المسح في الضربة
للمسح على الخفين المسح على الخفين جائز بالنسبة من كل حدث موجب
للوضوء اذا لبسهما على طهارة كاملة ثم احدث فان كان مقيما مسح يوي
وليلة وان كان مسافرا مسح ثلاثة ايام ولياليها وابتداءها عقيب الحرت

المسح في الضربة

والسبح على الخفين على ظاهرهما خطوطا بالاصابع مبتداء من رؤس الاصابع
الى الساق وفرض ذلك مقدار ثلثة اصابع من اصابع اليد وان كان أقل
من ذلك لم يجز ولا يجوز السبح على اخن في خرق كتيبين منه مقدار
ثلثة اصابع من اصابع الرجل وان كان أقل من ذلك جاز عندنا ^{اصغر} وعند
سواء كانت قليلا او كثيرا ويجوز اذا كان سواها لا بهام والله كان لا بهام معه
للجوز ولا يجوز السبح على الخفين لمن وجب عليه الغسل وينقض السبح ^{ينقض}
الوضوء وينقضه ايضا نزع الخف ونقض اللثة فاذا تمت اللثة نزع
خفيه وغسل جليه وليس عليه عادة بقية الوضوء عندنا وعند
يجب العادة ومن ابتداء السبح وهو مقيم منافر قبل تمام يومه في ليلة
مع ثلثة ايام ولياليها وعند الشافعي يومه وليلة ولو سافر قبل
ان يمسي مع ثلثة ايام مع مدة السفر الاجماع ومن ابتداء السبح
وهو سافر فقام فان كان مع يومه وليلة او اكثر له من نزع خفيه
وغسل جليه وان كان مع أقل من ذلك يوم وليلة ثم مع يوم
وليلة ومن لبس الجورقين فوق الخفين مع عليهما ^{ان} لم يمسح

فقبل لبس الجورقين وحينئذ لا يمسح على الجورقين فاذا خرج الكثر
انقلب السبح على محله بطل مسحه وصدى القدم اذا كان في موضعه والعقب
يدخل ويخرج لا يبطل ولا يجوز السبح على الجوربين من الجحيفة ^{لا ان يكون}
مجلدين او منعلين ولا يجوز السبح على الجوربين اذا كانا الخنيتين ^{لا}
الماء ولا يجوز السبح على العمامة والفسنوة والبرقع والقفازين ولا يجوز
السبح على الجبائر وان شدها على عيني وضوء فان سقطت فغيره يبطل
السبح وان سقطت عن برء يبطل السبح **باب** الحيض والنقاس ^{الحيض} وكل
الحيض ثلثة ايام ولياليها عند جماهير عند ابي يوسف يومان واكثر
يوم الثالث فانقض من ذلك فليس بحيض عندنا وهو تحاضة واكثر
الحيض عشرة ايام ولياليها فمما زاد على ذلك هو تحاضة وماتراه المرأة
من المرة والصفرة والكد في مدة الحيض فهو حيض حتى ترى البياض
خالصا عند الجحيفة ومحمد بن وهب قال ابي يوسف وماتراه للمرأة من الكد
في ايام الحيض فليس بحيض والحيض يقطع عن الحيض الصلوة والحج
عليها الصوم ونقض والتقص الصلوات ولا تدخل الحجد والنطق

بأيت قرآن
فأول يستلوه
الحيض فراه
فاعتزلوا النساء
الحيض

بالبست لا ياتيجان وجهها وليس للحايض ولا الجنب ولا النساء قراءة القرآن ولا
 لهم من الصفات الا بغلافه والدم الذي عليه شيء من القرآن لا يصير به اذا انفق
 دم الحيض الا من عشرة ايام لم يحل وطها قبل الغسل او يمضي عليها وقت صلوة
 كاملة او تيمت وصلت وان انقطع الدم لعشر ايام لم يحل وطها قبل الغسل عند
 علمائنا والحكم اذا تخطل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم الحار في غسل
 الحيض خمسة عشر يوما والغاية لا اكثر يوم الاستحاضة هو ما تراه للمرأة اقل من
 ايام او اكثر من عشرة ايام او رأت في غيرهما مثلها اذا رأت الدم اكثر من
 اربعين او في حالة الحمل او حالة الولادة قبل خروج الولد حكمه حكم
 الرعاء الدائم لا يمنع الصوم والصلوة والوطي وان زاد الدم على عشرة
 ايام وليا لها عادة معروفة في علقها وما زاد على ذلك في استحاضة
 وان ابتداء مع البتة استحاضة في خمسة عشر ايام من كل شهر من
 او عاناه وفي الباقي استحاضة والاستحاضة ومن به سلسل البراءة
 الدائم واستطلاق البطن وانفلات الرحم والرجح الذي لا يرقا فانهم
 يتصون لوقت كل صلوة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت مائة

في كل شهر
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠

للمرأة

منه الشرايض

وامن لفراض والوافل فاذا خرج الوقت بطل وضوؤه وكان عليهم استئناف الو
 ضو لصلوة اخرى والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة والدم الذي تراه الن
 مل وما تراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الوالد استحاضة وان نفاس لاحد له
 واكثره اربعون يوما وما زاد على ذلك فهو استحاضة فان تجاوز الدم عار
 بعين وقد كان عند المرأة والدت قبل ذلك ولها عادة في النفاس ردت الى عا
 وشها فان لم تكن لها عادة فابتد نفاسها اربعون ومن والدت ولدت في بطن واحد
 نفاسها ما خرج من الدم عقب الولادة الا في عهد يحنفه وابي يوسف وقال
 محمد وزفر من الوالد ثاين وتنقض العلة بالوالد الاخر باسبها من نفاس تطهير
 النجا واجب من بدن المهي وثوبه والمكان الذي يهي عليه من يجوز تطهير نجاسة
 بالماء وبكل نوع طاهر يمكن ان التها به كالخل وما الورج ونحوهما مما اذا لم تطهر بالظن
 محرم ان اصلبت الخف نجاسة ولها جرمه فحفت فذلك بالارض جازا
 لئلا نجس يجب غسل رجليه فاذا جفست على ثوب اجزاه الفرك فيه ونجاسته
 اذا ضافت المرأة او صيف كفتي بمسهما وان اصلبت نجاسة

فجفت بالشمس ودسب اشراجا ان الصلوة على مكانها ولا يجوز التيمم
 عليها ومن اصابه من نجاسة الغائط كالدم والبول والغائط والخران
 اصابه مقدار درهم ومادونه جازت الصلوة معه وذا دبره جزوان
 اصابته نجاسة مخففة كبوله ما يוכל لجمه جازت الصلوة معه ما يبلغ
 الثوب عند ابي حنيفة وابيوسف وقال محمد بن عيسى وان كان الثوب مملوا وتظهر
 النجاسة

يمكن اذ التها به وينعصر بالعصر كالنخل والبنى وما الورع من وعن الثوب وايدان
 جهما عند ابي حنيفة نو وعند ابي يوسف يجوز من الثوب لا غيره وعند محمد بن زفر
 نو والتابع لو لا يجوز عن كليهما واذا اصابته المني استر لها جرح كرو
 ش والقدره فوجفت بالشمس وذلك بالارض يظهر كذا

خبرنا عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

محمد بن زفر عن ما خرج عقيب الولد الثاني وعندنا تنضي بخروج الولد الثاني
 بالانفاق **باب** النجاس نظير النجاسة واجب من بدن الصبي وثوبه
 والكان الذي يصلى عليه ويجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل ما ينجي طاهرا
 يمكن اذ التها به وينعصر بالارض

ي سبب نجاسة النجاسه والحاجه نجست فذلك
 بالارض جازت الصلوة وقال محمد بن ابي الحسن لا يغسل الا بالغسل طبا كان او يلبا
 الى النجاسة فان فيه يجوز الفرك اذا كان يابس والنجس غسله
 طبا فاذا جف على الثوب اجزاه فيه الفرك واذا اصابته النجاسة للرة

او السيف كتيه بها واذا اصابته الارض نجاسة فجفت بالشمس وهذا
 ان جازت الصلوة على مكانها ولا يجوز التيمم مخا ومن صابه من النجاسه
 المغلظة على الثوب كالدخول والبول والغائط مقدار درهم ومادة عند محمد بن زفر والناس
 جازت الصلوة معه وان زاد لم يكن وان اصابته نجاسة مخففة كبوله

كل جمه جازت الصلوة معه ما لم يبلغ ربع الثوب عند ابي حنيفة
 ابي يوسف وقال محمد بن عيسى ان كان الثوب مملوا ونظرو
 بالارض

يمكن اذ التها
 به وينعصر بالعصر
 كالنخل والبنى وما
 الورع من وعن
 الثوب وايدان
 جهما عند ابي حنيفة
 نو وعند ابي يوسف
 يجوز من الثوب لا
 غيره وعند محمد بن
 زفر والناس
 جازت الصلوة معه
 وان زاد لم يكن
 وان اصابته
 نجاسة مخففة
 كبوله
 كل جمه
 جازت الصلوة
 معه ما لم
 يبلغ ربع
 الثوب عند
 ابي حنيفة
 ابي يوسف
 وقال محمد
 بن عيسى
 ان كان
 الثوب
 مملوا
 ونظرو
 بالارض

من الفريضة والوافل فاذا خرج الوقت لطل وصورة هم وكان عليهم سبينا
 الوضوء لصلوة اخرى عند الجحيفة ومحمد بن عبد الله بن يوسف بن يعقوب بن
 الوقت وحسن وجهه وعند زفر بن يعقوب بن يعقوب بن يعقوب بن يعقوب بن
 لو تضاء بعد طلوع الفجر بخبر له ان يصح بذلك الوضوء وعند زفر بن
 لا اذ لم يمس وهو عند زفر بن يعقوب بن يعقوب بن يعقوب بن يعقوب بن
 فتمس بخبر له ان يصح عند الجحيفة ومحمد بن عبد الله بن يوسف بن يعقوب بن
 بطل وصفه صاحب العنبر باداء الفريضة وعند مالك بن ابي ادريس النخعي
 والدم الخارج عقيب الولادة والدم الذي تراه الحامل ابتداء احوالها
 هل يخرج الولد من تحتها وقل النفاس احواله واكثره اربعين يوما فلما
 وعلى ذلك فهو تحتها فان تجاوز الدم على الاربعين يوما وقد كانت
 المرأة ولدت ولدا قبل ذلك وطهارة مع وقت النفاس حرقا
 فرعادتها وان لم تكن طهارة ففاسها اربعين يوما ولدت على الكبر
 تحتها ومن ولدت ولدا او اكثر من بطن واحد ففاسها ما
 ح من الدم عقيب الولد الاول عند الجحيفة وابي يوسف بن يعقوب بن

الخامسة

الحجرات التي يجب عليها عا وجبين فما كان طهارة من رتبة فطهارتها والعينها
 الحان ينقي من اثرها ما يتق اذ التحا به وما ليس طهارة من رتبة فطهارتها
 ان يغسل حتى يغلب على ظن الغسل انه قد طهر والاستبراء سنة يحسن فيه
 يجوز الدبر وما قام مقامها بمسحه به حتى ينقيه وليس فيه عد حسنة
 وغسله بالماء افضل فان طهارتها انه يغسل حتى يغلب على ظن الغسل
 انه قد طهر والاستبراء سنة فان تجاوزت الجحافة مخزها لم يحسنه
 بالماء او الماء لا يستنجي بعظم ولا بروث ولا بطعام ولا ملح ولا يمينه
 عند **ارقات الصلوة** اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني
 وهو البياض للعرض الا في آخر وقتها ما لم تطلع الشمس واول وقت
 الظهر اذا زالت الشمس واخر وقتها عند الجحيفة او اذا صار ظل كل شيء
 مثليه سوى في الزوال قال صاحباه اذا صار ظل كل شيء مثليه او اظمت
 حر اذا خرج وقت الظهر على القولين واخر وقتها ما لم تغرب الشمس
 او وقت المغرب اذا غربت الشمس واخر وقتها ما لم يغرب الشمس
 تنفق البياض الذي في الافق بعد الحرة واول وقت العشاء اذا غاب

فما ينقي

التشقق واخرى قتها ما لم تطلع الفجر الثاني ولحجب الاسفان بالفجر والارواح
بالفجر في الصيف وتقدمه بالشتاء وتأخير العصور ما لم يتغير الشمس في تحيل
المغرب وتأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل ويستحب ان يكون يالف
الصلوة في الليل ان يؤخر عن الاخر الليل فان لم يشق بالاستبانه على نفسه
او قبل **باب** الاذان ^{معك} كسنة الصلوة الخمسة والجمعة دون
ما سواها وصنع الاذان معروفة وتجمع فيه ويزيد في اذان الفجر
بعد الفلاح الصلوة خبز من الموم من بين والاقامة مثل الاذان ^{الله} انه
يزيد فيها بعد الفلاح وقد قامت الصلوة من بين ويسلم في الاذان ويجوز ان يقرأ
الاقامة ويتقبل بها القبلة فاذا بلغ الاصلوة والفلاح حول وجهه يمينا
وشمالا ولا يحول قدميه ويؤذن للمغايبة ويقوم فان قامت صلوة اذن
للاولى مضى واقام وكان بخير في الباقي انشاء اذن واقام ولانشاء قصو
على الاقامة ينبغي ان يؤذن ^{للمو} ويقوم على طهارة فان اذن على غير وضوء
حاز وكبره ان يقم على غير وضوء او يؤذن ^{وجوه} جنب يؤذن لصلوة
قبل دخولها **باب** شروط الصلوة التي تقدمها يجب في الصلوة ان

يتقدم الطهارة من الاحداث والنجاس قوله تعالى وثيابك فطهر على ما
قد مضى وليس عورة والعورة من الرجل ملحت السرة الى الركبة والركبة
عورة وبذلك المرأة الحرة كلها عورة والموجها وكفيها وقدميها وما كان
عورة من الرجل فهو عورة من الامة وتطهرها وبطاعتها عورة وبأسى
ذلك من بدنها فليس بعورة ومن لم يجد ما ينيل به النجاسة صلى مع النجاسة
ولم يعيد ومن لم يجد ثوبا يحسب غير ناقد اعد يوحى بالركوع والسجود
فان كانا قائلها حاز ولا يفضل فان كانت المرأة مصابة دائما بالايام
وينوي الصلوة التي يدخلها فيها بنية لا يفصل بينها وبين التحريمة
بعل ولا يتقبل القبلة الا ان يكون خائفا فيصلي الى جهة تدبر عليه فان ثبتت
عليه القبلة وليس بخضرة من يسأله عنها اجتهد وصلى فان علم ان خطا
بعد ما صلى فلا إعادة عليه وان علم خلك وهو في الصلوة سجد الى
قبلة وبني عليها **باب** الصلوة صفة الصلوة فراض الصلوة
في التحريم والقيام والقراءة والركوع والسجود والمعدة في اخر الصلوة
قد استشهد والخروج عنها بفعله فرض عند الخفيفة رضي الله عنه

لقول عليه السلام هو ان قلت هذه وفعلت هذه فقد تمت صلوته

وهذا الثاني مع بلفظ السلام فرض وعندها ليس بفرض وما زاد على ذلك
شأنه والراد الخوض في الصلوة كبر ورفع يديه مع التكبير حتى يحاذي
بالجانب إلى شحني أذنيه والرافعة تقع يدها إلى منكبيه فان قال بذكر التكبير
الله أجل وأعظم والرحمن أكبر جان عند الجعيفة ومحمد وعند المؤمنين
ليكونه ان يقول الله أكبر والله أكبر ويعتد بين اليعقوبي واليسري
وبعده ملحق السرة عندنا وعندنا فيهم فوق السرة فيقول سبحانك اللهم
ومحبتك وتبذلك سمعت وتعالى جدك والاعطيت ويستعين بالله
من الشيطان الرجيم ويقول بسم الله الرحمن الرحيم ويسبح الله تعالى
فالحقة الكتاب وسورة معها ان تلت آيات من أي سورة شاء وإذا
قال الامام في الصلوة قال العبد ويقول لها الموت وتغنيها ثم يكبر
ويكبر ويتقدم يده على كتفيه ويضع بين أصابعه ويقول في ركوعه
سبحان ربنا العظيم ثلثا وذلك ادناه ثم رفع رأسه ويقول سمع الله
حمده ويقول الموت ربنا المجد فاذ استقر قدامك وسجد وامتنع يديه
على الارض ووضع وجهه بين كفيه ويد حمله أذنيه وسجد على التمام

بان فرضها احدها جان عند الجعيفة وثالثا ليكون الاقتصار على الفرض
الجعيفة المبدئية وان سجد على ركعة او فاضل فوجان وبه
ويحاذي بطنه من تحذيه ويوجه صابع جلبيه نحو القبلة ويقول
سبحان ربنا العظيم ثلثا وذلك ادناه ثم رفع رأسه من السجود
ويكبر وإذا اطمأن حاله كبر وسجد وإذا اطمأن سجد كبر واستوى قائما
على صدره وقصية ولا يتعدى ما يقف يده على الارض ويفعل في الركعة الثانية
مثلا فقل لا اله الا انت لا تشفع ولا تتعذر ولا يرفع يديه الا في التكبير الأولى
ثالثا يرفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية اثنى عشر سجدة اليسرى
وحسن عليها وتضبط اليها تضاب وجهه صاعدا إلى القبلة ووضع يديه على
خفيه ويسجد بيمينه وتشهد وتشهد الخواتم لله والصلوات على
السلام على آله النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين تشهد لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
لا يزيد على هذا في القعدة الأولى فيقرأ في الركعتين الحزنيين ثلثا ثلثا
ثم فلا يطمئن في آخر الصلوة كما جالس في القعدة الأولى وثم يمشي

وصلى على النبي عليه السلام و دعا ما شاء مما يشاء الفاظ القرآن والادعية
 الدائرية ولا يدعوا بما يشاء كلام الناس فمن سلم عن يمينه فيقول السلام
 عليك رحمة الله وسلام من يسانه مثل ذلك ويجهر بالقراءة في الخشوع
 والركعتين الاولى من المغرب والعشاء ان كان اماما ويخفي القراءة
 فيما بعد الاولى وان كان منفردا فهو مخفي لئلا يسمع نفسه انشاء
 خافت ويخفي الامام القراءة في الخطر والعصيان والوقت ثلث ركعت
 الفصل بينهن سلام وقت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة وقراءة
 في كل ركعة من اول فليحتم الكتيب وسورة معها فاذا اراد ان يفتي
 ورفع يديه ثم قنت واليقتن بصلوة فيها وليس في شي من الصلوات تجزئة
 من ربعينها او يكون في تحفد سورة ربعينها الصلوة للقيام فيها وانما
 يجزئ من القراءة ما ينال اسم القراءة عند الجنيحة في قوله لا يجزئ في قيام
 من ثلث ايات تصلوا في صلوة والقيام الى قوله خلف الامام من اراد
 في صلوة غير محتاج الى ثلث ايات في الصلوة في السابعة **كتاب**
 العامة صلوة سنة مؤكدة وادب الناس بالامامة في كل سنة في التوبة

قنوت

اقراءهم فان شاؤوا واما من عدم والفتاوى فانهم يمكن تقديم العبد
 المجرى والفاقة والاعى والالتزام فان تقدموا جاز ويغني للعلم
 ان المصلين بهم القراءة ويكون للنساء حصن من الحائض والباس والنجس
 الجوشن الخشوع والمغرب العشاء عند الجنيحة في قوله لا يجزئ في قيام
 كلها ويكون للنساء ان يصلين وحدهن جماعة فان فعلن وقف امام
 وسطهن ومن حكام مع واحد امام عن يمينه فان كانا اثنين تقدم عليهما
 ولا يجوز للرجال ان يفتدوا باسراة وجبى ويصحب الرجال او لا يصحب
 الصبيان ثم الحائض في النساء فان قامت امرأة الى جنب رجل فليتركها
 في صلوة واحدة فندت صلوة اذ انى الامام امامها ولا يصح الصلاة
 خلف من يسل البول والطمأنة خلف السخاسة والعارى خلف العري
 ولا الكسبي خلف العريان ويجوز ان يكون التيمم التوضين والماسح على
 خفيه في الغسلين ويصلي القارئ خلف القاعد واليهط الذي يركع وحده
 خلف الذي يركع واليهط المقرض خلف المنفل ولهم من يجلس في خلفه
 سائر الخاضع ويصلي القارئ خلف المقرض ومن اتى به امام فليعلم انه

ويصون ان
 الرجال و
 وبين ال
 ايضا
 وانما
 حال ايضا
 وبين الز
 فرض و
 انفسه

والتشاور كعتين ونوافل القافان شاملا كعتين بتسليمه واحدة
 وإنشاء أربعين يكون الزيادة على ذلك وإعانا فلة الليل فقل الوحيمة
 ان صا ثمانية ركعات بتسليمه واحدة جاز وتكون الزيادة على ذلك
 ابوبن مسعود ومحمد بن ابي زيد الليل على الكعتين بتسليمه والقراءة في
 الفريضة واجبة في الكعتين الاولىين وهو بخير في كل حين ان شئت
 وان شاء سلت وإنشاء سبع والقراءة فصل والقراءة واجبة في جميع
 ركعات الفريضة جميع الوقت ومن دخل في صلاة النفل فمراسته جاز
 وان صلا أربع ركعات وقعد في الاولى ثم افسد الاخرتين فصلا كعتين
 وصلا النافلة قاعدا مع القدرة على القيام وان اختلفا فاقبل ما
 بعينه جاز عند الحقيقة وهذا ابو يوسف ومحمد بن عطاء الله الجوزي
 طامن عنده ومن كان خارج للصلاة فادابه الى اوجهه كوني
 ايماء والله اعلم **سجود شخص سجود واجب في الزيادة**
 نقصان بعد السلام سجود واحد ثم تشهد ويسلم والصلاة بان
 اذا زاد في صلاة من جنبها ليس بها وقت فقل استونا

سجود شخص



او تلك فقل استونا او تلك قراءة فاتحة الكتاب او القنوت او تشهد
 او كبريات العبدات او يحسن الامام فيها يخاف وخاف فيها يجهر وسحق الامام
 بقله لم يحيد الوقت فان سجد الوقت لم يلزم الامام والوقت الجود ومن سجد
 من القعدة الاولى ثم تذكرها وهو الى حال القعود انزعج اذ فجلس تشهد
 وان الى حال القيام فوجب له ركعتين وسجد لله وحده وان سجد عن القعدة
 فقام الى الخامسة رجع الى القعدة مالم يسجد في من القامة وسجد
 للسوق ان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه وتحلت صلاته بقله
 عليه ان يضم السجدة السادسة ويسلم وان قعد في الرابعة ثم قام لم
 يسلم بطلها القعدة الاولى عاد الى القعود مالم يسجد في الخامسة ويسلم
 وان قيد الخامسة بسجدة ضم السجدة اربعة اخرى وقعدت صلواته ولا كونه
 له نافعة ومن شك في صلواته فلم يهرث الا انها صا ام اربعاً وكان ذلك
 ما عرض له استالف الصلوة وان كان شك في صلواته بسجدة فليطهها كما
 له طمأنينة وان لم يكن له طمأنينة في السجدة واليقين والله اعلم
 صلوة للرئيس اذا قعدت على الرئيس القيام رجع الى السجدة وان لم
 يطمأن

ركوع وسجدة اوجي ايماء وجعل السجدة خضوع من الركوع ولا يقع الى سجدة
 ثانياً يسجد عليه فان لم يستطع القعود استلق على بطنه وجعل حليته نحو القبلة
 اوجي والركوع والسجدة وان استلق على جنبه ووجهه الى القبلة ولا يجوز
 ان لا يستطع الاقيام ^{جس} في اخر الصلوة ولا يوجي بعينه والقلب الى سجدة
^{عند السجدة} فان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجدة لم يلزم القيام ^{جس}
وقال (قد رحمت الله عليه يوم في بقلية ثم يعطيه) ^{جس}
 يعني فاعدا يوجي ايماء فان صلا السجدة بعض صلوة قائما لم يحد من
 انها فاعدا ركع وسجد اوجي ايماء ان لم يستطع الركوع والسجدة ^{جس}
 مستقيا ان لم يستطع السجدة ومن صلا فاعدا ركع وسجد لم يحد
 صح في صلاته وان صلا بعض صلوة بايماء ثم قد يركع الى الركوع
 استلقى الصلوة من غي عليه حشر صلوات فادى بها تضاع اذا
 فانه بالاعمال اكثر من ذلك لم يقص **جس** سجدة التلاوة سجدة التلاوة
 في القرآن اربع عشر سجدة في اخر الامر لم يحد في الركعة الخلل ويجوز
 من يركع ولا يستلج والخلل والقرآن والمركب بالسجدة ومن وج
 السجدة والجم واذا السجدة انشفت وانقرا باسم ربك والسجدة واجبة

هذه الموضع كما انما التالي والسمع سواه قصد الجمع القران او لم يقصد
 اذا تلاها ما مر اية سجدة سجدة وسجد المأمور معه واذا تلا المأمور بالسجدة
 للماء والمأمور بان سمعوا وهم في الصلوة اية سجدة من جنابهم
 في الصلوة ولم يسجد وهذه الصلوة وسجد وهذا الصلوة فان سجد
 في الصلوة لم يحد من ولا تقصد صلواتهم من تلا اية سجدة فله السجدة ^{جس}
 في الصلوة فلا وسجد سجدة السجدة من التلاوة في صلاة العار في غير الصلوة
 تسجد ثم دخل في الصلوة تلاها سجدة لها ولم يحد سجدة لا وفي من ركع
 سجدة واحدة تجلس واحدة سجدة واحدة ومن اراد السجدة ركع ورفع
 وسجد ثم ركع ورفع راسه ولا تسجد عليه **باب** ^{جس} صلوة
 السفر الذي يغير الحكم ان يقصد الانسان موصفاً من غيره
 مقصد معينة ثلثة ايام بول بالبل وشي الاقلام واليقين ذلك بالبل
 في الماء ومن السفر عندنا في كل صلوة باعية ركعتان للسجدة الزيادة
 عليها فان صلا ركعاً وقد تعد في الثانية مقدر السجدة ركعتان
 فانه وكان لا خريان له نافلة وان لم يقدر مقدر السجدة ^{جس}

باب في سجدة

لاولين طلت صلوة من خرج مسافر ليلتي ركعتين اذا فارقت بيوت
 الى والى على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلد حتمت مشربا فاضاعدا
 فيلزمه الا تملمر واذا نوى الإقامة اقل من ذلك لم يتم وان دخل بلدا
 ولم ينو ان يتم فيه حتمت مشربا وانما يقول عند الخروج او بعد الخروج
 حتى بقي على ذلك سبعمائة ركعتين واذا دخل العسكر من الحرب في
 الإقامة حتمت غيرهما ليلتي الصلوة واذا دخل السابغ في صلوة القيمة مع
 بقاء الوقت لزم الصلوة وان دخله في فليتركه لم يكن صلوة خلف القيمة
 واذا صلى السابغ بالقيمة صلا ركعتين وسكروا ثم اتم القيمة بصلوة
 ملك لا يجزى له اذا سلم ان يقول اتموا صلواتكم فانما قومه سفر واذا دخل في
 مصر اتم الصلوة ولا لم ينو الإقامة في بلد كان له وطن معلوم قال
 منذ واستوطن فيه ثم سافر ودخل طنه لا والى لم يتم الصلوة واذا
 نوى السفر ان يقيم بمكة ومناخحت مشربا لم يتم الصلوة لانه لا اقام
 مشربا من غير ان لا يصح ويصح في موضع واحد ومن فاستصلوة في
 في الحضر فاضاعدا في السفر العاصي والمطيع في غيرهما
 قضاهما في الحضر كمشربين ومن فاضاعدا

من الجمع بين صلواتين يجزى فقالوا لا يجزى. وقيل يجزى الصلوة في السنة
 على كل حال من الجنبية وقال ابو يوسف ومحمد بن يحيى بن زكريا
 من عذر الله عليهم **الجمعة** الصلوة الجمعة في موضع جامع
 في عسا للصوم والجمعة في القرى والنجى اقامتها لا سلطان اقل
 من السلطان ومن شر اهل الوقت الحسن والصح بعد ومن شر اهلها
 ليلة قبل الصلوة يحل امام خطبتين يفضل بينهما بقعدة واحدة
 الخطبة فلا تنقص على ذكر الله تعالى جاز من الجنبية في قال ابو يونس
 لا بد من ذلك على كل شيء خطبة في العادة وان قاعد او على
 لانه جاز وركعتين من شر اهل الجماعة واهلهم عند الجنبية ومحمد بن ثلثة
 في كل عام ويجزى لهما بالقرآن الركعتين وليس بينهما قرآن في
 بينهما والجمعة على السفر والمرأة والمرضى والعبد فان حضر
 صلواتهم الناس اجزاهم من فرض الوقت ويجزى للسافر والعبد
 في يوم الجمعة ومن حكا الخطر في منزله يوم الجمعة قبل الصلوة
 لا عذر له في ذلك وحازت صلوة فان باله ان يجزى الجمعة في
 (صامت على شؤره)

خطب

وعندكم
الاصام

ما لم يزلوا رة هبوا الى وجه الشرق وجاءت الطائفة الاولى فوصلوا ركعتين
 وحدها ما كانا ثلثين في الصلاة فان فعلوا ذلك بطلت صلاتهم وان
 لم يزلوا ركعتين وحدها ما كانا ثلثين بالركوع من الجهر الى اي جهة شاءوا اذا
 لم يزدوا على التوجه الى القبلة **باب** الجواز اذا احتضر الرجل وجب
 القبلة على شفه الايمن واليسار التهادي بين فاذا امكنه شد والحيت في صلوة
 عينية فاذا ارادوا فصله وضعوه على سريته وجعلوا على سريته خنجره
 ونحوها ثيابه ووضوءه ولا يضمض ولا يشتم في وضوءه الماء على
 وجهه سريته ولا يغسل بالماله بالسرة او بالخرق فان لم يكن قال الماء القليل
 وغسل بالماله والحيت بالخنجر ثم وضعه على شفه اليسرى فغسل بالماء السرة
 حتى يروى الماء قد وصل الى ما يلي الخنجر ثم وضعه على شفه الايمن فغسل
 بالماء والسرة حتى يروى الماء قد وصل الى ما يلي الخنجر ثم وضعه على شفه
 اليسرى اليه ويضع يده سحرا فيقاذا ويخرج منه شيئا غسل ولا يعيد
 غسله ثم يشفيه شوب ويجعله في الكفان فيجعل الخنجر في اليسرى
 والكافور على مساحبه والسنة ان يكفن الرجل في ثلثة ثواب الى

في صلواته اليانعة وما حوت اذا فرغ من الصلوة
 يقوم بركعة واحدة في سجدة واحدة

وفيه

ما لم يزلوا رة هبوا الى وجه الشرق وجاءت الطائفة الاولى فوصلوا ركعتين
 وحدها ما كانا ثلثين في الصلاة فان فعلوا ذلك بطلت صلاتهم وان
 لم يزلوا ركعتين وحدها ما كانا ثلثين بالركوع من الجهر الى اي جهة شاءوا اذا
 لم يزدوا على التوجه الى القبلة **باب** الجواز اذا احتضر الرجل وجب
 القبلة على شفه الايمن واليسار التهادي بين فاذا امكنه شد والحيت في صلوة
 عينية فاذا ارادوا فصله وضعوه على سريته وجعلوا على سريته خنجره
 ونحوها ثيابه ووضوءه ولا يضمض ولا يشتم في وضوءه الماء على
 وجهه سريته ولا يغسل بالماله بالسرة او بالخرق فان لم يكن قال الماء القليل
 وغسل بالماله والحيت بالخنجر ثم وضعه على شفه اليسرى فغسل بالماء السرة
 حتى يروى الماء قد وصل الى ما يلي الخنجر ثم وضعه على شفه الايمن فغسل
 بالماء والسرة حتى يروى الماء قد وصل الى ما يلي الخنجر ثم وضعه على شفه
 اليسرى اليه ويضع يده سحرا فيقاذا ويخرج منه شيئا غسل ولا يعيد
 غسله ثم يشفيه شوب ويجعله في الكفان فيجعل الخنجر في اليسرى
 والكافور على مساحبه والسنة ان يكفن الرجل في ثلثة ثواب الى

في صلواته اليانعة وما حوت اذا فرغ من الصلوة
 يقوم بركعة واحدة في سجدة واحدة

من بعد الغد والصلح بعد ذلك تكبيرات الشريفة والصلح
 صلوة الجهر من يوم عرفة واخرها عقب صلوة العصر من يوم النحر عند
 الجيفة ثمان صلوة وقال صاحبها رحمه الله الى صلوة العصر من حرم
 ايام الشريفة وهي ثلثة وثلاثون صلوة والتكبير عقب صلوة الموحدة
 المودة في الجماعة المتخبا على المقيمين في الامصار وصفته الله اكبر الله اكبر
 لله لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله اعلم ومن صلوة العيد
 من يقرأ ذلك الصلوة **الذي ذهب** صلوة الكسوف اذا كثف
 الشمس على الامم بالناس كعتين كهيئة النافلة في كل ركعة ركوع
 واحد ويصل الشريفة مائة ركعة عند الجيفة يومه قال ابو يوسف رحمه الله
 يجهر ويذكر بعد صلوة نحيي الشمس ويصل بالناس امام الذي
 هم طليعة فان لم يحضر صلوا على الناس فزادى وليس بخوف التجرعة
 وانما يصلي كل واحد نفسه وليس في الكسوف خطبة **الصلوة**
 الاستقراء والى الجيفة ليس في الاستقراء صلوة من تربية جماعة
 فان صلوا الناس وحدها كان في تمام الاستقراء الدعاء وتضعف ولا

وقال ابو يوسف

وقيل ولما تارة فان اقصى ما يكون من حلال ولا اله الا الله على تارة
 بالمعاني التي ترفع عليه ثم يلا من فان حافظ ان ينشئ الكسوف عند عقده
 وتكبير المراء في حجت التواكب اذا امره ^{بجمع} ويصلي ركعة واحدة ^{في} **رقم**
 ولما تارة فان تقصير ما عاين ثلثة ارباب جان وكان المأكل فوق القميص تحت
 اللقافة ويجعل يدها على صدره على اليسار سقر البيت والحلية ولا تقصير
 طهر ولا يقص شعر ويحرم الاكلان قبل ان يدرج فيها وترا اذا اشرف من
 صلوة صلوة عليه في اولها الناس بالصلوة على السلطان وحضر فان
 لم يحضر فثابتة فان لم يحضر فالفاضلة فان لم يحضر فيسحب تقديرا ^{للمعصية}
 على ثم الوهية فان صل على غير الوهية والسلطان امار الوهية الصلوة وان
 صل على الوهية والسلطان لم يحسن ان يصل احد بعده فان دخن البيت
 ولم يصل عليه صل على غيره لا ثلثة ايام ولا يصل بعد ذلك والصلوة
 الجارية في تكبيرات ان يكون تكبيرين ويستفتح بحمد الله تعالى عقبها بوجوب
 ان يقول بحال ذلك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك الى اخره ثم يكبر تكبيرين
 ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر ويصلي على نفسه والمسلمين

وقال ابو يوسف
 في صلاة الكسوف
 في صلاة الكسوف
 في صلاة الكسوف

دجلون

ان قرب الى الكعبة من الامام جازت صلوته اذا لم يكن في عابطة ما ومن
صلى على ظهر الكعبة جازت صلوته وان لم يكن بين يديه شرف عندا

فَقَالَ: يَا أَيُّهَا
الْمَلِكُ، إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ

مجله

بمثلها فاذا كان ثمن الغلب على الدين والذهب نبي الذهب وان كان الغلب
 على الورق الفضة تنوفي حكم الفضة وان كان الغلب على الفضة فهو
 حكم العروص اذا كانت للرجال فانه يعتبر ان يبلغ قيمتها نصيبا ونسبة النية
 الا ان يخص من الفضة مبلغ نصيبا كاملا فيجب والا فلا كسائر السلعة
 في القيمة ولا بلغت كسائر السلعة والعروض نصيبا فيجب والا فلا
 زكاة الذهب ليس فيما دون عشرين مثقالا من الذهب
 صدقة فاذا كان عشرين مثقالا وحال عليا للول ففهي نصف مثقال
 وعشرة كل البرقة مثقل في لطان وليس فيما دون البرقة مثاقيل صدقة
 عند الجنيفة وعند الجدي كذا في زكاة الجبابر والصحيح ما قول
 وعند الشافعي في الحج الخليلي وفي نبي الذهب والفضة وحليها
 ما فيها من زكاة من ذنا **زكاة العروص الزكوة**
 عروص اذا كانت للرجال كانت اذا بلغت قيمتها نصيبا كاملا
 من الورق والذهب وحال عليا للول ففهي نصف مثقال
 منها وان كان النصاب كاملا في حيزه لم يفتصلها فانه يابى ذلك النصاب

زكاة ويضم قيمة العروص الى الذهب والفضة وكذلك يضم الذهب والفضة
 بالقيمة حتى يتم النصاب عند الجنيفة وقال صاحباه لا يضم باعتبار القيمة
 ولكن يضم باعتبار الجبل احدثى ان من كان له مائة درهم وحزب مثاقيل
 بلغ قيمتها مائة درهم فعليه الزكاة عنه خلا فالعروص مائة درهم
 في هذه الصورة اما اذا كان في زكاتها مائة درهم او كان مائة درهم في عشرة
 مثاقيل قيمتها مائة فانه يجب الزكاة فيه بالاتفاق اخلاف الاصليين
 عند يضم باعتبار القيمة وعند صاحباه اعتبار الجبل وكذلك اذا كان مائة
 درهم وحزب مثاقيل قيمتها مائة فانه يجب الزكاة بالاجماع لان النصاب
 لم يكمل يضم لا اعتبار القيمة بل باعتبار الجبل **زكاة الزروع**
 والثمار قال ابو حنيفة في ما اخرج من الارض من قلى او كثر ففيه الفشر
 والتمر **زكاة النخيل** قال ابو حنيفة في النخيل فانه يفتل النخيل
 التي قال صاحباه ويحجب النخيل فانه يفتل النخيل فانه يفتل النخيل
 والتمر وغيرهما اذا بلغ الخارج خمسة اوشاق والوشق ستون صاعا
 يصاع النبي غم وليس في الخضروات عشرة منها مائة يفرع ان كانت

زكاة النخيل
 زكاة التمور
 زكاة النخيل
 زكاة التمور

والعقل يحجب العرش الملقب بها حجب أو يبق من ادني ما يدخل تحت
لوسق من الجيوب وقال محمد بن يحيى العرش الملقب بالخارج حجب امثال
على ما تقدم من نوعه فاعبر في العقل حجب احوال وفي الزعفران حجب
امناء وفي العسل العرش اذا اخذ من ارض العرش قال وكثير من هذا الحجب
وقال ابو يوسف لا شيء فيه حتى تبلغ عشرة فخرق وقال محمد بن
والفرقة وثلاثين رجل وليس في الخارج من ارض الخرج العرش
من يكون دفع الصدقة اليه ومن يكون قال الله تعالى انما الصدقات
للفقراء والمساكين والعاملين عليها وللمؤلفين قلوبهم وفي القلاب
والفرايين وفي قيل الله وابن السيل فخذ ثمانية اسلاف وقد سقط
من المؤلف قلوبهم الله تعالى امر على سائر ما غنوا عنهم
له اذ في شيء والمساكين من الاشياء له وقد قيل على العكس والله
ان يدفع اليه الامام ان عمل بقدر عمله وفي القلاب ايراد الكاتبين
بيان الكاتبين منها في فك قلوبهم بالغا ومنه من اورد في قيل الله

منقطع الغزاة وانه السبل من كان له ماله وطله وهو في مكان لا شيء
 له فيه وهذه جهات الزكوة والممالك ان يدفع الزكوة الى كل واحد منهم
 وان كان ليخص واحد عندها ولا يجوز ان يدفع الزكوة الى ابي
 بن حنفية سجد ولا يكفن الجليث ولا يشرك الجارية لعتق والدفع الى غني
 والدفع للزكاة الى ابيه وجدته وان علا ولا الى ولده ولا
 طاه ولا سفل ولا الى امه ولا الى امرأته ولا تدفع المرأة الى زوجها عند
 العقيقة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تدفع اليه ولا يدفع الى امه
 ولا مبدع ولا امرأته ولا الى مولود غني ولا يدفعني اذا كان صغيرا ولا
 الى صغير لم يعمل ان يدفع الى ولده ولا يدفع الى بني هاشم وهم اعلى الناس
 عباسا والجعفر والغياث والحارث ابن عبد المطلب وهو اليهم
 وقال محمد رحمهما الله اذا دفع الزكوة الى رجل يظنه فقيرا فانه
 تبين انه غني او حاشي الكفر او دفع في ظلمة السبل الى فقير فانه
 ابنه فانه فلا إعادة عليه عندهما وقال ابو يوسف عليه السلام لا إعادة
 ولو دفع الى شخص ثم ظهر انه عند امه كما تدفع له فانه لا إعادة

18

Handwritten text in a cursive script, likely Arabic or Persian, on aged paper.

Handwritten text in Arabic script, likely a marginal note or part of a larger document.

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

دفع الزكوة لمن يملك مالا كاملا من ابي مال كان ويجوز دفعها الى من
 يملك اقل من ذلك وان كان محييا مكنتها ويكره فعل الزكوة من يملكه الى يده
 وقايعق صدقة كواقر فيهم الا ان يقولوا ان لا يقرات الشفعة
 او لا تقدم حج من اهل بلد صدقة الفطر صدقة الفطر
 على اهل البلد البالغ السليم اذا كان مالكه لم يصاب فاضل الفطر
 قناريه وانما في ربه وسلاحه وعبيده للخدمة يخرج ذلك من نفق
 ومن الخاداة الصغار ومن ماله الخدمة والايدي من ربحه
 من الولاده للكار وان كان في عياله ويخرج من مكاتبه ومن ملكه
 للعبادة والعبد من الشراكين في الفطر على كل واحد منهما عند الجنيحة وح
 يرد في الفطر من عبده الكافر الفطر نصف صاع من رايه
 يرد في او صاع من رايه او صاع من رايه او صاع
 شعير الصاع عند الجنيحة ومحمد رحمه الله تعالى في ابي العراف
 وقال ابو يوسف في حقه او طال فطال الحجازي وجوز
 الفطر يعلق بطالع الحنث الثاني من يوم الفطر عندنا وعند الشافعي

خلع

ومنه اسلم اولك بعد طلوع الفجر

يعلق بفوط الخس من ثمن البعير فمن مات قبل ذلك لم يخرج فطوره من
 صدقة الفطر يخرج فطوره والحق يخرج الناس الفطر يوم الفطر
 قبل الفطر حوالا الى الصبي فان مات من اخطاه ففطر اجزاءه والواخرها
 عن يوم الفطر لم يبق طامنه وكاله عليه خراجها الصوم
 من يات ولجبت نفق والواجبه من يات من طامنه يعلق برهان بعينه
 كمن من شعير به عنان والذرة العين ويجوز صوم بنت من الليل ولو
 لم يزوج حتى يجمع فتوفي اجزته لنية ما بين يمين الزوال في الفطر
 الثاني ما ثبت في كفاية وعنه والذرة الطلق وصوم الكفار في كفاية
 ذلك لانيه من الليل وكذلك صوم الظل والكفار في ما يشبهها
 والفطر كونه في نية بالخفا قبل الزوال وينبغي للناس ان يتسبوا
 مع والغثرين من شعبان فان راوه صاموا فاقام

لعل اعليم الكون من عدة شعبان ثلثين يوما فاصاموا ومن راي
 على الصائم من حله صام وان لم يقبل الا ما شهدته واذا كان في
 الحاء علة قبل الامار شهادة الواحد العدل في رؤية الفلاني حلالا

من صام في شهر رمضان من كل سنة الفطر
 من صام في شهر رمضان من كل سنة الفطر
 من صام في شهر رمضان من كل سنة الفطر

أو إمارة حاله أن عبد الله فان لم يكن في السماء صلاة لم يقبل الإمام التماساً
 حقاً جماعة يقع العلم بخبرهم ووقت الصوم من طلوع الفجر الثاني
 إلى غروب الشمس والصوم هو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع فكل
 معنية فان أكل الصائم أو شرب أو جماع ناسياً لم ينقض صومه وإن نسي
 أن ينزل الفرج امرأة تبصق فان لم يجد ماء أو حتى أنه
 أوج جنباً لم ينقض فان أنزل قبله أو لم ينزل الفرج
 ولا بأس بالامتناع أو بالقبلة إذا لم ينقضه وكذا
 ذكره النبي لم ينقض وإن استقر عهداً لماء الفرج
 ومن أبلج للصلاة أو الخوض أو الخد يد أو طرفة
 ومن جامع عاملاً أو بالليلين أو أكل أو شرب ما تغذي أو يتدل
 بفعله القضاء والكفارة مثل كفارة الغضار ومن
 أو لم يمتد فان لم ينقض القضاء والكفارة عليه وليس عليه
 في غير رمضان كفارة ومن حرق أو سقط أو انقضت أو نسي
 أو هي حائفة أو أمة بداء أو طبع في الجوف أو إلى جماعة لم ينقض

فان لم يكن في السماء صلاة لم يقبل الإمام التماساً

ومن أبلج للصلاة أو الخوض أو الخد يد أو طرفة
 ومن جامع عاملاً أو بالليلين أو أكل أو شرب ما تغذي أو يتدل

الف

القضاء عند العسفة وعند الإفطر سواء كان وطالب أو لبا فان أقطع
 أحليه لم ينقض ومن ذاق شيئاً لم ينقض ومن كره له ذلك ويكره
 المرأة تنقض صومها طلعها إذا كان لها منبذ ومضغ أو لعاب أو عسل الصائم
 فكأن كره له ومن كان من صلياً شهر رمضان فأن صام يوماً من غير
 انظر قضاء الكفارة عليه ولو كان مسافراً لا يتنقض بالصوم وصوم فضل
 وإن انظر في رمضان وإن ملئت الرضين أو السافري ما كان حاله المثل
 القضاء وإن صح المصلح أو أقام للسفر فمما قال من القضاء بقدر الحاجة
 والأمة وقضاء رمضان أثناء ذرقه وإن شأنا بوجه وإن أخر حتى دخل
 رمضان أخر صام رمضان الثاني وقضى الأول بعده وأذنيه عليه
 والحامل والمرض إذا لم يملكها أو طهرها أو قضاه وأذنيه عليه أن ينج
 ثم قط الصيام يطعم لكل يوم مسكيناً كذا الكفارات
 قضاء رمضان فإن وصى به طعم عنه وإليه لكل يوم مسكيناً
 ست صاع من زباد أو صاع من تمر أو صاع من شعير أو مزجوب ومن دخل
 يوم الطلوع أو في صلوة الطلوع ثم اعتكف وقصا وإذا لم يجد الصبي أو

ومن كره له ذلك

انما يشترط في رمضان سكا بنية بن مملوك صاما بعدد ولو في نسيان بها
 والاما منى بن من تحي عليه في رمضان لم تقص اليوم الذي حدد عليه
 في قضاء ما بعده واذا افاق الجوز في بعض شهر رمضان تسمى
 منه سنة وان افاق بعد ما مضى الشهر لم يلزم منه القضاء والتعاضت
 المرأة ونفت افضلة ونفت واذا اقدت الماقر او طهرت الماقر في
 بعض العنان في رمضان سكا من الطعام بالانجب بقية يومها ومن
 وجب ان الفجر لم يطالع فاذا طالع لم يطالع لم يفطر وهو يخلو ان النفس
 قد غلبت فاذا في لم تغرب سكا بنية بومه وعليه القضاء في كل حال عليه
 ومن رافق هذا الفصل رحمه الله فطر وان فطر لم يفطر القضاء في كل حال
 واذا كان في السماء علة لم يقبل الامام في هذا الفصل بالشهادة حبلين
 او رجل وامرأتين وان لم يكن بالسماء علة لا يقبل الا
 جماعة يقع العلم بخبرهم ومن اكل ثيابا ناسيا في رمضان
 فطره فكل يعرف ذلك مستعلا عليه القضاء دون الكفاية واذا اكل
 والحجوزة وهي صائمة فعليها القضاء دون الكفاية

في

عافيه اذا قال الله يحاصرون يوم الفطر افضل وقصير يومه يمينان في الاما
 فغلبه كماله يمين و قال ابو يوسف في ان ادله لا يكون يمينان فان قال الله
 يحاصرون هذه السنة افضل يوم الفطر يوم الفطر واما في الشريعة فتضاها
 ويجب يمين ان ادله يمين يوم الفطر صائغ من افضل الا عليه شيء عند
 ابو يوسف في محرم وفي الفطر من على القضاء **باب** في ترك الفطر
 مستحب هو البت في السجود مع الصوم بنية الاعتكاف ويجوز على العكس
 الوحي والسبب في القبله واليخرج من السجود الحاجة للسان او الجموع والابا
 بان بيع ويتبع في السجود من غير ان يحضر السجدة ويحكم الاجل من غير
 ويكره له الصمة فان جامع للعتكاف في الاما او ناسيا بطل العتكا فحين
 اوجب على نفسه اعتكافا لم يلزمه اعتكافا بليا ليا وان كانت متبعة
 تابع فان اوجب اعتكاف بومين لن ماء بليا ليا وان كان متبع
 الا وطا ولا تعتكف المرأة الا في مسجد بيتها **كتاب** في الحج
 في الحول المسلمين البالغين العتلاء والصحاء اذا اقدروا على الح
 حله فاصلا عن السكن وما لا يمتنع من نفقة عياله الى حين

في السجود في كل ركعة
 في السجود في كل ركعة
 في السجود في كل ركعة

في السجود في كل ركعة
 في السجود في كل ركعة
 في السجود في كل ركعة

اعلم ان الله

وكانت طريقا منها وبين السراة ان يكون لها محرم فتح بها من وجع فالجرح
 ان فتح بغيرها اذا كان بينها وبين مكة مسير ثلثة ايام وليا الحجيا ولا كان قبل
 من ذلك جاز ان يخرج والوافيت التي لا يجوز ان يخرج بها الانسان
 الا من اخطاه لاجل الدين ذوالحقيقة والاهل العرفا ذات عرفا
 الشاه حجة واهل الخلد من اهل اليمن مسلمة ولا فخر الا من علم
 الحرف من كان احرم من مكة ومن كان وصية بعد هذه الوافيت
 الحلال ومن كان في مكة شفاة في الحج الحرام من العرق والحل ولا الرضا الحرام
 ان مثل او قوصاء وفصل وليس فدين حد يدين او غيبدين ان
 يرداء في غير حيان ان كان له حبيب وعيل ركعتين وقا عقيب الصلوة اللهم
 لا اريد الحج فيسره لي وتقبله مني فربلي عقيب صلوة فان كان حقا
 الحج في نيت الحج وصورة التلبية ان يقول اللهم لبيا
 لك لبك والحمد لله المنة لك والى لك الشريك
 ان يحيا شيئا من هذه الكلمات فان زاده في جاز فاذالهي فاذله
 ما في الله تعالى عنه من الرقت والسوق والجلال لا يقتل سبه

ولا يلحقه باليسن نصا ولا سرا ولا العامة ولا العسوة ياقه وان يكون
 الا ان للجهل العفون فيقطعها سفاه من الكبر والافطى راسه والوجه واليصل
 واليصل راسه واستقر بركه واليقص من حيث وشايه واليصل بظفره واليسر لهما
 فممن عاين من من عرفان لا يصغر ان يكون خيال لليقص من راسه
 بان يقص يده او يدخل الحمام ويشد في وسط العيون ويصل اليك ان يحل
 ولا يقص راسه والحيث بالخطي وكثير من التبين مقبيل الصلوة لا تقاصوة
 من غير جهاد فله كما عاشره او حطوا ودا ان التي ركبانا بالبحار فاذا
 دخل مكة ابتداء بالبحر الحرام فاذا دعا من التكون هل ترمي بدها الحج
 اسودت اسفله وكنى واهل في رجع يديه واسله وتقبله من سطح من غير
 ان يكون في مسالمة لخدمة الطواف من بينه ما يلي الباب وقد اضطلع من
 اوفت باليت جة اشواط ويجعل طوافه من وراء الحطيم
 ثمة لا اوتيت فهاية على حصة ويسلم الحج كما مر به ان
 لا يوسلم الركن العياي ويحتم بالاسلام الطواف ثم ياتي القام
 يحل عند ركعتين او حيث عاين من السجود وهذا الصلوة طواف

في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

هذا الحديث يدل على ان من لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته لم يسمع من الله عز وجل في الآخرة

القدم وهو سنة ليس بواجب عندنا وعند مالك في واجب ليس
 اهل مكة طواف القدوم ثم يخرج من مكة الصفا فيصعد عليه ويتقبل البيت
 ويكبر ويحمل ويحيا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويغيب ويدعو الله تعالى
 حاجته ثم يحط على الرقة فاذا بلغ الى جبل الوديع يسبي بين السيلين
 عاتق ثم يثني في احبته حتى ياتي الرقة فيصعد عليها فيفعل كما فعل
 الصفا وهذا من طواف واحد فلو سبعة اشواط وبثله بالصلاة
 بالرفقة ثم يقيم بمكة حراما فيطوف بالبيت كما بدأه له فاذا كان قبل يوم
 الترميز بين خطب الامام خطبة الناس يعلم الناس فيها المخرج الى الصلوة
 بعد ذلك ثم يافضة والوقوف فاذا حيا الحن بوع الرقة بمكة خرج الى
 مناهات ما حتى يحيا الحن بوع من قبة زمزم حتى ياتي عرفات فيقدم لها
 فاذا زالت الشمس من يوم عرفة حيا الامام بالناس الخطا
 فيبتداء فيخطب الامام خطبة يعلم الناس فيها الصلوة والارادة
 والرفقة ويرى الحان الحن وحلق وطواف الزيارة فيصعد بمكة
 واصبغ وقت الظهر فاذا كان من بين ما يتطوع ببناء ومن حيا العروة
 فلا صلوة الظهر والعصر ويجلس بين
 هما جلوسا

هذا الحديث يدل على ان من لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته لم يسمع من الله عز وجل في الآخرة

حمله وحده كما كان احد تلاميذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في احدى حقيقته في هذا الجمع بين
 البصر ثم توجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل والوقوف كلها موقف
 حرة والرفقة كلها موقف والوقوف عن واحد محرم وبني الامام ان
 حرة على راحلة ويصعد على الناس المناكح ليحيا قبل الوقوف
 وتجدد الدعاء فاذا غربت الشمس افاض امام الناس وعدهم حتى ياتي
 بالرفقة فينزلون فيبصرون بها والسحب ينزل فيقرب الجبل الى علي
 التوبة فياخذون ويصلي امام بالناس فيفعل والعشاء باذان وحده
 راقامة واحدة ومن حيا الغروب في الطريق لم يخرج من حقيقته في حجة
 عن ابي يوسف في قدساء ويعيد ما لم تطلع الحن فاذا تطلع الحن حيا
 الامام بالناس فيحيا بغيره فيوقف ومن الناس من يقرأ والرفقة كلها
 ان يحرك فاذا طلعت الشمس افاض امام بالناس وعدهم حتى ياتي
 في العتبة فيصعد بها فيحيا الوديع فيصعد حيا حتى
 ويصعد كل حصاة والوقف عند ما يتطوع السليبة مع الحصاة ويرى حجة
 ثم يذبح من حن فيحلق او يقصو الحلق فيصلي ويحمله كل من

الابطن م

هذا الحديث يدل على ان من لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته لم يسمع من الله عز وجل في الآخرة

شاة ثم ياتي بمكة من يوم ذلك ايام من بعد الغد فيطوف البيت
 طواف من ايام سبعة استواط فان كان سبعة بين الصفا والمروة فطواف
 القدوم لم يزل هذا الطواف بالبيت بعد عليه فان لم يكن قد ركب
 ربه في هذا الطواف ركب بعد على ما بينه وقد جعل الله له هذا الطواف
 من الفريضة من الحج وكونه اخير عن هذه الايام فان اخرها عند من معه
 اجبت له ثم يعود الى منافعهم فان اثار الشمس من يوم الثاني
 من ايام الحضر في الحلال الثالث ثم يتداه بالتي مما يلي الحجر الخفيف فينزل
 بسبع حصاة يكون مع كل حصاة وتقف عندها ويدعو ثم يرمي التي
 تلجها من ذلك في وقت عندها ثم يحج حجر العقبة كذلك والتقف
 فان كان من الغد يحج الحجار الثالث كذلك في يوم الرابع بعد زوال الشمس
 فان لم يكن يحج الحضر للمكة والسيح عليه فلا راد
 في الحجار الثالث يوم الرابع بعد زوال الشمس كذلك فلا
 هذا يوم قبل الزوال بعد طواف الفجر حان عند الحنفية ويمكن ان يد
 الانسان نقله الى مكة ويقوم بمناح يرمي فاذا انقضى مكة والبيت

في يوم
 يوم
 يوم
 يوم
 يوم

في

الطواف بالبيت سبعة استواط الا ان في هذا الطواف طواف القدوم
 واجب لا هذا اهل مكة ثم يعود الى اهله فان لم يدخل الحرم مكة ويوم
 غزوات وقت الجاهلية ما قد ساء قد سقط عنه طواف القدوم والسيح
 عليه لانه من ادركت الوقوف بعرفة ما بينه وبين مكة من يومها الى يوم
 الحج من يوم الحج ففداء له الحج ومن جاز بعرفة وهو لم يزل في عليه
 او لم يعلم الحاضرة اجزا من ذلك من الوقت والمدة في جميع ذلك كل من
 لم يلبس الخيط ولا شئت فجمعها ولا رفع صمغا بالية ولا وصل في
 الطواف والسيح بين السيلين الاخضرين والحلقين لهما ولكن تقصرا
 القرآن فضله من التمتع ولافراد عندنا وصفة القرآن بعين اربعين وعمل
 بالحجر الحج مع من التقات ويقول عقيب الصلوة اللهم اني اريد الحج والحج
 راعي فاذا دخل مكة ابتداء بالطواف البيت سبعة استواط
 ولم يزل في عيشة فمباركة في عيشة ويسعى بعد ما بين
 وهذه افعال العمرة مبتداه فاعمال الحج ثم يطوف على طواف
 سبعة استواط ويسعى بين الصفا والمروة كما بيناه المفرد فاذا رجع

لا تكسش

الف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

يوم يخرج شاة بقره اسبع بدنة اسبع بقره فذلكم الشهر فان لم يكن
له ما يخرج سلم ثلثة ايام من الحج او لها قبل يوم التمتع واخره يوم عرفة
فانما الصوم حتى يصي يوم الحز لم يحز الدم ثم يصوم سبعة ايام اذا
رجع الى اهله وان صامها بمكة بعد خرقة من الحج حيا عندنا وان لم يدخل
لقد ان مكة وتحتل عرفت قد صار ايضا الحرم بالوقوف وقطع
دم لقران وعليه دم لرفض الحرم وعليه قضاءها **باب الخ**
في الشرف والدم لفتح فضل من الافراد عندنا والمتمتع حايجه من متمتع يسوق الهدي
الحرم والحق في سفر والمتمتع يسوق الهدي وصفة التمتع ان يبداء من الليالي فيحرم بالحرم
سرا الى مكة فيحرم بها ليبي بين الصفا والمروة ويحلق او يقصر بالحق
بأن يبرج الى مكة ويحرم بها ليبي بين الصفا والمروة ويحلق او يقصر بالحق
ولا الاخر والحق

حالا لا يخرج من الاحرام فلذا ان يوم التمتع واحرم بالحق
النذر وعليه دم للمتمتع فان لم يجد فصيام ثلثة ايام
لا اهله وان اراد التمتع يسوق الهدي احرام وساق حية وثلاث
براد او شراك فقل اشعر لبدنة من ابيوسف ومحمد

سماها

سماها من جانب اليسار الذي يخرج من الجحيفة فاذا دخل مكة طاف بالبيت
ويحرم بالحق حتى يحرم بالحق يوم التمتع وان كان الاحرام قبله حيا عليه
دم فاذا حلق يوم الحز لم يحز الدم ثم يصوم سبعة ايام اذا
رجع الى اهله وان صامها بمكة بعد خرقة من الحج حيا عندنا وان لم يدخل
لقد ان مكة وتحتل عرفت قد صار ايضا الحرم بالوقوف وقطع
دم لقران وعليه دم لرفض الحرم وعليه قضاءها **باب الخ**
في الشرف والدم لفتح فضل من الافراد عندنا والمتمتع حايجه من متمتع يسوق الهدي
الحرم والحق في سفر والمتمتع يسوق الهدي وصفة التمتع ان يبداء من الليالي فيحرم بالحرم
سرا الى مكة فيحرم بها ليبي بين الصفا والمروة ويحلق او يقصر بالحق
بأن يبرج الى مكة ويحرم بها ليبي بين الصفا والمروة ويحلق او يقصر بالحق
ولا الاخر والحق

حالا لا يخرج من الاحرام فلذا ان يوم التمتع واحرم بالحق
النذر وعليه دم للمتمتع فان لم يجد فصيام ثلثة ايام
لا اهله وان اراد التمتع يسوق الهدي احرام وساق حية وثلاث
براد او شراك فقل اشعر لبدنة من ابيوسف ومحمد

سماها

لجزاء من البقرة وباب من عتق عن ذلك يتوهم الصيد للكل الذي
 قتل فيه ثم عذب للواضع وان كان يبيع به يتوهم ذل وعذر فهو محرم
 في القيمة ان شاء الله تعالى فانه ان بلغت قيمته عديا وان شاء الله تعالى
 بها لعلها انصافا في كل ما سكين نصف صاع من بل او صاع من شعير
 او صاع من تمر ان شاء صام في كل نصف صاع من بل او صاع من شعير
 صاع من شعير يوما فان فضل من الطعام اقل من نصف صاع من بل او شعير
 ان شاء صدق به وان شاء صام عند يومها كاملا وقال محمد بن يحيى الصيد
 النظر فيما له النظر في النجاسة في الفصص ثاة وفي الاربع على وفي
 النجاسة بدنة وفي النجاسة جنبة وفي النظر في القيمة من جرح صيدا
 لا يفتن شجرة او قطع عودا منه من ما نقص ولا يفتن شجرة طائر
 او قمار صيد فخرج من غير الامتناع فعليه قيمة كاملة

فعليه قيمة كاملة فان خرج من البقرة من مخ مية
 ياتل الغراب والحلقة والذئب والحية والعقرب والضب
 جراء وليس في قتل البعوض والخنزير والواغيت والقرش
 لغيره

صدقة باثاء وتفرغ خيرة من جواردة ومن قتل ما ليس كل واحد من الصيد في السباع
 ويحرمها فعليه الجزاء ولا يجاوز قيمة ثاة ولو صال السبع على الحرم فقتله
 فلا شيء عليه وان صطر الحرم لا اكل لحم صيدا فقتله فأكاله فعليه الجزاء ولا
 بأس بان يبيع الحرم ثاة والبقرة والجيرة والرجلجة والباكية في وقت
 حرمة ولا يجزيها من ثاة فعليه الجزاء وان خرج الحرم صيدا فبجعة مية
 لا يحل له ولا بأس بان يأكل الحرم صيدا معطاد مطلقا وذبحه حلالا فلا
 لالته رحمه الله اذ المراد به الحرم والسر بصدقه وفي صيد الحرم اذا اقتبحه
 الحلال فعليه الجزاء وان قطع خيش الحرم او شجرة ليت ملوكة فاحرقه
 لاس فعليه قيمة في كل شيء فعليه لثاؤه ما ذكره ان فيه على المخرج من فعليه
 وما كان بجعة وحجم ثم خرج بالجم يرد منه ثم واحد واذا اشترت الحرم فقتل
 كل واحد منها جرحا كاملا واذا اشترت حلالا كان ياتل صيد
 بواحد واذا باع الحرم صيدا او ابتاعه فالباع باطل وهو يخرج
 من الحرم فله ثاة او لادانته في اولادها فعليه جزاء وان
 حصل معاشه وراثت لاس عليه جزاء اولاد من جواردة لثاؤه

من قتل احد
 الحرم

واذا بقي الكوفية يستلزم في عام فاحرم بغيره فان جازع لا ذات عرق في
 حلقه منه ودر الوقت فان رجع اليه وامر بجمعه دخل مكة وحل العرق فغلب
 دمه عند عذبة حنيفة به وقال لان رجع اليه محرم فليس عليه شيء اي
 لم يلبيحنا اذا كان يريد الحج او العمرة فان حل البتة الحاجة فله ان يدخل
 مكة بغير احرام ووقت البتة ان افاض الحج وهو ملحق بالاحرام سواء كان
 من الحل ثم وقفا بغيره لم يكن عليه شيء ومن دخل مكة بغير احرام فخرج
 من عامته ذلك الوقت واحرم بغيره اجزاء من دخول مكة بغير احرام
 فان كانت محلات التمتع ثم فواف ذلك لم يلحقه عنه ومن جازع الوقت
 فاحرم بغيره وانما مضى فيها قضاءه وليس عليه من وقت الوقت
 واذا اخرج الكلي ويبلغ فاحرم لم يعد للمحرم ووقت بغيره فغلبه شأ
 فان خرج الحاجة فاحرم ووقت بغيره فغلبه دموا
 فاحل فيه قبل التمتع بغيره فليس عليه شيء وهو
 تقدم في الافاق اسافة لاحرام الى احرام قال ابو حنيفة به اذا
 عرق ومانها شوطا ثم احرم بالحج فانه يرضى بالحج وعليه القضاء

وعرق ومانها

وقال ابو يوسف ومحمد بن يوسف العرق احراما وقضاها وعليه دم لانه
 لا يرضى احراما لان الجمع بينهما احراما يرضى الكلي عن شوط العرق
 فخرج ولم يزل شيء من طاعة العرق لما قلنا فان طالت العرق ان بغير
 اشوطا ثم احرم بالحج ورضى بالحج لا خلاف ان الكافر حكم لكل بغيره
 كما اذا نزع مخاضا كان ذلك اذا طالت اقل من ذلك عند حنيفة به
 ان احرام العرق قد تكاد باهوشى اعمالها واحرام الحج ايتا كذا يرضى
 للثكلا ليرى ان في رفض العرق في الحالة هذه اجلا العمل به يرضى
 الحج امتناع منه وعليه دم برفض انما يرضى لانه لا يخل ببل ولا ينعقد
 يعني فيه فكانت معنى الحص الان في رفض العرق وقضاها الفوق في
 قضاءه ووعده لانه معنى فائت بالحج وانه مستحق عليه اجزاء في الحج
 فانه انما يرضى عنه والجمع لا يمنع تحقق العقل احراما
 يقيم جمعة بينهما لانه يمكن نقصان في عمدة البركة
 ما يرضى الكلي وصحبي في حق الافاق دم شك ومن حرم
 ربح يوم الحنيفة اخرى فان حلق في الواح والرسالة اخرى

الحج

ان

عليه لم يخلق في الاولى ولم يمت الاخرى وعليه دم قضاءه وقضى القصر
منه بغيره في قوله لان لم يقصر فله يمتي عليه لانه الجمع بين الاحرامين
للجم والحرامي المبرور بدعة فاذا خلق هو ان كان سكاية الاحرام الاولى
جناية على الثاني للشيء غير ان فيلزمه الدم والجمع والله لم يخلق حتى
في العلم القابل فقد اعلن الملقن من في الاحرام الاولى وذلك وجوب الدم عند
تجنيبه في هذه الاحكام لم يمت في ما ذكرنا فذكرى سوى بين القصر وعند
هذه وشروط القصر عندها من فرغ من عمرته الى القصر فاحرم باخرى
فغلبه دم الاحرام ثانيا الوقت لا يجمع بين احرامين العزم وهذا مكره في
الدم وهو دم حي وكفارة ومن اهل الحجة ثم احرم لعمرته لزناه الجمع
بينهما مشوع في حق الا فاقى في حجة فيه فيصير ذلك فانما كانت حجة
لانه فيصير مباحا لانه وقع بغيره فلهذا ولا يمت باضا
لعمرة لانه تعذر عليه اداءها اذ منتهى على الحج غير ممت
لم يكن ارفضا حتى تفق وتذكرناه وان طاف الحج ثم احرم
عليه لان زناه وعليه دم جمعة بينا مشوع على ما من فيصير

ولم يمت العواذ التحية فانه سنة وليس بركن حتى يلزمه بركن حتى اذا
لم يمت باخرى بركن يمكنه ان ياتي بافعال العزم ثم بافعال الحج فلهذا لو مضى
عليه ما حاز وعليه دم جمعة بينها وهو دم كذا وجوب هو الصحيح ان ياتي
بافعال العزم على افعال الحج من وجهه ويحتمل ان يمت عمرته لان افعال الحج
قد تاكل شيئا من اعماله كذا وانما لم يمت في الحج فاذا فرض عمرته يقضيها
الشرع فيها وعليه دم من فرضها من اهل العزم يمت في الحج ان في اوله
الشرع فلما قلنا ويرفض ما يلقى من الرضا لانه قد ذكرنا في غير ما
افعل العزم على افعال الحج من كل وجه وقد كررنا العزم في هذه الايام
على ما تذكره فلهذا يلزمه رفضه وعليه دم من فرضها وعمره مكلفا لما بينا
وان مضى عليه جزاءه لانه الكراهة لمعنى في غير ما هو كونه متعلقا
تماما بالحج فيجب تخليص الوقت له تعظيما وعليه دم جمعة
ان في الافعال الباقية فالاول وهذا دم كفارة ايضا قيل
حج ثم حرم بالعزة لا يرفض على ظاهر ما ذكرنا في اصله وقيل
تلاذعن النبي قال الفقيه ابو جعفر ومثله يحتاج على هذا فان

فان قالوا ان نزل احدهم لمرة واحدة فانه يرضى لان فاستحل بالجماع
 الممرة من غير ان يقبل من احد الممرة عما ماتا ترك باب الفتاوى
 انه تعالى فيصير جامعين لعمرتين من حيث افعال عليهما ان يرضى
 لواحده لعمرتين وان احدهم لمرة يصير جامعين لمجتنب احدهما قلب
 ان يرضى من كل واحد مجتنب وعليه تصاعدا الممرة الشروع فيها ولم يرض
 بالفضل من اليه الاصل ان المحرم بعد اصابه من
 يمنع من المضي حازله التحلل وتبيل له ابعث شاة تدفع في المحرم و
 من يحرم له يوم ما بعينه بان ينكحها فيه ثم تحلل وان كان قد ابعث
 به من ويجوز دفعه من الاصل في المحرم ويجوز دفعه قبل يوم
 عند العينة ان يرضى اليكوب الذبح المحصر بالجماع في يوم المحرم
 المحصر بالجماع ان يرضى شاة والمحصر بالجماع اذا تحلل
 وعلى المحصر بالجماع القضاء وعلى القارن حجة وقربان
 المحصر هيا وان احدثه ان يرضى في يوم بعينه ثم احدثه
 عا دالت الذي بالجماع لم يحز له التحلل ولزمه للمضي وان

بالجماع دون الذي حاز له التحلل عتانا ومن احصر بمكة ومن سعى من الوقف
 والحقن الزيادة ان محصوا وان نذر على احد ما لم يحصر
 ومن احصر بالجماع فاذا وقف بمرفة حتى طلع الفجر في يوم المحرم قد فاته
 بالجماع عليه ان يرضى ويسعى ويحلل بالجماع من قبل ولا حصر عليه الممرة
 انقضت ابدا وهي جائزة في جميع السنة الا ان كان يرضى فعلها فيها هو
 يوم مرفة يوم المحرم واليوم الشريف والمرفة هي الاحرم والصلوات
 والسعي والخلق والهدى ادناه شاة وهي ثلثة انواع الاول والمقر والغنم
 يجوز في ذلك الشيء مضاعفا للصلوات وان لم يجز من يجزى في
 يومه الذي منقطع الاذن او كثر او ما قطع في الرجل والمقطع الذب
 والاذاعة من من لا يجفوا ولا العرجاء التي لا تشي الا في الشاة
 حلالا من الصلوات ملوك ان يرضى
 يرضى هذه في الموضعين ويجوز في المدة والبدن
 واحد منهما عن سبعة نفس اذا كان يريد كل واحد منهم
 واحد منهم مضى لهم بعينه لم يجز من الباقين ويجوز

باب الصلوات

هذه القطوع والشفقة والقران واليحيى الكامن بقية لهذا يا يحيى خذ
 هذه القطوع والشفقة والقران الا في يوم الحش وانما اصابعك كثر اقام
 فيرم مقاومة وضع بالمعيب مائة واذا عطبت البقرة في الطريق فقل
 كان قطوعا محض وان صبح فقلها بالها ومنوب بها سفحة من امداد اكل
 معضاهو والغير من الغنياء وان كانت واجبة لغيرها وضعها
 ويقل هذه القطوع والشفقة والقران ولا يقل دم الاحصان والدم جاز
 ويحيى خذ بقية هذا على اي وقت تشاء واليحيى خذ في هذا يا يحيى
 حرم ويحيى الرشد في هذا على منساكين الحرم وغيرهم ولا يجب التعبد
 بالصلوات افضل في ذلك الحش في البقر والغنم الذبح والادوية التي
 للذبح نفسه اذا كان يحسن ذلك ويتصدق به الى امر خطاها
 ليس الجوز لم يخاف من ساق بذرة فاضطر الى
 من ذلك لم يركبها وان كان لها لبن لم يحلب
 حتى ينقطع اللبن ومن ساق هذا فاعطى فان كان قطوعا
 فقلها الرشد ان يقيم غير مقاومة من الله

May 19

4 1/2 1/2

فلا بد من صحة الكائن من غير اشتراط البيع
واشتهر البيع وقيل ان البيع وحكمه البيع او كنه البيع الى الجواب والقول

ليس يعتقد بالجلوب والتوليد الا بالفظ الماخذ عن الحقيقة

أحدنا ثبت وأما قوله الشريف فإذا وجد أحد العقادين بيعاً فالبيع صحيح

نشأ قبل الخليل ونشأ بعده وأبى له من الخليل وأخذ من الخليل

عمل الجواب وذا حصل الجواب والقبول التزم الخيار الواحد وهذا هو الجواب

وغيره من الامور التي لا يمكن ان تكون من جنسها

وكانت الصلوة التي كان يقرأها في الصلاة

حالي من اجل اذ ان لا جرم معلوم ما يصح ان يطلق التسمية البيع لا اذ ان لا جرم

لأنه كانت القوة مختلفة فالجواب أن هذا ليس بحد عام بل هو جرمي

الجود من الله عز وجل وما لا يعين لا يوفق

من ايام حيرة اهلها في غيرهم جبال اليم ويقع على قفزة له في احد

يعيش في حلة لبيح حلة تفرلها وقلع حارني حيد

والتابع لاسديا جميعا من الحنفية ووالده

الملك بن بلع انبا مذكورة كاد نزع يدبرهم ولم يسم حجة الله عز وجل

من المصنف المسمى بفتح الميم وضم الهمزة

١٠٠

سيرة طهارة على اهل البيت تغنيهم عما في الدنيا من كل شيء

بليارنا واخذنا وجوده بخصه من الشئ وانشاء مع ابيع وانعجبنا كوني

فان زيادة المبالغ بين شركي القابل ان عشرة اذ من ع بقدر درهم او اربعة اشكالها

ما وذلک علی وجه آخر من الشیء الخلیل انشاء أخذ من الجوزة الثمن وانشاء ترکها

وكان حرجا اكثر من التبرع الذي ساجاه من المشري واخيرا المليون

فإنه لا بد من معرفة ما هو الخيال المتولد

عجبتنا من المثلث اوله وقله وجدها ذكوة الشري الحيات

لزيادة كل مرام ورجو انشاء ربك وبلغ عبدك ان ليس مني انما

لا توبد ريل من جرحه فان قصه جان من الحيفه في اخذ الجرحه من

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الخلق

عز ومن دعه راضا دخل ما فيها من خير انخل والله اعلم

التي هي: بيع المرض بالشفية أو بذكر أو قلب أو كبريت أو حقن

والمودع مخلصا ونجرا فيه مرة فمرة تباع واليسير من البيع لنفسه للبايع

عليها وسلم تسليماً بعد ثم في يوم الثلاثاء قد بلغنا الجبل الذي هو جبل النسي

[illegible]

وبين غرماء يود جودا من الحب بل لا يرمونه ولا ينعونه من الغش
والسر بل اخذ منه فضل كسب وتيمون بينهم بالخصاصة لا اذا
الطعام حليته وبين غرماء ان لا يقيموا البيعة انه قد حصل المال
يخرج عن الفاسق اذا كان مصلحا بما العاقل الفاسق لا يطاري سوا من
الفسق منه متاعا لجل بعينه قد اتبعه منه فضا حليته استمع مع
سائر غرماء
الاقل اذا اقر الخ العاقل البالغ بفتح الزمة
اقره محمدا كان ما اقره او معلوما يقال له بين المحمي اقره قال الفلان
على اقره ما بين ماله قيمة والعقل قوله فيه مع عينه ان ادعى للقره
كثرت ذلك والله الفلان على مال فليرجع في بيانه فيقبل قوله في
العليل والكتير فله قال له علي مال عظيم لم يصدقني اقره من مياقي درهم
نقطة ما اقره العاقل عظيمها في حق المصدق عظيمها
ثلاثة مصاديق اقره من عشرة دراهم ولو قال درهم
او اثنين بين كثرها والله لا كذلك درهم المصدق في اقره
عشرة دراهم في الله لا كذلك وكذا درهم لم يصدق في اقره من احد

ورجا له قال له عيا نقدا من يدين ياء قال له عندك ان معي او قبا اي
 بقي او عندك في هذا اقرب بامانة يدين واذ قال له جل لي عليك
 انصرم فقال انزلها وانفذه ان اجلسي لها او قد نصيكتها ففعل القرب
 منه ^{والله اعلم} من ^{الدين} من اجل نصرة المقر في الدين وكثير في التاجر اليه
 الدين حالا ويجعل المقر على الاجل ومن لم يرضى شيئا مطلقا
 باقرا مع الاستثناء ونزله الباقي سواء تثنى الاقل او الكثر فان تثنى
 لجميع لزمه الاقرب من بطل الاستثناء فان قال له عيا ما يدرهم القيمة
 له انزل او الفين حنطة صح الاستثناء ونزله ما يدرهم القيمة الثابت
 او الفين عند الجعفة بع وابيوس من بع وعند محمد بن بطل الاستثناء
 ياء قال له عيا ما يدر ثوب لزمه ثوب واحد والجمع في تفسير المار
 له ومن انكر حقا وقال انشاء الله تعالى مصلابا
 ومن انكر شرط الخيار لنفسه لزمه الاقرب من بطل الخيار
 وتثنى مستلما بناء هالنف فللمقر له الدرس والبناء وله
 الدالي والعرضة لفلان كما قال ومن اقرب من بيعه في
 ان البناء دخل في الاقرب ^{والله اعلم} والفقهاء انصرفوا
 في القوم

ورجا من هذا يسوت بع واذ املت من له خيار بطل خياره ولم ينقل
 باو مرته ومن باع عبدا له ان خيارا لو كان ياب فاذ هو بخلاف ذلك الشري
 بل خيارا له اخذ به جميع الثمن وانشاء وله خيار الرقبة ومن شري
 ثوبا لزمه فابيع حاز له الخيار اذا لم يرضه جميع الثمن وانشاء
 ومن باع مال غيره فابيع حاز له الخيار في ان ينظر الوجه الصبر او في
 ظاهر الثوب مطويا او في وجه الطرية او في وجه الدابة وكلها فلا خيار له
 وله ان يرضى من الدار فلا خيار له وان لم يرضه شيئا مطلقا لا في شراؤه حاز
 وله الخيار اذا اشترى وليست خياره اذا لم يرضه البيع اذا كان يرضى بالثمن
 اذا كان يرضى بالثمن وبذمتا اذا كان يرضى بالثمن وبذمتا خياره بالثمن
 له ومن باع ملكا غيره بغير ثمن فلا لك بالخيار انشاء او حاز
 وله الاجارة اذا كان للمعتق وعليه ايتا والسقا فان
 احد الشريين او العبدان فاشترى اخر راى الخرج طر له
 انهما ان يردا ومن ملى له خيارا لم يرضه بطل خياره ومن اشري
 ثوبا لزمه بغير ثمن فان كان على ملك الصفة لا يراه فلا خيار له

سيبا
 كذا

كل
 شيء من جنس واحد
 يشترط فيه
 ان يكون له
 صفات
 مشتركة
 في جنسه
 وانما
 الصفات
 التي
 هي
 مشتركة
 في
 جنسه
 هي
 التي
 هي
 مشتركة
 في
 جنسه
 وانما
 الصفات
 التي
 هي
 مشتركة
 في
 جنسه
 هي
 التي
 هي
 مشتركة
 في
 جنسه

وهو متفق عليه فلهذا قيل
 الحياض العيب اذا اطلع المشتري على عيب
 كان عن البائع البيع وهو الجدل الشاغل لجميع الاشياء والاشارة به وليس ان
 يمكنه من اخذ نقصان وكل ما وجبت نقصان العيب في عادة التجارة فهو
 لا باق في الجدل في الفرض والسرقة عيب الصغير والمبيع فذلك المثل
 بعيب حتى يوارده بعد البائع والنجس الذي في عيب الجارية وليس بعيب
 لظلمه لان يكون ذلك من داء ولزنا وادارة عيب الجارية دون العيب
 فلو احدثت البيع عند الشراء عيب فاطلع عليه كان عند البائع ذلك
 يرجع بنقصان العيب فلو رد البيع لان رضى البائع فلهذا يخلو عيب
 وان قطع النخب او خطاه او صغره امر فليس السوقي بالممنوع من اطلع
 عيب يرجع بنقصان وليس البائع من اخذ عيبه في حقيقته
 اشترى عبد فانتفع به في يده ثم اطلع على عيبه
 لعينه فقدم قال يرجع بنقصان العيب ومن باع عبد
 وعليه عيب فان قبله لم يقض له العيب وليس له ان يرد به بعينه
 اشترى عبد وشطر البائع البعوضة من كل عيب فليس له ان يرد به بعينه

وهو ليس

في الحريم العيوب والمزويها
 البيع الفاسد اذا كان احد الطرفين
 اذ لا يهاجر من فالباع فليس له البيع بالية والدم والحكم في العيب والحق في ذلك
 اذا كان غير مملوك لم يرد البيع من المولى وللدن المعلق والمكاتب فالباع في ذلك
 والحق يرجع المصلحة لئلا يضره ان يسطر له البيع الصوري للعواء والحق
 للملك في الشئ على المالك في الصنوع والاصون على ظهر الغنم والبائع ذئب
 من ثوبه الا ان من سقن وصن بته المالكس والبائع المزانية وهو بيع القوم
 على ان يخلو بغير حصة ثم لا يجوز البيع بالعمه والحج والالامسة والبيع
 من ثوبين وان باع عبد على ان يعينه الشراء او يدعي او يكتب او يمتد
 على ان يستولوا فالباع فاسد وكذلك ان باع عبد على ان يستولوا فالباع
 فاسد وان كان يملك البائع فخر او على ان يورثه احد من
 اهل بيته فالباع فاسد ومن باع جارية لاهلها
 فبها على ان يقطع البائع ويحيط بقضا او بقاء او بغيره
 وحاشي شرا فالباع فاسد ومن باع الفروج من رجلين ففاسد
 في جود اذ المهر من الشاة فذلك فاسد والحق في البيع الى الخصم

في الحريم العيوب والمزويها
 البيع الفاسد اذا كان احد الطرفين
 اذ لا يهاجر من فالباع فليس له البيع بالية والدم والحكم في العيب والحق في ذلك
 اذا كان غير مملوك لم يرد البيع من المولى وللدن المعلق والمكاتب فالباع في ذلك
 والحق يرجع المصلحة لئلا يضره ان يسطر له البيع الصوري للعواء والحق
 للملك في الشئ على المالك في الصنوع والاصون على ظهر الغنم والبائع ذئب
 من ثوبه الا ان من سقن وصن بته المالكس والبائع المزانية وهو بيع القوم
 على ان يخلو بغير حصة ثم لا يجوز البيع بالعمه والحج والالامسة والبيع
 من ثوبين وان باع عبد على ان يعينه الشراء او يدعي او يكتب او يمتد
 على ان يستولوا فالباع فاسد وكذلك ان باع عبد على ان يستولوا فالباع
 فاسد وان كان يملك البائع فخر او على ان يورثه احد من
 اهل بيته فالباع فاسد ومن باع جارية لاهلها
 فبها على ان يقطع البائع ويحيط بقضا او بقاء او بغيره
 وحاشي شرا فالباع فاسد ومن باع الفروج من رجلين ففاسد
 في جود اذ المهر من الشاة فذلك فاسد والحق في البيع الى الخصم

ولعيب العروضة
 بالخمر فالباع فاسد
 ولو باع الخمر
 فالباع باطل

انما ان يقدر ضد
 المختص به

في قوله عليه السلام من فرق بين العاقل والجاهل في الله بينه وبين

فان فرق بينهما في ذلك جازي البع وان كانا ليس بينهما فلا يلزم التفرق بينهما

الجنة

الاجابة على ما قاله جازي في البيع بمثل الثمن الاول ان كان ثمنه اكثر من ثمنه الاول فليس له ان يبيع به
 بوجه مثل الثمن الاول وهو صحيح في حق الثمن الاول وبيع جديد في حق غيره
 قوله في العينة في قبل القبض وبعد القبض وهذا الثمن لا يمنع صحة العينة
 وهذا البيع يمنع صحته وقال ابو يوسف من قبل القبض منع بوجه
 بيع في العينة فانما يبيع قبل القبض وبعد ذلك لا يمنع من صحة البيع
 او ما في نفي نفي وان رقت بالثمن او بغيره من بيع وان ذلك يمنع
 البيع جائز الا في العينة بوجه وهذا كله يمنع صحته
 لقوله في الرجعة نقل ما ملكه بالعقد والى من الاطراف زيادة ربح الرجعة
 نقل ما ملكه بالعقد والى من الاطراف من غير زيادة ربح والبيع الرجعي
 ان العوض ماله مثل ويجوز ان يضيف الى راس المال
 حلال والعقل والجور من الطعام ويقتل على الكفا ولا
 حطع الشري وانما ثمن الرجعة هو الخيار من قبل المبيع
 اخذ جميع الثمن واثاره ولو اطلع على خياره في السنين فله

والجواب
 ان قوله
 من فرق بينه وبين
 العاقل والجاهل

والجواب ان قوله عليه السلام من فرق بين العاقل والجاهل في الله بينه وبين
 انما هو في حق من فرق بين العاقل والجاهل في الله بينه وبين
 الناس في الحصاد والديار والحلوان والعقارات وقيل قدوم الحاج جازي في
 بعض الشري الشري في البيع الفاسد من الجاهل في العقد من كان كل واحد
 وله به تمت مضاملا ملك الشري البيع والبيع اشراده لفساد البيع ما دام البيع قائما
 بيع فان كان الشري غير من حاله اخرج من ملكه او ملك البيع
 ربيعة والمواحد من التعاقدين فصح بحضرة صاحبه في البيع الشري
 نقد بوجه ومن جمع بين حرمه وبينه رتبة رتبة ذكيت بطل البيع فيما
 وقال ان اثنان بطل البيع فيما وان تفصل وان جمع بين مدبر او عبد
 او بين عبد وعبد غير صحيح البيع في العبد الذي له بحصة من الحق فكل
 كان ماسي او مفصلا في النبي عليه السلام عن الحق في
 البعثة وهو لا يريد شراء ما يقع غيره ومن الله
 ومن يلقه الحلب ومن يبيع الحاضر البادي والبيع
 ذلك يكون والبيعة العقد ومن ملك مملوكين صغيرين احدا
 محرم من الآخر لا يفرق بينهما وان كانت اذا كان احدهما كلبا والآخر

وليس عليه الكفاية انما لكل القدر

فانه فرق

وان زيادة بالتصاق من التقليل يكون مع التحويلات المختلفة بعضها بعضا فضلا
 وكذلك مع التباين البقر بالبيان الغتم وخال الدقل بخل الغلب والابواب
 وعنده وابع السلم والفرق في دار الحروب واستقرض الجوز للجوز عند
 لان زنا والمعد او عند ابيس عن بجوز وزنا والجوز عند اعداء
 بجوز وزنا وعدا عند الجنيعة السلم السلام اياك السلام
 والوزنات والمعد ذات التي لا تقلد كالجوز في البيت وفي الزنا
 والجوز في الحوي تحت وفي صرافة وفي الجوز عدة او في الحطب حوما
 وفي الرطب حوما ولا يجوز السلم حتى يكون السلم فيه موجودا من حين
 العقد الى حين محل الجعل والجوز السلم المتحالا في البيع الاجل معلوم
 والصحة السلم بتكليف جيل بعينه والابن اعم جيل بعينه وفي طاعة من يبعثها
 وفي غير طاعة بعينها والصحة السلم عند الجنيعة في البيع
 محلي العقد حين معلوم ونوع معلوم وصفتة
 ومقدار معلوم ومعرفة مقدار راس المال ان كان
 مقداره كالكيل والوزن والمعد ذات التي لا تختلف

البر

وقول السلم الى تقسيمه الى السلم الحاسم
 لتعريفه اذ كان له حمل ومثوة او قالا معرفة مقدار راس المال ليس
 بوزن يكون معينا وكذلك بيان مكان الانباء والكنيسة موضع العقد
 والصحة السلم حتى يقض راس المال قبله فإرفقه والجوز للصحة في
 راس المال وفي السلم فيه قبل القبض والجوز للشركة والحقبة
 السلم فيه قبل القبض بجوز السلم في الشايب اذ ادين على امره وقعة
 معلومة والجوز السلم في الجواهر وفي الخزنة والباس بالسلم في الجواهر
 اذ ادين على معلوما وكل ما يمكن ضبطه صفته ومعرفة مقدار راس
 السلم فيه وماله ايضا صفته ولا يعرف مقدار السلم فيه ويجوز
 بيع الكيل العلم والعقد والبيع والجوز بيع الخبز والخبز في
 القن الا ان يكون مع القن والخل الا ان يكون مع الكوروت واهل البيت
 ابن ابي الخزيم في حصة فان عقد على الخبز العقد
 وعقد على الخبز كعقد السلم على الخبز
 وهو بيع اذ كان كالحبوب عوضا من حب النمل
 بيع قضية نفقة او ذهابا بذهب الجوز المثل اقل من اختلاف

لمجرد الحيافة والبدن قبض الغنمين قبل الافتراق من الطلوع
 وان باع الذهب بالفضة جاز التفاضل وجب التفاضل وان اذنت في
 نقد لم يرد قبل قبض الغنمين او اذنت بطل العقد والبيع ^{فقط}
 فيمن لم يرد قبل قبضه ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازة ومن باع
 سيفيا بمائة درهم وحلته خمسون درهما ^{منه} فرفع من ثمنه خمسون درهما
 جاز البيع وكان القبوض من حصصة الفضة وان لم يرد من ذلك ^{فقط}
 قال خذ هذه الخدين من ثمنها فان لم يتقبض الخدين حتى اتمت ابطال
 العقد فالحلية والياف كانت بحال التخصيص لا يرد ان كانت فحلته
 غير من جاز البيع في الياف وبطلت فالحلية ومن باع اذنت الذهب بالفضة
 ثم اذنت قبض بعض ثمنه بطل البيع فيما لم يقبض ومن قبض فيما يقبض كان
 الاذنة مستكملا ^{فقط} وان احتج بعض المراء كان الشراء
 الباقي بحصة وان اذنت بطلت ومن باع قطعة فضة فاب
 بقي بحصة والاخير لص ومن باع درهمين ودينارا لدينارين
 احتسنا وجعل كل جنس بدينارين حبلا من ومن باع اذنت

بشرا درهم ودينارا بالبيع وكانت عشرة مثملا والدينار درهم ويجوز
 بيع درهمين بدرهمين غنمين بدرهمين محبوسين ودرهم غنم وان كان
 الغنم على درهم الفضة في فضة وان كان الغنم على الدينارين الذهب في
 ذهب يعتبر بهما من تحريم التفاضل ما يعتبر بهما وان كان الغنم عليها
 نفس طلبة في حكم الدرهم والدينارين فاذا بيعت بمائة مثملا جاز
 البيع فاذا اشترى بها سلعة فمكسرة قبل القبض وتلك الناس المعاملة
 بما بطل البيع من الحيافة وقال ابو يوسف في بيع قيمته اخرى بالبيع
 وقال محمد بن يعقوب الكوفي ان ترك العمل ببيع قيمته اخرى بالبيع بالقبض
 النافذة فان كان نافذة جاز البيع وان لم يرد من ذلك كسرة ليجز البيع
 بما حق بعينه وان باع بالقبض النافذة ثم كسرت بطل البيع عند البيع
 هي شيئا بفضة درهم من القلوس جاز البيع وما عدا
 القلوس ومن عطل الصير في درهما فله ان يعطى نصف
 ونصفه لصفا الاحبة جاز البيع عند هذه القلوس بطل
 في عند الحيافة في بطل في الكل ولو قال اعطاني بنصف نصف درهم

مستوفى من نصف درهم لاجبة والباقي ثلثا حان البيع وكان النصف العجبة
بازاء الدرهم الصغير والباقي بازاء الفلوس حان البيع وكان الفلوس والباقي
الاجبة بدينار درهم والله اعلم
ومن الرهن يفتقد بالبيع والقبول
ويتم بالقبض فاذا قبض للرهن هو الرهن فاما متعلقا بالقبض
وهو المقتبض فالرهن بالخيار ان شاء المبيع وان شاء رجع عن الرهن
فاذا سلمه المبيع قبضه ودخل في ضمانه ولا يصح الرهن الا بالدين حان
رجوعه من قبل من قبضه ومن الدين فاذا اهلك في يد الرهن فقد
الرجوع والدين سواهما للرهن مستوفيا لدينه حكما وان كانت قيمته
اكثر من الفضل ما تفيده ان اهلك لم يضمن وان كانت اقل سقط من الدين
بقدر ما يرجع للرهن بالفضل والرجوع من الشراء عند ايجابه عند
التفخيخ يجوز والرجوع من عرقه حان في سائر
الاكثر في الارض دون الارض ولا يصح رهن
والرجوع من الرهن بالامانة كالوديعة والعقار حان
الشركة ببيع الرهن براس مال السلم ومن الصف والمسلم

الرهن

الرهن من الرهن براس مال السلم يحل العقد ثم الرهن بالسلم
الرهن ببيع الرهن مستوفيا لدينه حكما وان اختلفا على بيع الرهن على يد
عالمه وان لم يرض الرهن كالمهر من اخذه من يده مال غيره ايضا وان اهلك
في دينه اهلك في ضمانه للرهن ويجوز رهن الدرهم والثاني والكيل و
للمزينة فان رهن بغيره اهلكته اهلكته بغيره من الدين وان اختلفا
في الجدة والفرق فخيرهما رجوعا سواء ومن كان له دين على غيره فليأخذ
هنا مثله لدية فانفقته ثم علم انه كان زوفا فالشيء له عليه ان يفتق
والرجوع والرجوع من قبل الرهن بدينار درهم بالحياد ومن رهن
بالف درهم فتى حصه احدى لم يكن له ان يقبضه حتى يودي بها
الدين وان اذ كان الرهن للرهن ان اهلكه او غيرهما ببيع الرهن عند حلول
الدين وان شرطه الوكالة في عقد الرهن فليس للرهن
عقوله لم ينزل وان اتممت الرهن لم ينزل والرهن
ومن يدينه ويحب به وان كان الرهن في يده فليس عليه
دينه حتى ينفي الدين من ثمنه واذا اخذ الرهن الدين

فمثل ما ياتي في نسيب منو لعل قوله ولو لم يكن الجنب ٩

و محمد بن الفضل بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب

This image shows a close-up of a page from an ancient manuscript. The text is written in a dense, cursive script, characteristic of Arabic or Persian calligraphy. The ink is dark, and the paper is aged and yellowed. The handwriting is fluid and continuous, with many ligatures. The text is arranged in horizontal lines, though some lines are slightly curved. The overall appearance is that of a well-preserved but old document.

تحت التاج
تحت التاج

[illegible]

من ما يقع خفاً يكون النافع معلومة ولا جارة معلومة
بل هو ممنوع البيع جازاً ان يكون اجرة في الاجارة والنافع

[illegible]

في هذا الموضع على يد...

ومن استاجر جارا على ان يخدمه في المدة جاز له العمل بالحق
 في كل يوم من اجرة واما استاجر بغير العمل على مقدار من الزاد
 فانه يشترط ان لا يخدمه الا في ما اذن له ان يخدمه عوضا عما اذن له
 بالعقد ويجوز باحدى معاني ثلثة اما شرط التجمل او بطلان التجمل من غير
 شرط او استيفاء النفعة من العقد عليه عند الوعد عند الشاخي ^{يجب}
 الجرة بنفس العقد ومن استاجر داره فله ان يطلبا بالجره على
 يومه الا ان يبين وقت الاستحقاق في العقد ومن استاجر بغير المدة
 فله ان يطلب بالجره على كل من حلة وليس للعبادة والفصل والخطا
 ان يطلب بالجره حتى يفرغ من العمل الا ان يشترط التجمل ومن استاجر
 جارا ليقوم له في بيته فيقرضه من ماله لم يحنى الجرة ^{منه}
 الخبز من الثمن ومن استاجر طبيا خالطه له طوعا ^{ما}
 عليه ومن استاجر جارا ليقوم له لينا يحنى الجرة اذا
 خفيقة ^ع وقال لا يحنى حاجتي يشترطه واذا قل الخياط ان خفيقة
 هذا الخياط في ماله خفيقة ^{منه} ومن استاجر جارا ليقوم له لينا يحنى الجرة اذا

بالحق العمل على ان يخدمه في المدة قال خفيقة اليوم في ماله خفيقة
 على ان يحنى ماله في خفيقة اليوم في ماله خفيقة على ان يحنى
 لجره من ماله خفيقة ^{منه} ولا يجازيه من ماله خفيقة ^{منه} وقال الخياط
 جازي له في ماله وفي به يحنى الجرة واذا قل ان اسكت في هذا المكان
 في ماله في ماله ان اسكت جازي في ماله في ماله في ماله في ماله
 الامر في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله
 ومن استاجر جارا كل شهر يخدمه فالحق صحيح في شهر واحد فحاشا
 في بقية الشهر الا ان يبين في جملة الثمن فيكون معلومة فان سكره
 من الشهر في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله
 يخرج من المدة في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله
 من استاجر جارا ليقوم له في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله
 يجوز له ان يحنى الجرة في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله
 يجوز له ان يحنى الجرة في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله
 يجوز له ان يحنى الجرة في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله
 يجوز له ان يحنى الجرة في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله

فلا يجوز قطا وكل صانع له ان يتقدم في العين كالقصاص والصباغ فلا يجوز بحسب
 العين بعد الفراغ من العمل حتى يتوفي الاجرة ومن ليس له ان يتقدم في
 في العين فليس له ان يحبس العين الاجرة كالمالك والمالك اذا استمر على
 الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يامس غيره وان اطلقه له يعمل بنفسه
 ولا يجوز من يعمل له واذا اختلفت الخياط وصاحب الثوب فقال صاحب الثوب
 امره ان يعمل قباء قال الخياط بل امرني ان قميصا او قال صاحب الثوب
 للصباغ لم تترك من صبغته من وقال الصباغ لا بل اصبغ في القوم قال صاحب
 الثوب مع مينة فان حلف بالخياط والصباغ صام من ان واذ قال صاحب
 الثوب علمت اني غير اجبر وقال الصانع علمت باجر في القوم قال صاحب الثوب
 عند الحقيقة مع مينة وقال ابو يوسف ان صانعا حلف بها فله الاجر
 والا فلا ولا محمد بن ابراهيم ان كان الصانع مع مينة فابان ياخذ
 الاجرة فله القوم ^{في بيتا وطاقا} فله الاجر والا فلا والواجب في الاجر
 اجرة الشغل لا يتجاوز به من السعي واذا قبض المستاجر ^{منه}
 فلا يمكنه ان يغصبه لصاحب من يده سقطت الاجرة ما كان

وهو صاحب الطهارة ان عملها ليس بموحد و قد

منه في القوم

في الدعا صواب وان وجد القصبه ببعض المدة سقطت القصة وان حبس
 صاحبها بعض بالسكنى فله الفسخ واذا حثبت الداء او القطن شرب الضيقة
 او قطع الداء الرجي انقضت الاجارة ما وجد المتعاقدان وقد عقد الاجارة
 لنفسه انقضت وان كان قد ادها لغيره لم يفسخ ببيع شرط الخيار في الاجارة ففسخ
 الاجارة بالاعدل مكن استاجر كانه السوق لتحريم فيه فلا يجب له ان يكون
 دارا وكذا فان افسد زمنه دينه لا يقدر على قضاءها الا من ثمن ما اجر
 فسخ القاعق لعقد وادعاه في الدين وكن استاجر داتلب افسد عليه بالثمن
 له من السفر لم يحبس على ذلك وان بدل المالك كاي عن السفر فليس ذلك بعقد
 الشفعة الشفعة واجبة للخياط في نفس البيع ثم للخياط في
 حق البيع كالشرب والطريق ثم الحجار وليس للشريك في الطريق والشرب في
 الطريق الداء فان سلم الخياط فالشفعة للشريك في الطريق
 اخذها الحجار والشفعة تجب بعقد البيع وتشر بالاشهاد
 بملك بالاحد اذا سلمه الشريك او حكم بالاحد كذا فاذا علم الشفع بالبيع
 شهد في مجلس ذلك على المطالبة ثم يفيض منه فيشهد على البايع انما

فكان البيع يبرره لو على المتاع او عند العقار فانه انما ذلك متعلق بشئ
 ولم تقطع بالخير عند الجعفة به وقال ابو يوسف عن وكهامة
 القاضي بطلت وثق محمد بن وكهامة بعد الشهاد بطلت الشفعة
 ومداي يوسف بن علي بن مجلس ان مجلس بالشفعة واجبة العقار والكا
 مما لا يتم كالمعام والرجي بالشفعة والعرض والشفعة البيا
 وانما اذا جازى من العجوة والسلم الذي بالشفعة سواء واذا ملك
 العقار يجوز من هو ملك جعفة الشفعة بالشفعة في الدار التي يتزوج
 الرجل عليها او يتخلى للزوجة بها او لا جاز اذا انما يصلح عليها دم عند
 من يملكها او يصلح عليها ان كان فان يصلح عليها ان او كان من حيث
 في الشفعة واذا تقدم الشفع الى القاضي فادعى الشراء طلب الشفعة واذا
 تقدم الشفع الى القاضي سأل القاضي المدعي عليه فان اء
 يشفع فيها والاكلفه باقامة البينة فان عجز عن البينة
 بالصفحة علم انه مال الذي ذكره مما يشفع به فان وكل يبيع او قام
 الشفع بينة سأل القاضي على اتباع امر لا فان لكن لا يبيع قبل الشفع تمام

والله والصوره
 ومثله ذلك

واجبة المشترية

ثبت حكمه

لا
 بيرة

البينة فان عجز عنها التحلف المشترك بالله ما ابتاع او بائنه ما استحق في هذه
 في الشفعة من الوجه الذي ذكره فان حلفت فخرج عن الدعوى وان كل
 تسليم الدار له ويجوز لنا ان نقول بالشفعة وان لم يجز لشفيع فمن ي
 القاضي اذا اتى له القاضي بالشفعة فله الشفع ان يرد في الثمن ثم
 ياخذ الدار والشفيع يرد الدار بخيار العيب والروية وان لم يرد الشفع
 البائع والبيع في يد فله ان يخاصم في الشفعة والبيع القاضي البينة
 حق يوفى الشري يفسخ البيع يشهد منه واذا ازلت الشفع بالاشهاد
 علم بالبيع وهو يقدر على ذلك بطلت شفعة وكذلك ان شهد في
 المجلس ولم يشهد على احد التبايعين والاعند العقار والصفحة الشفعة
 انه بطلت الشفعة ورد العرض واذا ملك الشفع بطلت
 الشفعة بطلت الشفعة وان باع شفع ما لشفيع به
 الشفعة بطلت شفعته وكل البائع اذا باع وهو الشفع
 فله وكذلك ان كان ضمن الدار من البائع وهو الشفع وكل
 في اذا ابتاع وهو الشفع فله الشفعة ومن باع بشئ بخيار فلا

ويقتضي بالانفصال
 والله وجهه القبول

ومن اشترى من غيره

للشئ فان سقط البائع طارعت الشفعة قبل ان يملكها فله ان يرد ما
 وفي رواية للمحب من ابتاع ما لا يشترى فاسدا فلا شفعة فيها ولا حلا
 من المتعاقدين الفسخ فان سقط حق الفسخ وجبت الشفعة واذا اشترى
 ذي مال بالخبر من غير وثقة بما ذي اخذها بمثل الخبر وقت طنين وان كان
 الشئ مسلما اخذها بقيمة الخبر والطنين لا الشفعة في الحصة الا ان يكون
 بعض مشروط بنحو الشفعة اذا تعاضدا واذا اختلف البيع والشري
 في الثمن فالقول قول الشري مع يمينه فان اقام البينة فالبينة بين البيع
 من لا يثبت في وقال ابو يوسف في البينة بينة الشري لا بينة الزيادة
 واذا ادعى المشتري ثمن اكثر وادعى البائع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها
 الشئ بما قاله البائع كان ذلك سقاطا للشري وان كان لا يثبت
 بما قاله المشتري ولم يثبت قول البائع واذا حاط اليه
 الثمن سقط ذلك عن الشئ وان سقط جميع الثمن
 من الشئ شيئا واذا ادعى البائع الثمن لم يلزم الزيادة للشئ
 اجمع الشفعة والشفعة بينهم على عدد سهمه ولا يعتبر اختلاف

ومن اشترى

ومن اشترى من غيره من الشئها الشفعة بقيت له اشترىها بأكمل الثمن
 اخذها بمثلها وان ابتاع بغير الشئ اخذ الشئ كل واحد منهما بقيمة الاخر واذا
 بلغ الشئ من الشئ لم يثبت بالثمن فسلم الشفعة ثم علم للفا بعت باقل
 ذلك او بصفة اشترى ثمنها الف او اكثر فسلمه باصله والشفعة له با
 للفا بعت بدنانير فبعت الف فالشفعة له خلافا للفرع وان قيل له ان الشري
 فذلك فسلم الشفعة ثم علم انه يرد فله الشفعة ومن اشترى دارا لغيره فهو
 للمشمع والشفعة الا ان يسلمها الى الموكل فيكون للمشمع هو الموكل واذا بلغ دارا
 لا يسلمها فخرع الى الموكل الذي يبيع الشئ فلا شفعة له وان ابتاع من غيره
 ثمن فاشترى بيمينها فالشفعة للجارية السهم الاول دون الثاني واذا ابتاعها
 بيمين فثمنه له ثوابه فالشفعة بالثمن دون الثمن والكون الحلية
 من ابي يوسف بن قال محمد بن يكون واذا بعت للشري
 ثم مضى الشئ بالشفعة فهو الجارية الشئ اخذها بالثمن
 بناء والفرع مستلوعا فان شاء كلف الشري ثمنه واذا اخذها
 بيمين فبي ومن ثم انما تحقت رجع بالثمن الاول والرجوع بقيمة

البناء والعرض وقال العبدون مفعول ان يرجع بذلك ايضا واذا اخذت الدار في
 احرق بناءها او جفت شجر البستان بغير فعل احد فالشئع بالخيار ان اخذ
 بجميع الممن وانشاء تلت وان نقص الشئع البناء قبل الشئع من شئع
 لعرضه بحيث لا يثبت منع وليس له ان يأخذ بالنقص يرجع بالنقص
 ومن ابتاع أرضا وفيها بخل او على بخلها ثم اخذها الشئع فبطلت
 فان جزء الشئع سقط عن الشئع حصص الممن واذا اتفق الشئع
 بالدار كما يكون له ما فله خيار الرقبة وان وجد بغيره بالسياسة
 ان وجد ما به كان الشئع شرا له له منه وله ابتاع وان لم يكن موافق
 فالشئع بالخيار انشاء اخذها بغيره حال وانشاء صبي حتى ينقض البطل
 ياخذها واذا اتسم الشراء العقل فلا شفعة لحبان هم بالتمتع واذا
 دار اسم الشئع لشفعة ثم ردها لشرا بغيره
 ثم ردها لغيره العاصي قبل القبض او بعد القبض فلا
 رد عليه بغيره العاصي او نقابا البع فالشئع لشفعة
 لشركة عامس بين شركة املاك وشركة عقود وشركة املاك

الذين التي فيها كجلائ او شرا بالها فلا يجوز له احد هما ان يخرجهما من
 الاخر الا جني وضرب الثاني شركة المصروف وعلى المبرع ان يضمن
 ضمانا وشركة المصروف وشركة الجوه فاما شركة الفاضلة في شرك
 الرجال يتساوون في مالها ويصنفون فيها فيجوز بين المصروفين السلم بين
 العامدين والمجوزين بين المولى المولى والابن البالغ والصبي والابن العاقل
 والمجنون ولا بين المسلم والكافر فيعتقد على الوكالة والكافة انشائه
 لكل واحد منها يكون على الشركة الاطعام واهلهم وكسوتهم والميزر كل واحد
 مفقود من الديون بقاء البيع فيه الشركة بالاحصاء من له وان لم يكن
 ما لا يبيع فيه الشركة او يبيع له ويصل الى يد بطلت الفاضلة ولا
 شركة من ذلك ولا تنفذ شركة لا بالدارهم ولذا يوزن القلوب الشفعة

ذلك ان يقال الناس فيه بالشئع والمبرع
 الشركة بالمعروف باع كل واحد منها نصفه بغير
 حصة على الشركة واما شركة القنان فتعقد على الكافة والكافة
 لا تنفذ احدها الا على الاخرين الممن ويعمل فيها على المال والبيعان

فيكون ذلكا وحده

يشاء في المال بفاضل الربح ويجوز ان يعقد كل واحد منهما بعضه
 دون البعض من التمتع لا بما ساءل للفاوضه تصح ويجوز ان يشترط
 احدهما دائي ومن الآخر مرام وما اشترى كل واحد منهما للشركة
 ضمن دون الآخر يرجع ما اشترى كل واحد منهما واذا هلك في الشركة
 احد المدين قبل ان يشترى ما يباعل الشركة والكف في احدهما والصفاء
 لا يمنع صحة العنان وان اشترى احدهما عماله فهلك ماله الاخر قبل الشراء
 فالشري بينهما كما شرط ويرجع ما اشترى به بحصة من الثمن ويجوز
 الشركة ان لا يخطط المالك للفاوضه والعنان جميعا والبيع للشركة اذا
 شرط لحددها مرام مسددة من الربح ولو لم يحدد من الفاوضه في
 العنان ان يصنع للمالك ويدفع مضاربه ويؤكل من يتصرف فيه وحده
 ويده في اليد امانة واما شركة العنانة فالخياط
 احدهما خياط والآخر صباغ ان يشترط ان يتقرب
 بينهما ضمنين فيجوز ذلك وما يقبله كل واحد منهما من العمل بالربح
 فان عمل احدهما دون الآخر فلا يثبت له ضمان وكذلك العنان والحد

اي بهر
 ما ولا
 اخر

وجه قال جلان بشركان ولا عملان يشترى بهر ما يباعل الشركة
 فلهذا كل واحد منهما كمال الاخر فيما يشترى فان شرط ان يشترى بينهما ضمان
 فالبيع كالمثل ويجوز ان يفاضل فيه فان شرط ان يكون الشري بينهما التمتع
 لم يفسد البيع كذلك ويجوز الشركة في الاحتطاب والمطارد والاختار
 والمسطار وخطب كل واحد منهما ماله وله ومن صاحبه وما اشترى كل
 قبل والآخر لا يثبت له ماله الكسب بينهما ضمان لبيع الشركة والكسب
 كله للذي يثبت وعليه اجر مثل الزامية ان كان العامل صاحب العمل يثبت
 وله ان صاحب الزامية فعليه اجر مثل العمل وكل شركة فاسدة فالبيع فيها
 على ان يفسد المالك ليطول شرط النفاصل واذا مات احد الشركاء او ارتد
 او لم يزل لغيره مرتدا او جرحا او جرحا مطبقا بطلت الشركة وليس لباقي
 يدي زكوة ماله الاخر الا باذنه فان اذن كل واحد منهما لم يفسد
 ماله فادى كل واحد منهما نصف الزكوة فمراعي من شركته
 فالتالي من ماله لم يفسد ماله الا بالذنه وان لم يعلم عند الجففة وقال لا يعلم
 باذنه الاول ضمن ولا لايضمن وهذا في الشركة الفاوضه وليس في الشركة

ربح المال نصف المبيع ولا شيء للمضارب الاول فان شرط المضارب
 الثاني ثلثي المبيع فله ربح المال نصف المبيع والتمضارب الثاني نصف
 المبيع والتمضارب الاول للمضارب الثاني نصف المبيع
 المبيع من ماله واذ مات ربح المال او المضارب بطلت فان
 ارثت ربح المال عن الاصل والعياذ بالله منها وحتى بعد الحرب
 بطلت المضاربة فاذا اعمل ربح المال للمضارب لم يملكه
 حتى يشتري او باع فمعه جازي حتى يملكه وان علم بخرابه المال لم يملك
 فله ان يسحبها ويمنع العمل عن ذلك وان غرله ورأى المال ولم
 يردنا فهو فاسد له ان يتصرف فيه واذ اشتراها على
 المال لا ينفذ وقد ربح المضارب عند اجراءه
 الدين وان لم يكن في المال شيء لم يملكه الاقضاء وما يملكه
 التمسار به فهو ربح المبيع ودفن ربح المال فان كان
 على

وبارك الله فيكم

لا يملكه الاقضاء من الكالة لا تعجز باستيفائها مع غيبه الوكيل عن المجلس
 ويجوز الكالة بغير ذلك دون القصاص وفي الجوه حنفية لا يجوز للمضارب ان
 من يبرهنه الخصم ان يكون الوكيل مضاربا او غايبا لم يبرهنه فله ان يبرهنه
 وعند الجاهل من سئل عن المضاربة بغير ضمانه لخصمه ومن شرط صحة الكالة
 ان يكون الوكيل من مملكت التعريف ويلزمه الاحكام ويلتزم طاعة الوكيل
 من عقل العقول ان تصدق واذ وكل الجاهل والعبد للاذن مثلها
 جاز وصحة العقد يتلوه بالوكيل دون الوكيل والعمدة عليهما والوكيل جازيا
 محجرا يتقلد البيع والشراء وعند الجاهل من لا يتعلق للمعقود بهما او يتعلق
 بهما ولا يصدق التي يصدقها الوكيل اعطاه من بين كل عقد صيغة الوكيل
 مثل البيع والشراء والاحارة فحق في ذلك العقد يتلوه بالوكيل دون الوكيل
 بالتمن ويطلب بالتمن او الشراء ويتضمن البيع ويخاصم
 عند تصفيه له من كل المباح والمطلق والمطلوع والصلح عن دم
 فان حصة يتلوه بالموكل دون الوكيل فلا يتلوه بالوكيل المبيع بالتمن
 فيكون له الكالة تسليمها واذا طلب الوكيل الشراء بالتمن فله ان ينفذها

١٠

فان دفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالبه ثانيا من كل حال البتراء
شيء فلا بد لمن البيان من تميم حبه وصفتا وجنسه وبلغ ثمنه
ان يوكاه وكالة عامة فنقول ان يتبع في ما رتب اذا اشترى الوكيل ويضرب البيع
ثم طلع الوكيل على عيب فله ان يرجع بالعيب مادام البيع في يده فانه سلمه
الى الوكيل المردح الا اذا نهى بغير التوكيل بعد الصفه والسلم فان فارق
الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد واليعتبر بمقارفة الموكل واذا دفع الوكيل
بالشراء الثمن من ماله وقضى البيع يابى قبل حجب مالك من مال الوكيل
ولم يقطع من الثمن وله ان يعيب حتى يستوفى الثمن فان حجب فلك
بده كان معموفا صفان الرهن من ابي يوسف و صفان البيع من ابي حنيفة
ومن محمد و صفان لعصب عند منعه واذا وكل رجلا من قبيس الاحل
ان يتصرف بقبضه فيما وكاله وفيه الاخر الا ان يوكا
نرجسته بغير عوض او يتيق عبده بغير عوض او يردح بغير
دين عليه وليس للوكيل ان يوكا كل عبده غيره وفيما وكل بالان ياد
الوكيل ان يقول له عمل باليت فان وكل بغير اذن موكله فمعد وكليه

ان يجوز حمله على
الموكل
و ان يملك
المبيع

حاله فانه لا يملك له لا يجوز سواء مقدّم بخصر او لاحق وان عقد بغير خصوصية
لم يكن فان جاز الوكيل الا واجبان والموكل ان يعزل الوكيل عن الوكالة
فان لم يزل منه من نفسه على كالتة وهو جاز ان يملك بغيره ويحل الوكيل
بموت الموكل وجوز جنونا مطبقا ولما قبل الجواب من يد المرحون
الا ان يعود مسلما واذا وكل الكاتب ثم عجز فله ان يردح والمادون فجز عليه
او لم يكن فان عجز في هذه الوجوه بطل الوكالة علم الوكيل وله يعلم وانما
الوكيل ان جاز جنونا مطبقا بطلت وكالتة وان عجز بد الجواب من يد المرحون
له العرف ان يعود مسلما قبل ان يحكم الحاكم الجواب فان عاد مسلما فهو
على الوكالة عند محمد وعنه ابي يوسف وبطلت وكالتة ومن وكل اخرا
شرا فانه ينفذ فيما وكل به بطلت الوكالة والوكيل بالشراء والبيع
عند ابي حنيفة مع ابي امامة او جده وحده وقد
وكان من وجبة وعبد ومكاتبه وقاصحابا يجوز بيعه منقلا
له الامن عبده ومكاتبه والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير عند
فقيه وقال لا يجوز بيع مقصود مالا يغاب الناس في مثله والوكيل بالشراء

و ان يملك
المبيع

يجوز مقده بمثل القيمة من زيادة الثمن بالناس في مثلهما ويجوز بمثل الثمن بالناس
 في مثله فالذي لا يباع بالناس مالا يخلو تحت تقويم القومين واذا ضمن الوكيل
 بالبيع الثمن من المتاع فضاؤه باطل اذا وكله ببيع عبد فباع نصفه جاز عندنا في
 حنفية وعندنا لا يجوز الا ان يبيع نصف الاخر قبل ان يبيع كله
 يشاء عبد فاشترى نصفه فالشراء موقوف فان اشترى باقية له من الموكل
 فاذا وكله بشراء عشرة ارطال الحمير هم فاشترى عشرة ارطال من حميرهم
 يباع مثله في سوق عشرة ارطال اليهم لم لو وكل منه عشرة ارطال نصف حميرهم
 من حنفية وعندنا يلزم العشر من كلها فاذا وكله بشراء شيء بعينه
 فليس له ان يشتري لنفسه وله وكله بشراء عبد بغير عينه فاشترى عبد
 هو الموكل ان يقول اني اشتريت الموكل او اني اشتريته ما ^{الوكيل}
 بالمصومة وكيل القبط عند حنفية ورايهم
 والوكيل القبط الدين وكيل بالمصومة عند حنفية بخلافه
 واذا اقر الوكيل بالمصومة على من وكله عند القاضي جاز اقراره
 اذا كان في مجلس القاضي ويجوز اقراره عليه عند غير القاضي عندنا

ان يبيع من وكيله
 المصومة وعليه
 ضمان

ويجوز

ويجوز ان يخرج من كالة بالمصومة وقال ابو يوسف في غير اقراره
 عليه من القاضي وغير القاضي ومن ادعى ان وكيل الغائب قبض دينه صدقة
 العزيم امير سليمان الدين عليه فان حضر الغائب صدقة والمدفع اليه العزيم
 الدين ثانيا يرجع به على الوكيل ان كان للمبايعين دينه فانه ملك في يده ملك
 بغير حرج وانه لا يخلو وكيل فان قبض الدفعة صدقة المدفع علم بالتمتع
 له ^{كفالة} كفالة الكفالة محض بين كفالة بالنفس وكفالة بالمال
 وكفالة بالنفس جارية وان لم ياذن الكفيل عنه والعمون بها احضر الكفيل
 من نفسه اذا قل تكفلت بنفسه فلا ان يبرقه او يبرمه او يبعده او يسه
 او يصفه او يثله او يجره منه وكذلك اذا اضمنت او اذ هو على او في
 او اذ انعم به او قبيل بغير شرط عليه في الكفالة تسليم الكفيل جاز في وقت
 ماله به في ذلك الوقت فان حضره فيها والعمون الحكم
 له فاذا حضره وسلم في مكان يدير الكفيل له عما خصه وكما
 القيل من الكفالة واذا تكفله مالك لم يملكه على القاضي فليس له
 وقا به في الكفالة لم يبرع واذا اذن الكفيل عنه وكيل الكفيل

وكفالة
 الكفيل
 الكفالة
 الكفيل
 الكفالة
 الكفيل
 الكفالة
 الكفيل
 الكفالة
 الكفيل

الكتاب في الكفالة
كتاب الكفالة

من الكفالة فان تكفل بنفسه على ان لا يوفى به في وقت كذا فهو ضمان له
عليه وهو الف درهم فله كفارة في ذلك الوقت ان لم يوف به الدال او لم يوف
من الكفالة بالنفس واليحيى من الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عند
النجاسة وما الكفالة بالمال بخلافه معلوم ما كان الكفيل او محجوبه اذا
كان دينيا محجوبا مثل ان يقول تكفلت منه بالف درهم او بمالك عليه
ان يبايرت في هذا البيع والكفيل له بالخيار في اداء الدين عليه الدين وان
شاء طالع الكفيل به ويحيز تعليق الكفالة بالشرط مثل ان يقول اعلى ابني
فيا او ما ذاك علي ففعل ان ما مضى ففعل واذا قال تكفلت بمالك
علي فقامت البينة بالف عليه فعن الكفيل فان لم تبق البينة والقول
الكفيل مع مينة في مقدمه ما يقرب به فان اعترف الكفيل عند ذلك فذلك
لم يصدق على الكفيل ويحيز الكفالة باسم الكفيل عنه او

باسم رجوع ما يودي عليه وان كفل عنه فغيره من الرجوع عما
به وليس الكفيل له يطالب الكفيل عنه بالمال قبل ان يودي عنه في
لو لم يكفل بالمال كان له ان يلازم الكفيل عنه حتى يتحصن ولا

الكتاب

الكتاب الكفالة في عتق الكفيل ليرتد الاصيل وان لم يكفل
ليرتد الكفيل عنه واليحيى من تعليق البينة من الكفالة بشرط ان لا يمكن
استداده من الكفيل الصريح الكفالة به بالحدود والقصاص واذا تكفل من شي
فبخره سرور وان تكفل من البائع بالبيع لم يرض الكفالة الا ان تكفل بتسليم البيع
ومن استخرج له كفل عليه فان كانت بعينه لم يرض الكفالة بالحدود والقصاص
غيره فله حركات الكفالة والنصح الكفالة بالنفس والبالا الا بالحق الكفيل
له في الحلب لعقد الا في سيرة واحدة وهو ان يقرض الميراثه تكفل
بالحاج من الدين فتكفل بعينه مع الف درهم حان واذا كان الدين على
فكل واحد من الكفيل من الاخر فاذا رجع الى احد من الرجوع به فاشركه حتى
يزيد للودي والاضيق يرجع بالزيادة واذا تكفلت ان عتق رجل من
ان صاحبه فاذا واحد من الرجوع به نصف عتقته فكل واحد
من الرجوع الكفالة بالعوي والوجه ليعتق وكل ما هو امانة باموال
والوضع وبعبارة التي يجب على حقوق البعض واليحيى من الكفالة بما
انما اذ قال رجل لاني كفلت عن هذا الكتاب بمائة دينار

مثل ان يقول ان
فهذه كفالة فاما بغيره
من الكفالات

سرقه كفل جراحه عبد اذا مات الرجل عليه ديون ولم يترك شيئا تكفل
 منه رجل الغنم ما لم يصب الكفاية عند الجنيته وعند الصبح
 الحوالة الحوالة جازية بالدين ويصح براء الجليل والختال والختال
 واذا تمت الحوالة من الجليل من الدين ولم يجمع الختال فالحملان
 يتوي حقهما بالتوى من الجنيته مع باحد الامرين وهو امان المحبوبة
 يثبت بالله والابنة ايه عليه وموت مفلسا **الحج** وقال اصحابنا
 لو حجاب وجهه ثلث وهو ان يحكم الحاكم بانفسه حال حية واذا طاب
 الختال عليه الحمل مثل ما الحوالة فقال الحمل حلت بدين كان له ملك الحمل
 قوله وكان عليه مثل الدين وان طالب الحمل للختال به احوال فقال
 احطك نقض لي وقال للختال لا اهلتي بدين كان لي حلك فاقول
 فالحمل مع يمينه ويكون سفاح هو من غدا

كتفه بيه

الحج

سقوط

كتاب الصلح عاثة الصلح مع الاقرار
 وهو ان الغير الذي عليه والائتمار صلح مع السارق وكل ذلك
 فان وقع الصلح من قبله اعتبر فيه ما يعتبر في البيعة وان وقع من ماله

وقع

وقع من ماله صلح بغيره ما يعتبر في البيعة والصلح مع السكوة والاكتا
 في حق الذي عليه الاكراه اليدين وقيل الخصومة وفي حق الذي بمعنى
 المعاصرة فاذا صلح من ماله او غيره في الشفعة فاذا صلح عاد امرؤ جبت
 نجا الشفعة فاذا كان الصلح من ماله او غيره في حق بعض الصلح منه رجوع الذي
 عليه بحصة ذلك من العوض وان وقع الصلح عن سكوت او كان في
 الشئ فيه رجوع الذي بالخصومة ورجع العوض واذا التحق بعض ذلك
 ورجعته ورجع بالخصومة فيه وان ادعى حقاني ولا لير بينه صلح
 من ذلك عاثة في حق بعض الدار لير بينه شيئا من العوض لان دعواه
 يجوز ان يكون فيها بقي الصلح جازية عن دعوى الاموال والشافعية جناية
 العهد والنفاء واليمين من دعوى الجور من دعوى الحد واذا ادعى رجل
 بقتل ضالحة عاثة بالذلة له حق يثبت الذي
 وفي معنى الخلع فاذا اذنت امرأة نكاحا عاثة رجل فسلما لها
 على المهر المحض وان ادعى على رجل انه عبده فسلما له عاثة العطاء
 حان وكان في حق الذي في معنى العتق عاثة ان كان في رقه باميه

وهو في حق الذي عليه الاكراه
 رضى الغنم منه من حرمه

صلح وهو متحقق بقصد المداينة لم يحل على العاقبة والمحال على الدين
 بعض حقه لا سقطا فيه كمن كان له على رجل الف درهم جازيا فصلا
 على اخصاية بغير مودة اذ حاز في حازكا ذاب له من بعض حقه والحق
 على الف موجهة جازيا فصلا كما انما لا ينشأ الحق ولو صلحه على ذاب من
 الحق ولو كان له عليه الف موجهة فضله على اخصاية حاله لم يكن
 ولو كان له الف موجهة فضله على اخصاية بغير دين وكل جازيا بالصلح
 منه فصلح له بغير دين الوكيل بالصلح عليه لان اخصايته والمالك لزم الوكيل
 وان صلح عنه رجل بغير دين وهو على الزبعة او وجه من صلح بمالك وصية ثم
 الصلح ولم يره تسليمه وكذلك ان قال صلحتك على الف فله مع الصلح
 لزمه تسليمه وكذلك لو قال صلحتك على الف من سلمها اليه ثم الصلح
 وان قال صلحتك على الف من سلمها اليه فالعقد
 الذي عليه جازي ولزمهم الالف وان لم يكن له جازي وان صلح
 فوجب معيبا فوجه الحق على اخصاية لم يكن الذي عليه ما صلح اليه
 على ذاب له كان وهو له ذابا من ارضى والوكيل بالصلح ليس بولي

بالحق

في بعض مئة على العقد واذا كان الدين بين الشريكين فصلح احدهما فليس
 على الشريك بالغير الشرايع الذي عليه الدين بصفه وانما اخذ
 صف الثوب لان اخصاية له شريكه مع الدين ولو استوفى في اخصاية
 نصيب من الدين كان شريكه ان يشركه فيما قبض ثم رجعا على الغريم
 بالباقي ولو اشترى احدهما بغير من الدين سلعة كان لشريكه اخصاية
 مع الدين ولا يرجع عليه بصفه السلعة واذا كان السلم بين الشريكين
 فصلح احدهما من نصيب حاز من المال لم يكن عند اخصاية ومجربا
 بغير شريك وقال ابو يوسف بصفه بغير الصلح واذا كان الشريك بين شريكين
 فاحترقوا الصلح من اخصاية اعطوا اياهما والتركه عروضا او عقار جازي فليلا
 كان له لغيره فان كانت التركه فضة فاعطوه فضة فان كانت فان كانت
 تركه فاعطوه ذهب او ذهبا واعطوه فضة فهو كذلك واذا
 تركه ذهب فضة فغير ذلك فاعطوه ذهبا فضة فليلا يكون
 هو الذي نصيب من ذلك لغيره حق يكون نصيب مبتدئ والغير
 منه من بقية الغرض واذا كان في التركه دين على الناس فاعطوه

الله ربنا قال محمد
 ان في خلقك الله بين من

الصلح بحسب الصالحين من جن الصالح عنه ويكون الذين لهم فالصلح بال
 فان شاول على ان يبيع الغنم منه ويجمع عليهم بحسب الصلح والصلح
 جازي العدة العدة تخرج بالانجاب والقبول يتم بالتعويض
 قبض الموهوب له في الجلب بغير من الوهب جاز وان قبض بعد الفراق
 لم يبيع الا ان ياذن له الوهب قبض وتنفذ العدة بتوحيده
 ويملك ما يملكك وملكك هذا الطعير وجعلت هذا الثوب كملكك
 هذا الشيء وملكك على هذه الدابة اذا نوى بالحمل العدة والنجي العدة
 فيما يتم العوزة فتسوية من مرفقة هبة الشاة فيما يتم جازي
 ومن وهب ثقتا ما عاينها يتم العدة فاسد فان ختمت عليه
 جاز ولو وهب ثقتا في خطرة او حيا في مسم والهدية فاسدة او
 بطن جارية او في بطن غنم او في مرفقها او في راسها او في
 رزها قبل ان يحضر العدة فاسدة فان لم يحضر او اعرض سلم لم يجر
 كان العدين الموهوبين يذيد الموهوب له ملكا بالعدة وان لم يجر
 وفيما قبضا واذا وهب الجلب لابن الصغير هبة ملكها الابن والعقد

ان في خلقك الله بين
 من يملك الله بين
 وهو جازي

وهو جازي

جوز في التفاضل ومن هبة جازي في يد الموهوب له فلو اعطى جازي
 الامور والولاء وهبة جازي تمت بقبض الوهب واذا وهب
 يتم هبة فقبضا عليه له جازي ان كان يا جازي امه قبضها له جازي
 ان كان يجرى اجني يبيع قبضا له جازي وان قبض الصبي العدة بنفس
 هو قبض جازي جازي ان اذول هبة من واحد وان جازي ان وهبوا
 من اثنين يبيع عند العدة مع وعند ما يبيع واذا وهب اجني هبة فلا جازي
 فيما كان من هبة او يزيد زيادة متصلة ويوفى الحساقدين
 ويخرج العدة من ملك الموهوب له وان وهب هبة لذي رحم محرم منه
 لا يرجع وفي اكدات ما وهب احد الموهوبين للاخر او اذول الموهوب له
 للواهب فخذ هذا عوضا من هبة او بدلا عنها او في بقايتها فقبضه
 الوهب من سقط الرجوع وان عوضه اجني عن الموهوب له
 يجرى عوض سقط الرجوع وان استحق نصف العدة جازي نصف
 نصف نصف العوض لم يرجع في العدة الا ان يرد ما يبيع من العوض
 جازي بالعقد والقبض الرجوع في العدة الا ان يرد ما يبيع من العوض

العين الوهوية في رد الوهوية باله فاختار الحق فضمن الحيوان بالرجوع
 على الواجب في اذ الموعود منه واما اذ عوضه فان يرجع بالعوض واما
 رهنه في العوض اعتبر المتقاضين في العوضين فاذا اختلفا جاعل العقد
 وكان في حكم البيع فله ان يرد بالعيب وخيار الرقبة ويجوز في الشفعة
 والعري جازي فلو لم يرد في حال حيوة والموتية من بعده والرقبة لا تكون
 هبة وهي باطلة من الجبنفة به ومحمد بن الرقي ان يقول اصل الدار
 ان متان في ملك خاتم متانت في في هذا ليس بقبيلت لعل الكسب
 بطل وهو ان يقول رقبك هذا الدار والركب في وعديا يسوع
 الرقي جازي ومن وهب جارية الاحلام صحت الهبة وبطل الاستناح
 الصدقة كالهبه الفصح الا بالقبض ولا يجوز الصدقة في متاع يحتمل القسمة
 واذا اصدق على فقير من شيء جاز والصح الرجوع في الصدقة بعد القسمة
 ومن نذر ان يصدق بماله بصدق فيحسن ما تجب في ان يكون
 يتصدق بماله كله ان يتصدق بالجميع ويقال له امسكه
 على نفسك عيالك في ان كتب فاذا كتب على الصدقة بمنزله

كتاب الوفاق

الوقت الوقت الذي لم يملك الوقت عن الوقت منذ الجبنفة في الملك
 حكم بطلان اوقافه بموته فيقول في وقت فقد قضى داري في الملك
 وقال ابو يوسف في زمان الملك بنجر الفلاس قال محمد بن ابي نوار الملك
 حتى يجعل الوقت واليا ويلم اليه واذا اوصى الوقت في اختلافهم خرج
 ملك الوقت ولم يدخل في ملك الوقت عليه وقت الشاع جازي عند
 ابو يوسف وعند محمد بن يحيى في زمان الوقت عند الجبنفة ومحمد بن
 حتى يجعل اخر بجهة لا تقطع ابدل وقال ابو يوسف اذا سمي في جهة
 تقطع جازي وصار جازي في المقام وان لم يسم ويصح وقت العقار عند
 ابو يوسف والصح من الجبنفة في الجوز وقت قبيل ويجوز الا اذا
 لا يصح كالفلام والبقرة والتمه وقال ابو يوسف اذا اوقفت هبة بغير
 فها هو عبيد جازي وقال محمد بن يحيى في الجوز الكسب والصح واذا اوصى
 في بيعه ولا يملكه ولا مقاسمة والهبة الا ان يكون متاعا
 من ابو يوسف في بطل الشريك القسمة فصح مقاسمة والواجب له ان
 على ان يبدله من القضاء الحق بمارنه شرط ذلك الوقت في الشرط

الان يكون جازي

الكره في قسم الجوز

فان كنت دابة على كفى وله فالعاقبة على من له الكفى فان كنت من خلقك
 لو كان فيك لجرها الحاكم وعمرها باجرها فاذا صارت معي قورحها
 الى من له الكفى وما الغضب من هذا الوقت واليه صرف الحاكم عمارة
 الوقت من الخراج الى ذلك وان استغنى عن امرك حتى يحتاج الى عمارة
 فيصرف فيها واليحيى ان يقسمه بين متى الوقت اذا جعل الوقت
 غلة الوقت لنفسه او جعل الولاية اليه حان عندي من غني واذا
 مسجد الميرزا ملكه عن حق يفرزم عن ملكه بطريقه وياذن الناس
 بالصلوة فيه فاذا اصابه واحد من الملكة عند الجيفة وقال ابو
 بنو امية عن ياقوت جولة مسجد وقال محمد بن ابي نوار ملكه حتى
 فر جماعة من بني سقاية المسلمين او خانا يكثر ابناء السيل او يراها
 او جعل الرضه مغيرة ليرسل ملكه عنه ذلك عند الجيفة حتى
 بهاكم وقال ابو يوسف بنو امية عنه بالقول كفى
 اذا استغنى الناس من سقاية وسكنوا في الخان والبراط وفتل في
 لغيره الملكة ما لها الغضب من غضب شيئا بالمثل في

وعلى القوي

المستطير

يك نعليه صفات مثله وان كان بالامثلة فعليه قيمة وعلى الغضب العيون
 الغضبية الملكة باقية فان ادعى الحاكم فاكل الى الملك حب الحاكم حتى
 يعلم ان الملك باقية لا يظفر وان لم يكن باقية ثم تضي عليه
 والغضب انما تصور فيما ينقل ويحلى واذا انصب عقارا او امره الملك في
 يد غير قوله لم يضمنه عند الجيفة ويايوسف بنو وقال محمد بن
 وصالح بن من ينفقه او سكه ضمنه في قولهم جميعا واذا اهلك الغضب
 في يد الغاصب بغيره او بغيره فعليه ضمان وان نقص في يد نعليه
 ضمان النقصان ومن ذبح شاة غيره فذاكها بالحياء لثاؤه ضمنه قيمتها
 وسلمها اليه وان شاء اخذ شاة وضمنه نقصانها من خرق ثوب غيره
 خرقا ليس ضمنه نقصانها خرقه خرقا كثير ليطل عليه عامتها
 فذاكها ان يضمنه جميع قيمته واذا تغيرت العين للمعصية وبطل الغضب
 والامر ما وعظم منافع الاملاك المعصية من غيرها وملكها
 معصية وضمنت قيمته واليحيى ان لا تنفع عينا حتى يودي بها وان
 غضب شاة وذبحها وشواه وطبخها او حطتها فخطتها او حطها فخطتها

١٢

المستطير

سفل الصغر فلهما الشئان الغصب وذهبا انقصه من جاد ثلثي ودرهم
 ودينار لم يملك ما لكها من اهل الجينة فلهما واخذها بالثمن ودرهما
 ملكها الغاصب وعليها ما ومن غصب اربعة فبني عليها ان الملك
 ما لكها منها ولزم الغاصب قيمة عند الجينة فلهما ومن غصب اربعة
 فبني عليها ان يبي عليها بناء قبل ان يرفع الفرس والبناء ودرهما الملك
 فان كانت الارض تقبل ببيع ذلك فلذلك ان يضمن له قيمة البناء
 مثل من يبيع ويكون القليح له ومن غصب ثوبا بغير ثمن لم يضمن
 ليه من صاحب الجاني فلهما ضمنه قيمة ثوب بغير ثمن ولو يبيع
 لهما الغاصب وانما اخذها وضمن ما زاد الصنع واليمن فيها ومن
 مينا فبها ضمنه لال ذلك قيمتها ملكها الغاصب والقول في القيمة
 الغاصب مع يمينه الا ان يقيم الملك بينة بانه من ذلك فان ظهرت
 العين وقيمها اكثر مما ضمن وقد ضمنها بقبول الملك او يمينه او
 او يملك الغاصب عن القيمة فلا خيار له الا ان يرضى به
 بقبول الغاصب ثم ظهرت قيمتها كما قاله اهل الرأي وان كان ضمنه بقبول

١٧٠
 بقاها

فهو للغاصب

الغاصب

الغاصب مع يمينه فلهما الشئان الغصب وذهبا انقصه من جاد ثلثي ودرهما
 ودينار لم يملك ما لكها من اهل الجينة فلهما واخذها بالثمن ودرهما
 ملكها الغاصب وعليها ما ومن غصب اربعة فبني عليها ان الملك
 ما لكها منها ولزم الغاصب قيمة عند الجينة فلهما ومن غصب اربعة
 فبني عليها ان يبي عليها بناء قبل ان يرفع الفرس والبناء ودرهما الملك
 فان كانت الارض تقبل ببيع ذلك فلذلك ان يضمن له قيمة البناء
 مثل من يبيع ويكون القليح له ومن غصب ثوبا بغير ثمن لم يضمن
 ليه من صاحب الجاني فلهما ضمنه قيمة ثوب بغير ثمن ولو يبيع
 لهما الغاصب وانما اخذها وضمن ما زاد الصنع واليمن فيها ومن
 مينا فبها ضمنه لال ذلك قيمتها ملكها الغاصب والقول في القيمة
 الغاصب مع يمينه الا ان يقيم الملك بينة بانه من ذلك فان ظهرت
 العين وقيمها اكثر مما ضمن وقد ضمنها بقبول الملك او يمينه او
 او يملك الغاصب عن القيمة فلا خيار له الا ان يرضى به
 بقبول الغاصب ثم ظهرت قيمتها كما قاله اهل الرأي وان كان ضمنه بقبول

١٧١

١٧٢

١٧٣

منه فغله من ثمرات اصحابه اذ ذلك وان اتفق الجميع بعضهم ما
 اتفق ثم خرج مثله فخطها بالباقي ضمن الجميع فاذا اتفقت الوجوه ^{بالخط} الاربعة
 بان كانت اية كجاء او ثوبه قلب او عبدك او غيره او اودعها عند غيره
 فخر لا يتعدى من دوالي يده الى الضمان فان طلبها صاحبها فخرجت ارباعها
 فغلتها فان عاد الى المتوفى لم يرجع من الضمان حتى يسلمه ولا يرجع ان
 يسلمها لو دعيه وان كان له اجل وموثة من الجنيحة ^{في} وقال ابو يوسف
 رحمه الله ليس له ان يسلمها اذا كان لها اجل وموثة واذا اودعها عند رجل
 ودعيه ثم خرجت ارباعها فطلبها صاحبها لم يرجع اليه لطلب حتى يخرج
 من الجنيحة ^{في} وعندنا يرجع اليه لطلبها ولو دعيه عند رجلين شيئا
 مما قسم لم يرجع لم يرجعه احد الى الآخر لكنهما يقسمان في حصة كل واحد
 منه نصف من كان مما لا يقسم جازا في حصة احد من الاخرين اذا
 قال صاحب الوديعة المودع لا تسلمها الى زوجتيك فسلمها اليها فكل
 يضمن اذ المرء من دعيها يدوانه لا يملكه بيد من دعيها لهما من له
 ذلك قال صاحبنا في هذا البيت فخطها في بيت الاخر من اهل البيت

وان خطها

في حفظها في دار اخرى ضمن ^{لها} العارية العارية عارية وفي
 تلك النافع بغير عرض وتصح بقوله ان يأت هذا الشيء واحتملك هذه
 الارض ويحملك هذا الثوب ويحملك على هذه الدابة ان لم يرد به العارية
 اخذتلك هذا العبد وداري لك سكني ودارك لك سكني والمعي
 ان يرجع في العارية متى شاء والعارية اما تنفي يد السعي ان ملك من غيره
 فذلك لا يضمن وليس للسعي ان يواجره الساعية فان اجره فعليه ضمان
 له ان يعبره اذ كان مما يختلف باختلاف السعي وعارية الدابة والدار
 والكيل والنوزون فرضا واذا استقل الخيل بين يديها لم يضمن صاحبها
 ان يرجع فيها متى شاء فبلغ وكلفه البناء والعرب فان لم يكن وقت العارية
 فلا ضمان عليه وان كان وقت العارية فخرج قبل الوقت ضمن العبد وانقص
 البناء والعرب بالقلع او اجرة العارية في السعي واجرة العارفين ^{في}
 الدار والارض واجرة العارفين الموضوعة في القاصب واذا سقار دابة
 فخرج الى الصبل ملكها فملكها اضمن واذا استقل من اقرها الى دار
 الملك ولا يملكها اليه ليرضمن وان رد الوديعة الى داره ملكها اليه

في
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ضمن
 اللقيط اللقيط حر ونفقته من بيت المال فان التصرف
 لم يكن لغيره ان ياتخذ من يدعيه فان ادعى ان ابنه ^{بالبينة} فالقول قول ابنه ^{بالبينة}
 كذلك ووصف احدها علامة في جبهة فهو اولي بها وان وجد في بعض
 من اصحاب المسلمين او قرية من قراهم فان ادعى ان ابنه ^{بالبينة} فيجب
 منه وكان مسلما وان وجد في قرية من قري اهل السنة او في قرية كانت
 فادعى ان ابنه ^{بالبينة} فيجب عليه وكان اللقيط ذميا وان ادعى ان اللقيط
 عبده لم يقبل منه وان ادعى عبد ابنه ثبت له منه وكان حرا وان وجد
 مع اللقيط مال مشدود عليه هو له والجوز تزويج اللقيط والتوقف
 مال اللقيط الا ان ياذن القاضي واليه شيئا واذا ادعى الرجل ان عبده
 لم يقبل دعيه واذا ادعت امرأة ان ابنها لم يثبت له منها الا بهادة القابلة
 ويجوز ان يقبض له العدة ويسلمه في ضاعة ويواجه ^{الاب}
 لو ملكه ^{الاب} النقطة النقطة امانة في الملتقط اذا التزم الملتقط ان ياتخذ من الملتقط
 دين عاملي صاحبها فان كانت قيمتها اكثر من عشرة دراهم مرفقا اليها
 ان كان عشرة فضلعها مرفقا اليها وان كانت حرة او كثر من مائة

فارجع

سكن او هتاف او عوى بها على القليل

سلمه امي ومن لم يضر صاحبها فهو ^{الاب}
 لان صاحبها قد يبيعها بالبيت والصدقة فلو ان جاء صاحبها من الجوار
 اشتد له صدقة وان شاء ضمن للقطه ويجوز التلقاط في الشاة البقر
 ويجوز تجوز التلقاط ماله حيوته وما الحيوة له وان انفق للقطه عليها
 بفكره لم يملكه ومن يبيع وان انفق بصره كان ذلك دينا على صاحبها واذا
 رفع ذلك الى الحاكم نظر فيه فان كان البهيمة منقوعة ابرها وانفق عليها
 من ابرها لم يملكه ومن لم يملكه منقوعة ذلك ان لا يفرق النفقة تيمنا باصحابها
 ولم ينفق ثمنها وان كان الاصل الاتفاق ملحقا ذلك في ذلك وجوز
 النفقة عيناها ماله وان اذ لم يملك ذلك الملتقطان ينفقهما من جيبه ^{النفقة}
 نفقة ولقطه كل من حره رعاها واذا حضر رجل فادعى ان اللقطه ملحق
 اليه حتى يقيم بنية فان علم على عالمها حل الملتقطان ان يدفعها اليه ويجوز
 ان ذلك في لقطه الملتقطان يرفع اليه ويجوز دعواه ولا يصدر قبل اللقطه
 ان كان الملتقطان يرفع اليه ان يرفع بها وان كان فقيرا فلا يملك
 ان يرفعها لنفسه ويجوز ان يصدق بها اذا كان فقيرا ولا يملك
 زوجة فانه ان انفق ^{النفقة} الملتقى لحنفي اذا كان للزوج مخرج فوكل

جاز في قبالة يده من المال عند الحيفه فيه وسددها اليه من اذ التمتع
 يحيط عمله من رقبته لم يملك المولى ما في يده فان عتق من حيا مبيد لم يفتق
 عند الحقيقة ^{منه} وسددها مستوفى وملي قديم وميل في يدك اذا باع من
 الذي ثبثا مثل القيمة جاز وان باعه بفساد الجرح وان باعه للمولى
 كذا قبل القيمة او قل جاز البيع فان سلمه اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن
 وله امساكه في يده حتى يستوفي الثمن جاز وان عتق المولى الماذون
 وعليه دين ففقه جاز في المذون من يثبت العزراء عند الحيفه
 وما بقي من الدين يطالب بالعتق واذا اولدت الماذون ومن من الماذون
 عجز عليها واذا اذن ولي الصبي المصير في التجارة فهو في البيع والشراء
 كالعبد الماذون اذا كان يعقل البيع والشراء ^{كتاب الزراعة والبيع}
 الزراعة بالسخف والملك والبيع باطله وقال صلحاء جاز في
 مذ ذكرا اربعة وجوه اذا كانت الارض والبذر لواحد والعمل للمثلي
 جازت لزراعة فاذا كانت الارض لواحد والبذر والعمل للبذر
 جاز واذا كانت الارض والبذر والقبض لواحد والعمل للآخر جاز فاذا

المعروف

الارض

المثل واحد والبذر والعمل الاخر في باطله والبيع للزراعة لا
 عمارة معلومة وان يكون الخارج من المثل مشترك بينهما وان شرط لهما
 فخر الاسم في باطله وكذلك ان شرط لهما ما احاطا بالزراعة فان
 الباقي واذا كانت الزراعة فلما خرج منها ما شرطنا فان لم يخرج الارض
 شيئا لم يشي العامل واذا كانت الزراعة فلما خرج لصاحب البذر فان كان
 البذر من قبل شرط الارض فللعامل جرم مثله الا ان شرطنا شرط
 له من الخارج وذا لم يحد له اجر مثله بالفاصل وان كان البذر من قبل
 العامل لصاحب الارض جرم مثله واذا عتقت الزراعة فانتم صاحب البذر
 من العمل لا يجوز عليه ولا يفتق الذي ليس من قبله البذر لغيره القاض على
 العمل واذا كانت احد العقاقير بطلت الزراعة ونفع بالاعتدال الاجل
 وانما انقضت مدة الزراعة والزرع لم يرد لست بعد ان كان على المزارع
 اجر من نصيب من المثل ان لم يتحدد ونفعه من الزرع عليها
 من ذكرا جرمه كما لو جرف الحصاد والرفع والدياس والتبذر عليها
 فان شرط في الزراعة على العامل فبطلت الزراعة ^{الساعة والبيع}

ما سادوه في الفقه والحق
 وذكره في النجاشي فانهم

فإذا سقط حتى رأت في جماعه لم يمسها الفرج فجماعها ان لا يمسها الفرج
 وهو مثل ان يدخل فيها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول فجماعها النكاح والنفقة
 ثلثة انواع حبس وخناء ومخافة وهي اقل ما يلزم للمرأة عند الخروج
 من كسوة مثل ما عاقد من قبل المراء وبارء والعدة او الدخول فيها النفقة
 والنفقة ثلثة انواع والعدة عليها واذا تزوج المسلم امرأة عاهرة فخرجت
 فالتكاح حايث ولها مهر مثلها ان مات عنها او دخلها وان تزوجها لم يمس
 لها مهر ثم راضيا لم يمسها ان دخلها او مات عنها وان دخلها
 قبل الدخول والخالوة هي النفقة وان دخلها في مهرها بعد العقد لزمته
 الزينة ونسقط بالطلاق قبل الدخول وان طلقها من مهرها لم يمسها
 واذا دخل الزوج بامرأة تافهة فذلك مانع من الوطء فيتم طلقها قبل
 الدخول بها فلهما كالمهر وعليها تمام العدة سواء دخل بها او لم يدخل
 وان كان احدهما من نساء او صبا مثله رمضان او حرام الحج او غيره وكانت
 للرفقة حايثا فليس بخلوقة صحيحة واذا دخل الجرب بامرأة تافهة طلقها
 فلهما كالمهر عند الحنفية ويجب النفقة لكل طليقة المطلقة واحدة

حتى لو طلقها
 ولو طلقها
 ولو طلقها
 ولو طلقها

وهي التي طلقها قبل الدخول ولها مهر مثلها واذا تزوج الرجل بنته فان
 تزوج الرجل اخته او ابنته فليكون بعد العقد من مضاف من الاخر فالتقديرات
 حايث وان كان احد من الشبل واذا تزوج الرجل الحر امرأة عاهرة فخرجت
 او على قديم القرائن لها مهر مثلها عند محمد بن الحنفية للزوجة واذا تزوج
 عبد حره باذن من المولى عاهرة فله مهر مثلها وانما حرة واذا اجتمع
 الجنون لزوجها وابنها فالزوج في كمالها الخافي في قول الحنفية وبابس ينفق
 وقال محمد بن ابي حنيفة في كمالها الخافي في قول الحنفية وبابس ينفق
 العبد باذن من المولى في رقة مبيع فيه واذا تزوج مولا لغيره من رجل
 فليس عليه ان يوفى بها بيت الزوج ولكنهما تحتم المولى فيقال للزوج مولا
 طلقها بغير مهر واذا تزوجها على الفدية من المولى او المولى على الفدية من المولى
 ان لا يخرجها من المولى على الفدية من المولى او المولى على الفدية من المولى
 للمهر وان خالف الشرط فله مهر مثلها واذا تزوجها على الفدية من المولى او المولى على الفدية من المولى
 تحت اسمية ولها الوطء والنكاح غير انشاء عطاها ذلك وانشاء فان كان المولى او المولى
 اعطيت ولو تزوجها على الفدية من المولى او المولى على الفدية من المولى

فانها حايث

فانها حايث
 فانها حايث
 فانها حايث
 فانها حايث

لها إذا التزمت المرأة في دار الحرب من زوجها الكافر للبيعة الضيقة به ولا يجوز
لها جفرا إذا كانت بائنة من زوجها وإذا أسلم زوجها الكافر
عائلا جفرا وإذا خرج بعد الزوجين إلى أسلم من دار الحرب وقتل
بينهما وإن سببا معا أو خرجا معا لم يقع البيعة بينهما وإذا خرجت المرأة
إلى أسلم جفرا جفرا فإن تزوج والعدة عليها عند الجفنة في وقتها
العدة وإن كانت حاملًا لم تنزع وجب حق نكاحها وإذا لم يزل أحد الزوجين
من أسلم لم يفت البيعة بينهما ويكون مخيرة بغير طلاق فإذا كان لا
هو الرشد وقد دخلها الزوج قبل الحمل لم يخل بها فلا مهر
ولا كانت المرأة هي الرقة قبل الدخول فلا مهر لها وإن كانت الحرة بعد
الدخول لمهرها المهر وإن ارتد بعد أو أسلم معا فلا مهر على أي حالهما ولا يجوز
تزوج المرأة مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة وكذلك المرأة لأن جهلها
بالحكم لا يرتد بالاتفاق وإذا كان أحد الزوجين مسلما فالولد على
ولكن ذلك لو أسلم أحدهما وله ولد صغير صار الولد مسلما بإسلافه وإن كان
أحد الأبوين كذابا ولا يخرج من أسلافه ولو كانت ابنة أو زوج الكافر بغير شهود

وفي عدة الكافر ذلك في دينهم جازيتم أسلم أمرا عليه وإذا تزوج الجاهل
أمة أو بنت أسلم أو غيرها وإن كان طرعا لم يزوجها وإن كان حرة لم يزوجها
بنتها في القسم كبرن كائنا أو ثيبين أو أحد ما كبرن والأخرى ثيبا وإن كان أحد
حرة والأخرى أمة فالحق للثلاث من القسم والأمة ثلث والأخرى ثلث في القسم
حالة السفر فبشر من خرجت زوجها وإذا خرجت إحدى الزوجين جازيت
تسببا على ما كان له أن يزوج في ذلك الرضا قليل الرضا
وكثير وسواء إذا حصل في مدة الرضا يعلق بالتحريم ومدة الرضا عند
ثلاثين شهرا فإذا استأنف نكاح الرضا لم يعلق بالرضا وتحريم
ويحرم من الرضا ما يحرم من النكاح من الرضا فإذا جازت ثيبا
والجوزة أن يزوج بغير أخيه من النكاح ويجوز أن يزوج اخت ابنه من الرضا
ولا يزوج اخت ابنه من النكاح وللمرأة ابن من الرضا ولا يجوز أن يزوج
امرأة ابنه من الرضا كالجوزة لمرأة ابنه من النكاح وإن كان النكاح قبل
التحريم وهذا وضع للمرأة صبية فتحرر هذه الصبية عما زنتها وهو
أبائته وأبائته وأبائته الذي تولاه من لبن أو الرضعة ويجوز أن يزوج

ص ٢٠

عاويجين سنة في الوقت وسنة في العدة والسنة العدة لتبنيها
 للدخول بها وغير الدخول بها وهو ان يطلقها واحدة تطلق ويسعدون
 ثبت في الدخول بها خاصة وهو ان يطلقها اذ لم يجز معها فيه وغير
 لها يطلق في حال الطهر والحيض واذا كانت المرأة للحيض من حصر او كبح
 فادان يطلقها السنة ثلثا طلقا واحدة اذ مضى شهر طلقا اخرى
 فاذا مضى شهر طلقا اخرى ويجزى ان يطلقها ولا ينصل بين فيهما او
 طلقها زمان وطلاق الحامل يجوز في قبيح الجماع ويطلقها السنة ثلثا
 بين كل طليقتين شهر عند الحنفية في باب يوسف بن وقال محمد بن
 في الا واحدة واذا طلق الرجل امرأته في حالة الحيض وقع الطلاق
 وكان عاصيا عليه تعالى حتى الموت ويجب ان يراجعها فاذا طلق
 رجعت فتر طهرت فان طلقها اخرى ولتاء امسكها ويصح طلاق
 اذ رجع اذا كان عاقلا بالغ والايصح طلاق الصبي والمجنون في المهر
 ويصح طلاق العبد امرأته وقع طلاقه والايصح طلاق مؤمنا امرأته
 واد طلاق عاصرا بين صحيح وكفاية فالصحيح قوله استأق ومطابقة

وثلثا

وثلثا هذا يقع به الطلاق الجعي وان نوى البينة والايصح به الواحدة
 وان نوى اكثر من ذلك والايصح منه الفاظ البينة ولو قال انت طلاق
 او استأق الطلاق او انت طلاق فان لم يكن له نية في واحدة رجعية او
 نوى بثلاث كان ثلثا وان نوى اثنين كانت واحدة رجعية ومن ثلثي
 الفاظ الكفاية يقع الطلاق بها الابائية واد للاموال وهي حزين
 منها ثلثة الفاظ يقع الطلاق الجعي والايصح بها الواحدة والنوى
 اكثر من ذلك وهو قوله اعدى في شربي حرمك وانت واحدة ومنه
 طينة الكفاية اذ نوى بها الطلاق كانت واحدة باينة وان نوى ثلثا
 كانت ثلثا وان نوى اثنين كانت واحدة باينة وهذا مثل قوله استأق
 وبنته وبنته وحرام وجمالك معا غاريت والحقي باهلك وخليت وبرت
 وجمالك سرحتك فامرتك وامرأتك واهناري وانت حرة والايصح
 في شربي واعزلي وايضي لا رواج من لم تكن لصية يقع بهذه الفاظ طلاقا
 لان يكون في حال هذه المرة الطلاق فيقع بها الطلاق في القضاء والايصح فيها
 بين وبين الله تعالى الا ان ينوي وان لم تكونا في حال الذكر الطلاق

ونحوه

بكنا في غضب رخصته وقع الطلاق بكل اللفظ لا يقصد به البسوخ
 ولم يشرع بما يقصد به البسوخ الا ان ينعيم واذا اوصف الطلاق بصوت
 للزيادة واشدة كان باينا مثله ان يقول الله تعالى ما بين اطلاق اشد لطلاق
 ليخلص الطلاق او طلاق الشيطان او طلاق البدعة او كل جليل او مل الجلب
 كان عند كل ما ياتي واذا اوصاف الطلاق الى جهتها او الى ما يوجب به من الجملة
 وقع الطلاق مثله ان يقول الله تعالى او لمسك طلاق او تركك طلاق
 او مفك طلاق او فطرت او فحلت او بدلت او حبلت او فحلت او
 وحك طلاق وكذلك ان طلق جزا شائعا مما مثله ان يقول الله تعالى
 تلك طلاق او لمسك طلاق او فطرت طلاق او فحلت طلاق او لمسك طلاق
 وان طلق نصف تطلقه او ثلث تطلقه كانت تطلقه واحدة وطان الكره
 والكره يقع ويقع الطلاق بقوله انت حرة اذا قال في نيت به الطلاق ويقع
 طلاق الاخرين بالاثارة واذا اوصاف الطلاق الى النكاح وقع الطلاق
 النكاح مثله ان يقول الخبيث ان تزوجك فانك طلاق او كل امرأة ان زوجها
 فبي طلاق او كل من رجعت واذا اوصاف الطلاق لا الشرط وقع غيب

مثل ان يقول

سالت يقول للمرأة ان دخلت الدار ففان طلاق والتصح اضافة الطلاق لما
 ان يكون لها ان ملك الطلاق او يضيف الى ملكه والافعال الحسية ان دخلت
 الدار ففان طلاق فترن و جهاد دخلت الدار لم تطلق واللفظ الشرط ان
 واذا انها وكل وكما وصح ومتعارفة هذه الالفاظ اذا وجد الشرط لم يخل
 ليمين وانتهت اللفظ كلمة كل فان الطلاق يكرر تكرار الشرط حتى يقع ثلث
 طلاقات فان تزوج بعد ذلك يكرر الشرط حتى يقع بذلك شيء وثالث
 ثلاث بعد اليمين لا يطلوها وان وجد الشرط في الملك لم يخلت اليمين واليمين
 التي في دخل الدار ففان طلاق طلقها ثم دخلت الدار قبل ان تفسخ عنها
 وقع الطلاق وان وجد الشرط في غير الملك لم يخلت اليمين حتى ان يقول للمرأة
 اذا دخلت الدار ففان طلاق فطلوها وانقضت عدتها ثم دخلت الدار لم يقع
 شيء واذا اختلفنا في وجود الشرط فالقول قول الزوج في مع يمين الا ان
 يقيم المرأة البينة فان كان الشرط لا يعلم الامر وجهها فالقول قولها
 فصح ما مثله ان يقول الله تعالى ففان طلاق ففان طلاق ففان طلاق ففان طلاق
 ان زوج طلق ففان طلاق ففان طلاق ففان طلاق ففان طلاق ففان طلاق

واذا قال المرأة ثلاث صلوات نشأ الله تعالى متصلا لم ينع الطلاق عليها ولا
 انصالح ثلث الا واحدة طلقت فثبتت وله قال انصالح ثلث الا اثنتين
 واحدة وان الطوائف قال ثلث الا ثلثا طلقت ثلثا وبطلت ثلثا وان
 ملك الزوج امرأته انقصا منها او ملك امرأة زوجا او انقصا منها
 وقت الفراق في الاصل الطلاق الرجعية اذا طلق الرجل امرأته
 بطلاق واحدة رجعية او ثلثين فله ان يرجع في عهده حيث يشاء
 ولم يرض ولم يرض ثبت القول والفعل اما بالقول على ما يقول
 كانت حاضرة وكانت غائبة يقول رجعت لى او اما بالفعل هو ان
 يقبلها او يمسها بشهوة او يغير المهر بها بشهوة ويجب ان يشهد
 الرجعية شاهدين وان لم يشهد صحت الرجعية واذا انقضت العدة نقلا
 فذلكت رجعت في العدة صدقته في رجعة وان كانت في القول فله
 ولا يمين عليها من الرجعية واذا قال الزوج قد رجعت فله رجعت فله رجعت
 فله انقضت عهده في الرجعية من الرجعية واذا قال في رجعة العدة
 بعد انشاء المهر فذلكت رجعت في العدة وصدقته في الرجعية والامه

فانقول

وانقول قولها عند الرجعية واذا انقطع الدم من الحيض ثلثا فثبتت
 انقضت الرجعية وان لم تغسل وان انقطع الدم من عشرة ايام لم تنقطع
 الرجعية حتى تغسل او عضي عليها وقت صلوة كامل فثبتت صحت
 فاذا تم ولم تغسل ولا عضي عليها وقت صلوة كامل لم تنقطع الرجعية
 عند الرجعية وباب من عني وقال محمد وعنه ان اتمت ان تنقطع الرجعية
 بحول التيمم والله اغتسلت ونيت ثلثا من بدنها لم يصب الماء فان كان
 فان لم تنقطع الرجعية وان كان قبل من عهده انقضت الرجعية
 تنقض في غيره ويجب ان لا يدخل على احد من النساء في جميعها
 حتى يغسله ويسلمه ان يسلم بها حتى يتخذ على رجعت شاهدين والطلاق
 الرجعي لا يحرم الوطى واذا كان الطلاق باينا دون الثلث فله ان يزوجها
 بعد انقضت عهده وان كان الطلاق ثلثا للرجعة او ثلثين بالامه فله ان يزوجها
 متى كان وجازعها بها محججا ويؤجلها بامر يملكها او يموت عنها
 ولا يصح الرجوع في التحليل كالبائع وحلي اللواحي امته لا يملكها واذا تزوجها
 بغير التحليل والنكاح جائز ولكن كونه فان طلقها وان وطئها او طلقها

فان طلقها وان وطئها او طلقها
 فان طلقها وان وطئها او طلقها

فان طلقها ولا تحل
 من بعد طلقها

بعد طهرها ونقض عدها حلت الا لعينها بشفقة من قبله ومنه
 يجوز النكاح والنكاح الاول واذا طلق امرأته وهي حرة واحدة او اثنين
 انقضت عدها ونزحت بزواج احد وانقضت عدها من غير ذلك
 عادت تلك طليقا وعدم الزيج الثاني الطلقة والطلاقين كالنكاح
 قال محمد بن النعمان ما دونه الثالث واذا طلق امرأته فاحلقت فنقضت عدها
 ونزحت بزواج آخر ودخل في الزوج وطلق في انقضت عدها في الله
 يحل ذلك جائز بزواج الاول ان يصدرها اذا كان في حال طهرها فاما
 البلاء اذا قال الزوج لامرأته والله للغيرت او لغيري فغير
 فهو موط فان طهرها في الاربعة الاستخفاف يمين ولا يمت لكفارة
 سقط البلاء وان لم يفرجها حتى عني اربعة اشهر بانته منه تطليقة
 واحدة فان كان حلف على اربعه اشهر فقط اليمين وان كان حلف على
 الابن فاليمين باقية فان عاده من وجها عاد البلاء فان وطئها كره
 الكفارة ولا وقعت بمضى اربعة اشهر من الطلقة اخرى وان تزوجها
 على البلاء فان وطئها ازمه الكفارة ولا وقعت بمضى اربعة اشهر

البلاء في النكاح هو ما ينفك به الزوج من امرأته

تطليقة

تطليقة ثلاثة فان تزوجها بعد زواج احد لم يقع بذلك الا بالطلاق في يمين
 باقية فان وطئها كره من يمينه وحلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن
 موطيا ولا حلالا ويجوز له ان يصبر او يصدقة او يبعث او يطلقها فهو موطا
 لقول المطلقة الرجعية كان موطيا وان لم يكن الباصرة او لم يكن موطيا
 عدة البلاء الاربعة اشهر من اربعة اشهر في يمينه فاشهر وان كان في
 من غير البينة على الجماع او كانت المرأة من بضة اكان بينة البينة ان
 البينة في عدة البلاء فنية ان يقول البينة البينة واليمين الكفارة فان قال
 ذلك سقط البلاء عن ان صح في الله بطل ذلك البينة وصارت في الجماع
 واذا قال لامرأته انت علي حرام لم يمين يمينه وان قال ارجعت ان كذب
 فهو كما قال وان قال ارجعت الطلاق هو تطليقة باقية الا ان يميني الثالث
 وان قال ارجعت النكاح عن طهرها وان قال ارجعت النكاح لم يرد
 شي في يمينه يصبره موطيا الحلع اذا اشترى الزوجان حيا
 ان لا يقول احدهما الله فلا بأس بان يفشركا بنفسهما منه بما يتخلفا به
 فاذا فعل ذلك يقع بالحلع تطليقة باقية ولا يزمها المال فان كان النكاح

شافيه
 او متفاه

في عتق الرقبة الكافرة والسلمة والذكر والأنثى والصغير والكبير والمجنون
 العبد والشاهد ولا مقطوعة اليدين والرجلين ولا لحم مقطوعة
 احد اليدين الا احدهما والرجلين من خلاف ولا يجرى مقتوع ابرأه
 ولا من ذنته من كل كف ثلث اصابع سوى الابهام والحبون الذي لا
 يجرى عتق الدب ولم الولد والمكاتب الذي اراد يبعث المال
 عتق مكاتبه يومئذ جاز فان اشترى اياه اباه ابنته يجرى بالشراء الكفارة
 جاز عنها وان عتق نصف عبد فشرى من قيمته باقية فان عتقه لم يجر
 بغيره ^{عبد} وقال ابو يوسف ومحمد يجوز اذا كان من سراوان عتق نصف
 عن كفارة عتق الباقي فجاز ان عتق نصف عبد من كفارة ثم
 جامع التي ظاهر منها ثم عتق باقية لم يجر وان لم يجرى المظاهر
 يعق فكذا تصوم من شهرين متتابعين ليس فيه شهر رمضان والاي
 لفطر في اليوم لخير والايام لشرى وان جامع التي ظاهر من غير ذلك
 الشجر ليل اعمدا او فدا اناس اتانف الصوم عند الجحش فعتق
 ومحمد وقال ابو يوسف يومئذ يصام واذا افطر يومئذ بعد

ايجز

ويؤخره ما شئت واذا ظهر العبد لم يجز الكفارة الا الصوم فان عتق
 التي عتقه او اطعم لم يجز الا الصوم ولا علم قطع الظاهر للصيام جاز
 مكينا كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من شعير او صاعا من تمر
 قيمة ذلك فان لم يصم وعاشم جاز فليلا كان كالمسكين او كالمسكين
 مكينا واحد من يومين او اجزاء من اربعة ايام او يوم واحد لم يجز الا عتق
 فان عتق التي ظاهر منها خلا لا يطعم لم يتانف الظاهر من حيث
 عليه كفارة فظاهر ان عتق رقيقين لا يجرى عن واحد مما بينهما جاز عنها وان
 اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين مسكينا جاز وعتق رقبة واحدة او صام
 شهرين كان لعان يجعل ذلك عن ايتها شاء اللعان اذا اقر
 رجل امرأته بالزنا وحلها من اهل الشهادة والمرأة ممن يحل لها فها
 لا يجرى لعان ولا على البنت بموجب الفدية فلي لعان فان امتنع حطب
 الحاكم عتق بلا عن او يكره نفسه فذلك لعان ^و وجب على اللعان فان امتنع
 حب الحاكم حتى تلامس على بصدقة ففقد واذا كان الزوج عبد او كافرا او
 فاقرب فصدقت له امرأته فلي لعان وان كان الزوج من اهل الشهادة

عليها

ولمراة امة او كافرة او محدودة فية قلعت او كانت من المجد اذ ذمة المثل على
 في قدما واللعان وصفة اللعان ان يتراءى الفاحش للزوج فيه عند الفاحش
 او بمثلت بقول في كل مرة استبد بالله ان لمن الصادقين فيما رتباه
 من الزنا ثم يقول في الخامسة ان لعنة الله اعليه ان كان من الكاذبين
 فيما رتباه من الزنا ويشير اليه في جميع ذلك ثم تشهد المرأة للزوج مرة
 في مجلس الفاحش ان تقول في كل مرة استبد بالله ان لمن الكاذبين فيما رتباه
 به من الزنا ويقول في الخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين
 فيما رتباه من الزنا فاذا التفتا فارق الحاكم بينهما وكانت الفرقة تطيق بهينة
 من الجحيفة ومحمد بن وقال ابو يوسف لم يخبر مؤيد وان كان الفاحش
 بولد في الفاحش فيه منه والحقة بامه فان عاد الزوج وكذب فيه
 الفاحش حل لعان ينزحها وكذلك ان كان في غير ما رتباه او رتباه
 وان كان الزوج عسيرا او مجنونا فقد فله من اهل واحد واللعان وقد
 امواته وهي صغيرة ان مجنونة فلا لعان بينهما وقد في الاخرى
 به اللعان واذا اقل الزوج للامراته ليس حاكم في قول اللعان بينه عند

كواعنا

فان كان الزوج عسيرا او مجنونا فقد فله من اهل واحد واللعان وقد امواته وهي صغيرة ان مجنونة فلا لعان بينهما وقد في الاخرى

وعدتها

ومثل الجحيد كان لو من ست اشهر وعندها يقع به رجل طلاق وان
 قالها اذ ثبت وعندها لم من الزنا نالها ولم يف الفاحش سب الجحيد اذ يقع
 للرجل ولمراة عقوبة الجحيد في حال التي يقبل التوبة او يقع له في اذ
 صح فيه والاعن به وان نفاه بعد ذلك يلعن ويثبت المصنف عليه الجحيفة
 وقال ابو يوسف ومحمد بن يصح نفيه يمدد النفس واذا ولدت ولدين
 من رجل واحد في الاول ويعترف بالثاني ثبت بينهما رجل الزوج ولدت
 بالاول والثاني الثاني ثبت بينهما والاعن العدة اذا طلق الرجل
 امواته طلاقا بائنا او رجعا او ثلثا او دفعت الفرقة بينهما بطريق
 وهي حرة من تحيض نفقها ثلثة اقراء الحيض وان كانت تحيض من صفر
 او كم عند ثلثة اشهر وان كانت حاملا فنقضها حيض وان كانت
 تحيض نفقها ثلثة اشهر ونصف ثم اذا حملت الرجل من امواته الحرة فقد
 اربعة اشهر وعشرا حتى يولد له من حمل ولما كانت امة فنقضها شران
 وحسب ايامه وان كانت حاملا فنقضها ان تضع حملها واذا امرة المرأة
 المطلقة في الرجل نفقها عبد الاجلين عند الجحيفة ومحمد بن فان عرفت

ان

الامانة عند ما من طلاق رجعي انقلب عدتها الى عدة طلاق فقلت
 وهي مبنية او متوقفة عند ان رجعت الى عدتها لحدوث النكاح
 اية فاعتدت بالشهر ثم رأت الدم انقض ما مضى من عدتها كان عليها
 ان تلتف في كل عدة بالحيض والكلوحة كالحائض والوطء
 يشبه عدتها بالحيض في الفرية والوجع واذا ما وجع امرأته
 او اعتقدت عدتها انك حيض وكانت من حيض وانك انت من الحيض
 فقد نقضت شهر العلق والوفات جميعا عند ان عدتها انقضت
 بالربعة اشهر وعشرا واذا ما عدت الصغير من امرأة وطء رجل فعدتها ان
 تضع حملها فان حملت قبل بعد الموت فعدتها اربعة اشهر وعشرا
 واذا طلق الرجل امرأة تبيح له الحيض لم يعد بالحيض الحي حتى ينفك
 واذا طئت العدة بشبهة فعليه اعادة اخرى وتدخل العدتان
 فتكون مائة من الحيض عتب لهما جميعا واذا انقضت عدتها
 لم تكمل الثانية فعليه اتمام العدة الثانية وابتداء العدة في الطلاق
 الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة لم يلزم بالطلاق والوفات

عقوبة

٤

حتى مضت العدة فقد انقضت عدتها والعدة في النكاح القاسد عقيب النكاح
 بينها وبين الزوج او طلقا او بغير طلاق على البتة والوفات معا
 اذا كانت بالعدة لحدوث الحمل او لحدوث التزويج والطيب والحيض
 والكحل الامن عند ان انقضت بالحيض والابليس ثوبا مصبوغا بصبغة لوان
 والحداد على كافر ولا صغير وعلى الامه والكاتب الحداد وليس في عدة
 النكاح القاسد والوفات ام الى الحداد ولا ينبغي ان ينقض العدة والابليس
 بالقرين في الخطبة واليكنز المطلقة الرجعية والبقرة المذبح من بيتها
 ليلان الحداد والوفات عدتها وحملها في كل حال وبعض اليلان لا يبيح
 من نكاحها وعلى العدة ان تعقد في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال وقوع
 الفرية فالان يبيعها من ذل البيت لا يبيعها واخرجهما الوتر من خبيثهم
 انقضت ولا يجوز ان يفسخ النكاح بالمطالبة الرجعية عند ان المهر يكون
 مقصودا الرجوع واذا طلق الرجل امرأة طلاقا باثنا عشر يوما وحملها
 ثم طلقها قبل ان يمدخلها فعليه اكمال وعدها امة مستقيمة في العدة
 اقام العدة الاولى والى انقضت الحس ويثبت نسب ولدا المطلقة الرجعية

لقوله عليه السلام لا
 لامرأة نفق من بالله
 واليوم والآخر ان يحول
 ميت كسرى من ذل انت
 ايام الا على زوجها
 بغير اشهر وعشرا
 الفقيهان

والله راجع

في
17 نكر الزوج عن وادها
في حياها

८६॥ १००॥
 १००॥ १००॥
 १००॥ १००॥
 १००॥ १००॥
 १००॥ १००॥

فان زوجة المطل من غير ايجاب النكاح والبطاها حتى تضع حملها وقال
ابو يوسف في النكاح النفا النفقة واجبة للزوجة على زوجها
سواء كانت او كانت في كتابته او لم تكن اذ كانت فتدعى له منزله عليه
نفقتها وكسوتها وسكنها ما يعبر في ذلك بحالها مما هو موثر كان الزوج
او عمرا اذ انقضت من تسليم نفسها حتى يعطيا مهرها فلها النفقة
لان تسربت فلها نفقة لها حتى تقود الى منزله واذا كانت صغيرة فلابد لها
فلا نفقة لها وان كانت نفسها اليه وان كانت الزوج صغيرا للغير على الوفا
مقتضاه
للزوجة كبرية فلها النفقة ماله واذا طلق الرجل امرأته فلها النفقة
والسكنى في وقت طلاقها كان او بائنا والنفقة للزوجة في طلاقها
لازمنة جائز من قبل المرأة بمعصية فلا نفقة لها ان طلقها انما رتب
سقط نفقتها وان لم تكن الزوجة من نفسها طلاقا ولا نفقة
لها لانها طلق بعد طلاقه في العقد من نفسها فلها النفقة والعقود
حبس الزوجة في دين او غيرها من غير طلاقها اوجب بطلان محرم
والنفقة لها وان من غير طلاق الزوج فلها النفقة وبغير طلاق الزوج
فلا نفقة

والصدق ولا الحقة في النقطة
منها لا قال مع شدة
ين وقال الصدق في
شأنه
وكان
في الصدق
فله
وج

وات و انت

اطلاقاً ونشر
فلما انقضى

الفقه اذ كان من ارباب فقهاء اهل البيت والتفرض للكل من خالص

لا تتركها ففعل

۹۱

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the top left of the page.

سازم العیال خوار

১৮৭৬

१७. १७. १७.

والفان للاب الغالب ما تصفيه بشفقة ابويه وان باعوا به متاعه
في شفقة حاز من الحيفه وان باع العقار لم يكن وان كان للاب الغالب

بغير إذن القاضي ضمن وإذا قضى القاضي للولد والوالدة وذوي القربى
من ولد الأب أو من ولد الأم أن يرضعوا وإن كان لهم مال يد الجني فإن فقه عليهما

والقول عليه السلام
والقول الأول إميل

بالتقية فستسقط الا ان ياذن القاضي في الاستانة عليه
المجاهدين في حق عبده وامته وان امتنع وكان له مكسب كتب وانفقت

فان لم يكن له ملكا ليجوز التوفى عليه بما والى الله علم بالصواب
العتاق العتق يقع من الحر البالغ العاقل في ملكه واذا قال العبد انا اريد ان احل

والمشوق والمشتوقان من غير ان يكونا في نفس واحد
وكذلك اذا لم يكن احدهما في نفس واحد

فان الله عز وجل قال لا اهلك لي عليك ونوري به خير من فوق
ان لم ينزل يفتق وكذلك كسايات العنق وان قال الاسطاح لي عليك طوي

الحق لم يتق وان قال هذا ابني ونبت علي ذلك لوقه هذا مولاي ابو

يا
هل بالنية

متقوله قال يا ايها الواحي لم يبق ذنوب والاعلام لا تلي ولا تفرق من هذه
 متقوله عليه من الجيفة في اذا قال لامته انت طالق ونحوها الحرية لم يبق
 وانه قال العبد انت من الحر لم يبق وان قال عانت الحر متق واذا مات
 الرجل ذل الحر محرم من متق عليه وان اعنى المولى بعض عبده متق
 عليه وان اعنى المولى بعض عبده متق ذلك البعض وسعي في تقيته
 لم يلاه عند الجيفة في ولا اعنى كله واذا كان العبد بين الشريكين في متق
 احدهما نصيب متق فان كان موصرا فشرىك بالخيال انشاء لعق وان شاء
 من شريك قيمته نصيب وان شاء استغنى العبد وان كان المتق معسر
 فالشريك بالخيال انشاء لعق وان شاء استغنى وهذا عند الجيفة في وقال
 ليس له الاضمان مع اليان والعاية مع الامار واذا اشترى رجل من اهل
 حرهما اعنى نصيب الاب والامكان عليه ولكن ذلك اذا ورثاه فالشريك
 بالخيال انشاء لعق نصيب وان شاء استغنى العبد عند الجيفة في واذا
 شهد كل واحد من الشريكين على الآخر بالحرية متق كله وسعى العبد
 لكل واحد منهما نصيب موصرين كانا او غيرهم عند الجيفة في وقال
 لولك على الاب والابن ان جلت حلفت شريحتي لقد ربي
 ان كان

١٩ سَفِي الْعَبْدِ

مردم در راه

لهم فورا فاه متوقا

الموسم

[illegible]

فان حق الخليل خاصة منى ولم تفتح الامر واذا افتق حده عما انقبض العبد بالمعقول

عنق الزمالة ويتم في بعد العباس ولو علق عتقها ولو ما صح
صلى الله عليه وسلم حضره الحبيب الكريم لا ولي عتقها قبضه وتمت العبد

الامير من مواليد الحاضر ووارثا من زوجة امير ملك السيرة هادي ووليد

الحق من العبد حسن التبيين اذا قال ابو حامد المولى اذات فانيت

حالات حسن و درمونی و الت مدوا و الفقد و الت فقر صان

الحوزة في العتبة والمولانا يتجمل به وبواجبه وان كانت له

بالحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب من آل محمد وآل محمد من آل أبي طالب

الملك فاذا المترك مال ضروري في ثلثي قمته وان كان على المالكين شيء

...

في جميع قيمته لغيره وان ولد للبدية مدين فان علق النسيب بحجة واحدة
 مثل ان يقول مات في مرضي هذا في مرضي هذا المرض الذي ولد له في مدين
 متدين يكون برية فان مات الوفا على الصفة التي ذكرها فبقى كما يقين للبدية
 وهو طاهر التمسك واذا ولد له طمة من مولاها فقد صارت
 له ولد له ليحوز برية ولا تملكها له ولا يملكها له ولا يملكها له ولا يملكها له
 واليتمت نسيب ولها الان يفرق الوفا فان جماعت بولاد بعد ذلك
 ثبت نسيب غير اقرب فان لغاه تمت بقوله وان في جماعت بولاد في
 في حكم امه وان مات الوفا تمت من جميع الدال والتمسك السواية للفرقة
 ان كان على الوفا دين واذا وصى الرجل امه فيه بنكاح فولدت منه
 ثم ملكها صلت له ولله واذا وصى الرجل ابنة فجماعت بولاد
 فادعاء ثبت نسيب منه وصارت له ولله وعليه قيمتها ليس على غيرها
 والقيمة ولها ولين حجي ان طلب مع بقاء الاب لم يثبت نسيب ولا كان
 الاب ميتا ثبت من طهره كما ثبت من الوفا واذا كانت الحامية بين التبركين
 جماعت بولاد فادعاء لحداتها ثبت نسيب منه وصارت له ولله عليه

الاميل دهرها اللين
 العولاد من الامه
 في الميراث

نصف

نصف ميراثها نصف قيمتها عليه وليس من قيمته ولها شيء فان ادعى
 معاينة نسيب منها كانت طمة ام ولد لها وهذا هو احد منها نصف العقب
 ويصير صاعا على الآخر ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل
 ويؤثران من ميراث اب واحد منهما امر واذا وصى الوفا حامية مكاتبه
 فجماعت بولاد فادعاء فان صدقة المكاتب ثبت نسيب الوفا منه وكان
 ميراثا وقيمة ولها والقيمة الحامية ام ولد وان كان نسيب لم يثبت النسب
 باب المكاتب اذا كان الوفا عبدا وامته على مال شرط عليه من ثلثه
 قبل العبد ذلك صل مكاتبه يجوز ان ينسب المالك اليه ويجوز له ان يزوجها
 بغير ربحي كتابه العبد الصغير ان كان يعقل الشراء والبيع واذا صح الكتاب
 خرج المكاتب من يد الوفا ولم يخرج من ملكه ويجوز له البيع والشراء
 والسرقة ويجوز له التزويج الا باذن الوفا ولا يهب ولا يصدق الا بالبيع
 ليس له التكفل فان وهب على عوض المبيع وان ولده ولد من امته
 صغر في كتابته كانت حكم امه وكب له وان ولج الوفا امته
 من عبده ثم كاتهما فاولد منه ولدا دخل في كتابتهما وكان حكم امه عليه

والنسيب للوفا
 في الميراث

وان يحل للولد مكالمة لزمه الفقر وان جنى عليها او على ولدها ان
 انشأ بكتابة وان لم ينفذها غرامة وان اشترى للكتابة اباه وابنه دخلت كتابة
 وله اشترى لم يولد دخل وله عليه الكتابة لم يحل له بيعه وان اشترى ذا
 رحم محرم منه لا يولد لم يدخل في كتابة عند الحقيقة وان اشترى للكتابة
 عن غير نظر للكتابة حاله فان كان له دين يقبضه او مال ينفق لم يجز بيعه
 وانظر عليه يومين او ثلثة فان لم يكن له وجب طلب الولي بغيره
 الحكم ونسخ الكتابة وقيل لو لم يولد لا يجز بيعه على غيره وان اشترى
 للكتابة الى احكام الرق وما كان في يد من الكتاب لولا ولدها
 في الكفاية للكتاب واصلا لم يفسخ الكتابة ونسخه عليه من كتابة الحكم بقبضه
 في اخر جن من جن له حيوة وان لم يولد وفاء وتلك ولدا مولودا
 في كتابة ابية على غيره فاذا ادعى حكمة يفتق ابية قبل موته وعق
 وان تلت ولدا اشترى قبله اما ان تودي بدل الكتاب حلا والآخر
 في الرق فاذا تلت السلم عبد على اخر اخير في الكتابة فاسد فان ادعى
 للمعق ولزمه ان يسعي في القيمة لا ينقص من السعي ويؤثر عليه وان

ابنه

في الكتابة بسعي

علي في نفسه

كاتبه

تحت الحقيقة ما سوى باقي النسخ واذا تزوج العبد حرة فنفقت
 دين عليه ما عداها واذا تزوج له رجل امه فبها ما لا يملكها معه فعليه
 النفقة وان لم يولد لها فالنفقة لها ونفقة لوالد الصغار على الاب والابن
 وفي الحكم لانيال في نفقة الزوجة فان كان الصغير ضعيفا فليس على
 امه ان تضعه ويتاجر له الاب من وضعه عندها فان استاجر له
 زوجة او معتق لم تضع وليه له بحزن فان انقضت عنها فاستاجر لها
 على الرضاية حال وان قال الزوج لا استاجر لها جاز في رخصت الم
 بن لجره لا اجبت كانت الم لمحق وان التت الزيادة لم يجز الا على
 ونفقة الصغير ولجبة ما ابية وجده وان خالفه في دينه كالم نفقة الزوجة
 على الزوج وان خالفه في دينه باب الحضانة واذا وقت الفريضة بين
 الزوجين فالام لمحق بالولد فان لم تكن امه فام المولود فان لم تكن
 فام الاب المولى من الاحوال فان لم تكن له جارة فالاحوال او من
 العتق والخلات وتقدم اللخت من الاب الميراث اللخت من الميراث
 اللخت من الابن الميراث من العتق يؤول كما وان الاحوال ثم العتق

قوله في الرضاية

قوله في الرضاية

صداق الاب

كذلك وكل من تزوجت من غير ان ينفق عليها الزوج اذا كان له مال
 فان لم يكن له مال من اهل بيته فنفق عليه الزوج فان لم يكن له مال من اهل بيته فنفق عليه الزوج
 والنفقة حق على الزوج حتى ياتى بغيره ولا يترتب عليه ولا يفسد حق الزوج
 وحده بالجماعة حتى ينفق من غيره الامر بالجماعة الحق بالجماعة حتى
 تبلغ حد الشبهة والامتناع اذا انفق ما لا يملكه الزوج اذا انفقت الحرة
 وليس الامة وامر الولد والمدة قبل العتق حتى يولد والذمية حتى
 يولد السلم ما لم يقتل الايمان الا ان يخاف ان يالف الكفر واذا لم يمت
 النطق ان يخرج بولدها من المهر فليس لها ذلك ان تخاف ان يلف الكفر
 كان الزوج تزوجها فنفق على الرجل ان ينفق على ابوي زوجته وجدا لهما
 كانوا فقراء وان خالهم في دينه ولا ينفق على اهل بيته من اهل بيته الا ان
 قال ابوين والجداد والجدات والولاء والولاء والاشارة الى الولاء
 نفقة ابوي احد وبها النفقة لذي رحم محرم من جهة اهل بيته
 غير ان كانت المرأة بالغة صغيرة او كان ذكرا او انما لم ينفق على اهل بيته
 مقدار البيرة او نفقة الابنة البالغة والابن المهر من عاتق ابويها

نفقته اقل من المثلث

انما على الزوج ان ينفق على زوجته والنفقة حق على الزوج اذا كان له مال
 من اهل بيته فان ادعى عتقا وان عتق له في القربى وان كانتا عتقا
 كولد من اهل بيته من اهل بيته الا ان ينفق على اهل بيته او ينفق على اهل بيته
 عاتق له نصف ماله او اذا عتق الولد مكاتبه عتق ليعتق وصفا منه
 الكفاية منه واذا مات من مال الكاتب لم ينفق الكفاية وقيل له اذ لا لا
 ورثت الولد على ابني ماله فان عتقه احد الورثة لم ينفق عتق فان عتق
 حتى ينفق عنه مال الكفاية واذا مات الولد لم ينفق على اهل بيته
 الولد ينفق على اهل بيته مال الكفاية واذا مات مكاتبه من اهل بيته فنفق
 من مال الكفاية وانما لم ينفق من نفسها صلاته وولده واذا
 كاتبه مديرة حان فان مات الولد والماله غيره كالتب الخياشيم
 نفق في نفقته من اهل بيته مال الكفاية من اهل بيته وعذابي من نفق
 ينفق في اهل بيته من اهل بيته مال الكفاية وانما مكاتبه من اهل بيته
 اهل بيته انما ينفق من مال الكفاية وانما مكاتبه من اهل بيته
 في مديرة فان مكاتبها فان مال الكفاية من اهل بيته

وقال في نفقته من اهل بيته مال الكفاية

فانه متى توفى قيمتها او تاتي مال الكتابة من الجنيته ^{فان} وانما
 للكتاب بعد عمله بالبحر ^{فان} ذهب على عرض البيع وان كان
 جاز فان ادى الشئ قبل ان يعق الاول فيلزم ^{فان} للمولى واذا ادى
 عتق الكتاب الاول فيلزم له كتاب الولاء ^{فان} واذا عتق الرجل مولى في الولاء
 وكذلك المرأة فتيقن من شرطه في سبب فالشرط باطل والولاء على عتق
 واذا ادى للكتاب عتق ولواء للمولى ^{فان} وان عتق بعد موت المولى فذلك
 وانما مات المولى عتق مديروا وولاء له من ماله ^{فان}
 رحمهم عنه عتق ماله ولواء له واذا تزوج عبد رجلا امة الاخر فاعتق
 ماله امة وهي حامل من العبد عتق وعتق حملاى والمطلقات
 الامر والنقل عنه ابدان وان ولدت بعد عتقها الا ان من ستة اشهر
 ولدا فلولاء لمولى الامر فان عتق العبد جاز ولا يثبت له ولا
 الامر الى الاب ومن تزوج من العجم بعتق العرب فيلزم له او لولده
 فلولاء ولولدها المولى عند الجنيته ^{فان} ومحمد وعندي يثبت للمولى
 يكون ولواء لمولى الاب ولواء العتاق تعيب فان كان للمعتق عتق
 وكذلك لو كان الاب عتق ^{فان} وهو عتق من العتق ^{فان}
 الامم عتق العتق

من النيب هو ان الجنيته فان لم يكن له عتق من النيب ميراثه المقتضى
 فان مات المولى توفى العتق فيلزم له المولى دون بانه وليس للنساء
 من الولاء الا ما عتقن او عتق من عتقن ^{فان} ان كان من كتابين
 اورد من ولد من ولد ^{فان} واذا زلت المولى ابنا او ابنة اذن ابنه في ارض العتق
 المان دون بني الابن والى الولاء للابن واذا اسلم رجل على يد رجل ^{فان}
 عتق من يده ^{فان} ويعتق منه واسلم عليه من ولده فالولاء صحيح ^{فان} وعقدها ماله
 لان مات المولى ورث له ميراثه المولى ^{فان} وان كان له ولد فلولاء له ولولده
 والمولى ان ينقل عنه بولائه لا غير ماله يعتق عنه فاذا عتق عنه ماله
 ان ينقل عنه ماله ^{فان} وليس للمولى العتاق ان يولي احد كتابا من الجنات
 التي لا تحسن او جرمه من ثبوت عتق وخطاء او اجري مجرى الخطاء
 بسبب العتق ماله من ماله ^{فان} او اجري مجرى السراح فينقل
 الاجزاء كالحرد من العتق والمجر الحرد ولا يثبت العتق والرفقة الحرد
 والشارع موجب ذلك الاثم والعتق الا ان يعقوا بالولاء ولا كفالة فيه
 ثبت العمل عند الجنيته ^{فان} ان يثبت الضرب بالدين بسلاح ولا مجرى

عجزي السلاح وقال اذا ضرب به بحجر عظيم او خشبة عظيمة ونحوه من ذلك
 او نعل حديد به بالقتل به غالباً ويوجب ذلك على القاتلين الاثم والكفارة
 بلا قذف فيه وفيه ملاحظة على العاقلة والخطاء على الرجلين من خطاياه
 القصد وهو ان يجرى شخص فيقتل فاداه ادمي وخطاه من الخطا
 ان يجرى فوضا فيصيب ادميا ويوجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة
 ولما تم فيه وما جرى مجرى الخطاء مثلاً الاثم يقتل على رجل فيقتل
 حاكم الخطاء واما القتل بسبب كسر اليدين ووضعه في حجره غير ذلك فوجب اذا
 تلف به ادمي الدية على العاقلة والكفارة فيه والعصا والجيش وال
 محقون الدم على التام اذا قتل عدو ويقتل الحر بالحر والحر بالعبد
 بالعبد والسلم والحر يقتل السلم بالسلم بالثامن ويقتل الرجل والمرأة
 والكي بالضعيف والضعيف بالصحيح والريض بالدمي وبالذهن واليد
 الرجل وابنه والبعيد والامدجور والامكاتب والبعيد واليه ومنه ومنه
 عصا صالحة اليه سقط واليتوفى في القصاص بالسيف واذا قتل الكافر
 مد وليس له وارث الا للولي فله القصاص وان تلت وفاء ولم يارثه

عائلتها
 كما احصا صنف
 سورة في ومار
 صغر وبقا
 وقال في ومار

عزلوا

الولي فلا قصاص له وان جمعوا مع الولي واذا قتل عبد لرجل او رجل
 له حتى يجمع الرجلان من القتل ومن جلا عبد لرجل فاجب ان يجمع
 فعليه القصاص ومن قطع يد غيره عدوان الفصل ثلث يد وكذا الساقان
 ما من الاذن والاذن ومن ضرب عين رجل فله القصاص عليه عليه دية
 كاملة فان كانت خائفة ذهب يصب عليه القصاص على المرأة ويجوز على
 وجهه فقلير وطب وتقال عليه بالدماء حتى يذهب منه ما في السن القصاص
 وفي الخشب يمكن فيها المبالغة القصاص والقصاص في عظم الا في السن واليد
 على النفس شبهة اذ انا هو عدو وخطاه والعصا بين الرجل والمرأة
 باليد والنفس واليد على العبد واليد العبد ويجوز القصاص في الاصل
 بين السلم والعامر ومن قطع يد رجل من نصف السامد او جرح حافية
 من مائة ولا قصاص عليه واذا كانت يد القطع حية ويد الفاعل مثله
 فله مائة الاصل والقطع باليد انشاء قطع اليد العبد كاشي له غير حيا
 كانت اليد لغيره كالملا من شجر رجلا فاستحب الشجرة ملين تربت ويجوز
 الشجرة ملين في الشجر والشجر باليد انشاء قطع يد رجل حية

صورة رجل وقتل امرا
 وترك ابنته وليس
 ابن قام لقتل ابنته

لو ضربت كذا بالسرقة ولا
 بالسرقة

في ملكا غير

فقط فالدية مما عاقلة والكفارة على حادثة الدين وبما ضاع الخبز من صلبه
في ملكه فقط غير انسان لم يضمن والمركب ضامن بما اوصفت الدية وما ضلت
ببره او كدرت في اليمين مما انقخت برجله او ذبحها فان مررت او بالث
الطريق فقط بل انسان لم يضمن اذا كان في حالة السير اما اذا كان واقفا
بالث او مررت فعليه الدية والسارق ضامن لما اصابت يده او رجله او القا
ضامن لما اصابت يده او راسه او رجله او اذا قاذف فقط السراهن الا بل يضمن ضامن
او طمعت فان كان معه سارق فالضمان عليه واذا اجنى العبد جناح خطأ
فيلو له امان تدفعه اليه او تقديره فان دفعه مملكه ولى الجناية ولو دفعه
بارشها فان عاد فخطا كان حكم الجناية ثمانية حكم الواجب فان خطا جناية
فيلو له امان تدفعه الى ولى الجناية ثمن فليس عليه عاقبة رجوعه واما ان
تقديره بارش كل واحد منهما وان اعسقه الواجب او اعسوه جوا لعلم بل ان اعس
الولى الاقل من قيمة ومن ارشها وان باعها او اصفه بعد العلم بالجناية
وجعل الارش كاملا واذا اجنى اللدبر او مرقا لجناية خطأ ضمن الواجب
الاقل من قيمتها ومن ارشها فان جنى جناية لص في كذا وقد دفع الى الواجب القيمة

۱۱ صلوة

44

لاوي

في الجناية الواحدة فلا شيء عليه وتبع في الجناية الثانية وفي الجناية
الاولى ان فيها اخذوا تلك التي دفع القيمة بغير ضمان الجاني الثاني
بالميل ان شاء اتبع للجاني ان شاء اتبع وفي الجناية عند الحقيقة هو عند ما تبع
الجناية الاولى بلا خيار ان اتبع للمولى وله ان يرجع على الجاني الجناية الاولى او الثانية
الحاشا الى طريق المسلمين يطلب صاحب يقتضيه ويخبر عليه فلم يقتضيه قيمة
يقدر على اقتضائه فيها حتى سقطت من ضمان ما لفت من نفس المولى في
ان يحال على مقتضى مسلم وفي ان يحال على اهل دار من اهل الطالب الى المالك
خاصة ان اصطلم فاسلم من ماله فاعاقله كل واحد منهما كدية الاخر واذا
قتل رجل من اهل دار فخطاه فخطاه قيمة الارزاع عشرة اون من الجناية
ومحمد بن واكنا قيمة عشرة الف او كذا تعني عليه بعشرة الف لا عشرة دراهم
في قول الحقيقة بن محمد بن عبد اسود بن واكنا في قوله تبلغ قيمته بلغة
بلغ وفي الامتداد الراد من قيمته على الدية تعني على جنة الف الف الف درهم
وفي يد المبل نصف قيمة الارزاع خمسة آلاف لا خمسة دراهم في قول المبل
من دية الخوف في مقدار من قيمة العبد واذا اضرب بطل من اربعة فالت

الحمد لله رب العالمين

فمنه ما لم يزل

وکیل کی خدمت

7 رابع وثلث
7 رابع

والإعقل حناييه
عليها مال الصادق
منه العبد
يحيى ماله وان
سارته نفسها
كانت

20

الم
١٦ جلد اول من صحاحه

واذ رجع احد الزوجين بعد الحول الى الرحم من غير الحول جميعا عند رجوعه
 الى الرحم خاصة سقط الجنين من السنته عليه فان رجع بعد الرجوع حمل المراجع
 وحده ويضمن الذي وان نقص عدد السنته من اربعة حد واجبوا في
 الحصان ان يكون له من الغنم اقل من اربعة ورجل امراة وكذا صاحبها وحمل
 واما ما سلفه الحصان والجمع في الحصان بين الحمل والرجوع والجمع في
 البكر بين الحمل والسنته لان روى الامام في ذلك مصلحة فيرجع على ما سلفه
 واذ نزل الرض وحده الرجوع في الحمل فان كان حده الحمل لم يجرى حتى
 واذ نزل الحمل وحده الرجوع لم يجر حتى تضع حملها فان كان حده الحمل
 لم يجر حتى تغلى من نفاسها واذ استشهد السنته بحولها فماتت ميتة
 فامته بعد السنته من الامام وهو قريب وهو قريب من الامام لم يجر حتى
 في حد القذف خاصة ومن وجب اجنبية نهيادون الفرج عذروا بالحد
 من وجب جارية ولد او ولد ولد وان قال عتلت الفرج الحر لم يجر واذ وجب
 جارية امه او جارية امه او زوجة او وجب العبد جارية مولاه قال عتلت
 لها عتلت حر لم يجر ان قال عتلت العتلت لي لم يجر ومن وجب جارية خبية

على ان ينفق وانه ينفق في كل حال

انفسه رجع وتناظرت الى الحد احد ومن رقت اليه فموتة وثلاث سنين
 فان رجعت في حياها فلا حد عليه عليه الس من وجب امراة فماتت فماتت
 الحد من تزوج امراة لا يحل له نكاحها او حياها يجب عليه الس من ان يمسها
 في السنته الكسرة او عمل عمل قوم الجمل فلا حد عليه عند الجففة ولا يجرى في الرض
 كالان يمس وجب بمدة فلا حد عليه يجرى ومن فني داس الرض في في الرض
 فخرج اليه الباقي على الحد سفتة حد الشرب من شرب الخمر فخذ في
 من جوفه من السنته بذلك عليه ان ينفق على ولد وان افرغته على ابنتها
 لم يجر من سكر من البنين حد ولحد من وجب منه الرض في الرض او
 والحد لسكر حتى يعلم انه سكر من البنين شرب طوعا ولا يحل حتى يفر السكر
 حد من سكر فماتت سكر طيفر فماتت كما ذكرنا في الزنا وان كان عبد فحد
 يكون جلدان ومن فتر شرب الخمر والسكر فخرج لم يجر وبت حد الشرب
 في احدى وباترة موق وحدثه والقبيل فيه شهادة السامع مع الرجل
 السكر الذي يجب الحدان لا يعرف الرجل من النساء ما من حد
 القذف فاذنت الرجل بمس امرأة محصنة يجرى الزنا والطلب للنفقة

او يجرى

كتاب

بالوجه المذكور فانين سوطا اذا كان حول ^{الوجه} لم يفرق بينه وبين سوطا على المصداق ولا
 يخرج من ثيابه غير ان يفرق منه الفرق ^{الوجه} والشئ وان كان عبد الجبل اربعين سنة
 واحصان انه يكون القديس حرا فاقولا بالغا مسل اعفينا من فعل الزنا وصلة
 لنبغيمه فقال له ابيك او قال يا ابيه الزانية وامه ميتة محصنة فقال له ان
 لم يجد القديس في السبيل عبد القديس الميت الا ان يقع القديس في السبيل فيكون
 كان القديس في محصنا جلا لانه القديس العبد لم يطل في ليس للميت ان يطالب
 مولاه بقوله من لم يفرق وليس للعبد ان يطالب مولاه بقوله من لم يفرق والوجه الثاني
 بالقديس ثم رجوع لم يقبل رجوعه ومن قال العبد في ما يجلي له وجهه ومن قال الجبل
 يا ابن مائة السماء فليس يقاوم واذا انبى الى عمه او الى جلالته او الى زوجة وليس
 بقاؤه من سوطي وطيا لهما ما في غير ملكه لحد قاذفه للاسنة او ان العبد
 قاذفه من قاذفة او عبدا كافرا بالزنا او قاذفه من سوطا الجبل اقل باليا
 قاذفه او يا كافرا يا جيت عزه وان قال يا جلا لهما من سوطا الجبل اقل باليا
 سوطا وان كان يكون ذي فضل الايت والسادات وتفرق كثره فتدعون
 سوطا وان كان ذلك جلا لهما قال ابو يوسف يبلغ التعزير حجتا وبعين
 فون او يا

ان ما كان في
 كان العبد
 بينه وبين روحها
 يعنى في غيبه بالان له
 انهما اذا اذاعت بغير
 له انما كان في
 (ق) انما

والله اعلم

في امرى الدمام ان ينفذ الضرب في التعزير الجسدي حبس في سجن التعزير
 ثم جلا لهما فاحد التعزير ثم جلا لهما فاحد التعزير ثم جلا لهما فاحد التعزير
 جلا لهما فاحد التعزير ثم جلا لهما فاحد التعزير ثم جلا لهما فاحد التعزير
 القديس لم يلقب بتمامة ^{الوجه} السرقة وقطاع الطريق اذا سرق
 القاطل الى السرقة ودرهم اربعين عشرة درهم مصروفة ان غير مصروفة
 لا تسقط فيه وجب عليه القطع والحد العبد في القطع سواء ويجب القطع بالزنا
 واحدة او ثلثه او ثلثه في السرقة فاصلا بكونه واحدا
 حرام قطع من ان يقطع او يقطع ثانيا فاصلا بكونه واحدا
 الحاشية في الحاشية والصيد والصيد والصيد الى الصيد والصيد
 الرطوبة واللين واللين واللين واللين واللين واللين واللين واللين
 في السرقة والطريق واللين واللين واللين واللين واللين واللين واللين
 الى الجبل واللين واللين واللين واللين واللين واللين واللين واللين
 يقطع ولا يقطع في الزنا واللعنة والعزة والسرقة الفصوص الحشرية
 واللين واللين واللين واللين واللين واللين واللين واللين
 واللين واللين واللين واللين واللين واللين واللين واللين

عند هذا وعند
 هو سوطا جلا
 باخر دينا

اي سر خراج
 في سر خراج

من صله

جوسر

كسار

فما شاء ففعل في كل طرف من الطرفين فقبل ان ياتوا على الالهة قتلوا انفسا
حسبهم الامم حتى بقيت امة واحدة من الموصليين او ذمي والآخر في الجبال
فتمت امة واحدة احاب كل واحد منهم عشرة دراهم فاضاعوا ما بيعت
فكانت قطع الامم الذين هم من اجلهم من خلاف فان قتلوا انفسا قتلوا
فكلم الامم وحدها فان على الاولياء عنهم لم يفتت ما عنهم وان قتلوا او قتلوا
لا ان الامم من المماليك انشاء قطع الامم الذين هم من اجلهم من خلاف وقيل هو صلهم
فامتاء قتلهم ولا انشاء صلهم فبصلحياتهم مع بطانة من جملة الامم
والصلحيات من جملة الامم فامتاء قتلهم فان كان فيهم صبي او عيون او فمهم من
القطع على قتلهم من الباقين وصار القتل لا الاولياء ولا قتلوا

فان شئنا ففعلوا به بالشر ففعلوا به من كل احد من امة واحدة
الاشربة الاشربة للحر والبرقة للمروحي عمير غيب اذا غدا واشتد به بالبرقة
والعصير اذا اجمع حقه بوجه اقل من ثلثه ونقيع كرم ولربيب اذا غدا في شدة
ونبيذ القمر وشراب اذا اجمع كرمه من اولي شجره صلالا وان شئنا
شربنا كرم من غير طعم والطرب بالاسر بالاطيبين
ونبيذ العسل والذين والحظوة والشجر في الزرة من الالهة ان يطبقوا عصير
التمر

من دون ان
يطبخ

العنبر

تبع الحق جان ويكره والله ما قبل قطع العرق لم يوك كل ما استأنس من الصيد
فكرهته الذبح وهو حق من نعم من كونه الجرح والعرق والحقن الا بالحقن
فما جان ويكره والحقن البقرة والغنم الذبح فان من جان ويكره من
ناتقها وخرج بقرته ان شاء فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يوك كل شعر او لم يشعر
الا بالكل كاذي ناب من السباع ولا ذبي مخلب من الطير والباس بغير السباع
والبوك الغلاب لا يقع الذي ياكل الجيف ويكره اكل الضيع والضب والشر
كلما واليخوز اكل لحم الحمار الاعلية والبغال ويكره لحم الفرس عند جيفته
والباس بالكل لا يرب واذا ذبح ما لا يوك كل لحمه حلال وحلته الحلال المادي
لحظه فانه ان كرهه لا تقبل منه ما لا يوك كل من حيوان الداء الا السمك ويكره اكل
الطاف ومنه والباس اكل الجرب والماد صبح ويجوز اكل الجراد والاركة له
الاصحية الاصحية واجبة على كل حيوان مقيم من سائر ايامه الا في
ميتفب والاداء الصغار ينزع عن كل واحد منهم شاة او ينزع بدنة او
من سبعة وليس على الفقير الا في اصحية ووقت الحاجة يدخل بطون الفرس
من يوم الفرس الا ان لا يجوز من اهل المصار الذبح حتى يحل الامم العبدان

من يوم الفرس الا ان لا يجوز من اهل المصار الذبح حتى يحل الامم العبدان

سجد في سجدة بعد الفجر وهي حافية في ثلثة ايام يوم الخميس ويوم السبت
 والجمعة واليوم السابع والعشاء والمغرب والجمعة والجمعة والجمعة
 مقطوعة الاذن والذنب والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة
 والذنب جان ويجوز ان ينجي بالجمعة والجمعة والجمعة والجمعة
 والبقرة الغنم ينجي من ذلك كله الذي تضاع الاصلان فان لم ينج فيه
 يجرى ويأكل من اللحم الاضحية ويطعم الاغنياء والفقراء ويخرج من البيت
 بنفس الصدقة من ثلث ويصدق بها ان تعذر منه استئجار البيت
 والفضل ان يذبح الاضحية بدينه ان كان يحسن الذبح فيكون ان يذبحها ككتابي
 واذا غلط جلا ان يذبح كل واحد منها اضحية الاخر اجري معها الاضحية عليها
 الايمان الايمان على ثلثة اصوب العين الغنم والجمعة
 وبين الغنم والجمعة العين هي الحلف على المراض بعد الكاذب فيه هذه
 العين ياذن فيها صاحبها والكفار فيه الاستغفار واليمين
 للنفقة ان يحلف على امره السبق ان يفعله او لا يفعله فان خشي
 ذلك امره الكفار وبين الغنم الغنم على المراض وهو يظن انه كاذب

والله اعلم

ان هذا الخبر صحيح حتى يجب ثلثه وثاني ثلثه صلاتك في ثلثه والجمعة والجمعة
 في يوم الجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة
 طاح في يوم الجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة
 للعلم والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة
 وتعلم البارحة ان ينجي من ذلك كله الذي تضاع الاصلان فان لم ينج فيه
 وذكرهم الله تعالى على عبد الله والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة
 الا من اكل من كل شيء الا من اكل من كل شيء الا من اكل من كل شيء
 عليه في كل شيء الا من اكل من كل شيء الا من اكل من كل شيء
 فان اكل من كل شيء الا من اكل من كل شيء الا من اكل من كل شيء
 في ان اكل من كل شيء الا من اكل من كل شيء الا من اكل من كل شيء
 وان اكل من كل شيء الا من اكل من كل شيء الا من اكل من كل شيء
 حتى فاجبته ولم يذبح طلبه حتى اصابه ميتا اكل وان تعذر عن طلبه فاجبته
 ميتا اكل وان اكل من كل شيء الا من اكل من كل شيء الا من اكل من كل شيء
 او لم يذبح فاجبته ميتا اكل وان تعذر عن طلبه فاجبته ميتا اكل

ان استصالح

بعضا زينة او بخرجه او مستحقة لم يحث وان وجدها صلحها ان سوت
 حث ومن حلف بالقبض وبيده مرعا دون درهم نقبض بعضا لم يحث
 يقبضه جميعا لم يفرق فان قبضه في يومين لم يشغل به الا العمل والوقت لم
 يلبس ذلك تفريق ومن حلف ليا تين البصرة فلم ياتهما حتى ماتت خنجر الحزن
 من اجزاء حيوة الله الذي من غير الجبر على الخصومة اذ اكرها
 والذي عليه من الجبر على الخصومة اذ اكرها والقبض الدعوى حتى يدركها على
 في جنس وقدر فان كان عينا في يد الدعا عليه كمن اخضر جارية لاجل الدعا
 وان لم تكن العين مخرقة يدك فبها وان كان دينا في الذمة ذكر ان في يد الدعا
 عليه بغير حق وان بطالبه وان ادعى عقلا اذ اكرهه وذكر ان في يد الدعا عليه
 بغير حق وان بطالبه فان كانا حيا في الذمة ذكر ان بطالبه فان اذ اكرهه
 القاضي القاضي الدعا عليه عتقا فان عتق بغير قضى عليه وان اكرهه
 الدين من خصمه لم يحلف علي فان قال الدعي لبيته فمخرقه وطلب
 الدين لم يحلف عند الحقيقة وعند ما يحلف والتمتع الدين على

عليه
 بقدره
 على من اكره

ولا فهد

بلا من حلف فهد لا يمين زجر الى اخذ الله تعالى بها صلحها والتمتع
 الدين والتمتع والتمتع سواء من فعل المخلوف عليه كمن كان اياه في يمين
 بالله تعالى او باسم من اسماء كالحرم والحريم او بصفة من صفات التي حلف
 بها من كغرة الله وقدره الله وجلاله وكبريائه لا يلقى له علم الله فان لم يكن
 بينا ان يصدق من صفات الفعل كغضب الله بخطه لم يكن حلفا ومن حلف
 بغير الله لا يمين على الله والقران والكعبة لم يكن حلفا والمخلوف يعرف
 بغيره وان لم يكن له من الله والبايع قوله بالله والتمتع كقولنا لله
 قد علم المخلوف فليكن حلفا كقوله الله لا اقول كذا وقال الجحيفة اذا قال الحق
 الله ليس بحلف واذا قال اقسم او قسم بالله الحلف او حلف بالله او
 ان شئت بالله حلف وكذلك قوله بغير الله واسم الله وكذلك قوله بغير
 الله ميتا فداو على يده او نذر الله من خطه كذا فان الجودي او حلف او حلف
 فان لم يكن قال حلفا غضب الله او خطه او قال في اوسار حنيفة او الربوا
 محالف وكذا في النوى من اليمين عتق رقبة يحسن في فيها ما يحسن في الظاهر
 ونشأ من عشرة مسكنين كل واحد ثوبان فان اذناه ما يحسن في الصلوة

سواء
 بغيره
 لا حلفا
 سواء

سواء
 بغيره
 لا حلفا
 سواء

البينة ولا يخرج معها ما يشاء ولو ادعى أحدهما الشراء ولو ادعى الآخر
 عليه بما سأل إلا عند محمد بن عطاء قال يقتضي للرجل بالعبد والمراة بقيمة العبد
 على الزوج وإن ادعى أحدهما عتقا وقبضا والآخر حرة وقبضا فاما البينة
 الأولى وإن أقام الخراج البينة على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ أولى وإن
 ادعى الشراء من واحد وأقام البينة على التاريخ فالأولى وإن أقام كل
 واحد منها بينة على الشراء من آخر وذكر تاريخا واحدا فاسألو لو وقت حرك
 البتين ولم يوقت أحدهما فاسأله وإن أقام الخراج البينة على الملك لم يخرج
 صاحب البيت عما ملكه فذكر تاريخا منه كان أولى وإن أقام الخراج صاحب
 اليد كل واحد منها بينة على التاريخ فصاحب اليد أولى وإن كان الترخيم في التنا
 الق التاريخ لمرء واحدة وكل سبيل يتكبر من الملك فهو كذلك وإن أقام الخراج
 البينة على الملك وصاحب اليد بينة على الشراء منه كان صاحب اليد
 أولى وإن أقام كل واحد منها البينة على الشراء من الآخر ولا يخرج معها ما يشاء
 فأنزلت التنا وتترك لمن في يده عندهما إلا عند محمد بن عطاء وإن أقام أحد
 الدعين شاهدين والخبر الموعة فيها فاسأله ومن ادعى فصلا على

من

يخرى ويختلف فإن كل من اليمين يولد من النفس لم يولد القصاص وإن كل من النفس
 حبس حتى يقتل أو يعقوب وقال الزهر الأبرش فيها جملوا إذا قال المدعي ليس بي بينة
 مخوفة بين الخصم فاصط كفتا بغيرك ثلثة أيام فافعل ذلك فهو المارد والكا
 بهلثة لأن يكون غيرا على الطريق فبطل منه من غير مجلس القاضي وإنه قال فبطل
 المدعي عليه هذا الشيء لأنه الغالب أو من عنده أو فبطلت أو امره مني
 وإن أقام بينة على ذلك فالخصومة بينه وبين المدعي وإن قال البينة من القاب
 من خصم وإن قال المدعي سرق مني وأقام البينة على ذلك أو قال صاحب اليد
 أو عنه وأقام بينة لم تنفع الخصومة على ذلك وإن قال المدعي بينة
 من ثلثة وقال صاحب اليد بينة عنه فذلك سقطت من غير بينة ملحق
 واليمين بالله تعالى دون غيره ولو كذب أو صافه ولا يتجلف بالطلاق
 والتناق ويختلف اليهودي بالله الذي أنزل القرآن على موسى عليه السلام
 والنصارى بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى عليه السلام والمجوسي بالله
 خلق النار ولا يعقل في بيعت صباهم ولا يعقل غيرهم من أهل الشرائع
 والله الذي لا اله الا هو لا يؤمن من الجب تغليظ اليمين على المسلم بزوات

على العاقل

ط

وان كان من ادعى ما اتبع من عند عبده بان ذلك من غير اختلاف بالله
 ما بينك ابيع قائم ساعة ولا يتخلف بالله ما بعث في الغيب بالله
 لم يجب عليك رد ولا يتخلف بالله ما بعثت في النكاح بالله ما بعثت
 نكاح قائم في الحال ولا يتخلف بالله ما مات ورجت وفي دعوى الطلاق بالله
 ما حي باين منك الساعة كما ذكرت ولا يتخلف بالله ما طلق وان كانت دار
 في رجل ادعاها اثنان احدهما جميعا والاخر نصفا وان قاما البيعة فالتسا
 بجميع ثلثة ارباعها واصلح النصف بينهما عند ابي حنيفة وفي رواية اخرى
 ولو كانت ايدىها سلت لصاحب الجميع كلها نصف حواجا لقضاء ونصفها
 لا حواجا للقضاء واذا تنازعا دابة فاقام كل واحد منهما بيعة فالتاخذت عنه
 وفكر كل واحد تأخيرها ومن الدابة يوقف احد التاخيرين فلو ادعى اثنان كل
 ذلك كانت بينهما واذا تنازعا في دابة احدهما اكها والاخر متعلق بلواحه
 اولى واذا تنازعا في بعير عليه حمل الاحدهما فله اولى واذا
 تنازعا في صر واحد من اللب والاخر متعلق بالكرم فالباس اولى واذا جففت
 البائعين في البيع فالدعوى الشريكتا ودعى البائع الكثر منه او اعرف

١٠٠

قوله

البائع بقدر من البيع ودعى الشريكة الكثر منه فاقام احدهما البيعة فتصلى له بها وان كان
 كل واحد منهما بيعة فالبينة للثبوت للزيادة وان كان لم يكن لكل واحد منهما بيعة
 فهو الشريكة اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع ولا تتخلف البيعة وقيل للبائع اما
 ان تستلم ما ادعاه الشريكة من البيع ولا تتخلف البيعة فان لم يرضها لم يملكها
 من البيع ولو عجزت الشريكة بيمين الشريكة فان احلف فخرج القاضى العقد بينهما
 وله كل كل واحد منهما من اليمين لزمه ودعى الخصم فان اختلف في الاجل او في
 شرط الخيل او في استيفاء بعض الثمن فلا يحلف والقول قول من ينكر الخيار في
 الاجل مع يمينه وان ملك البيع فله ان يتخلفا عند ابي حنيفة وبابن سفيان
 يجب القول بفعل الشريكة مع يمينه وفي الصحيحين يتخلفان وفي البيع عاتية لها
 واولا لحد العبد من فخره فله ان يتخلفا عند ابي حنيفة وبابن سفيان وفي البيع
 اثنان وكصة لهما ذلك وقال ابو يوسف في تخلفان وفي البيع عاتية لها
 اصار هو ولا يحلف واذا اختلف الزوجان في المهر فدعى الزوج انه تزوج بها بان
 وقالت هي تزوجتني بالعين فاياها اقام البيعة قبلت بيته وان اقام كل واحد منهما
 البيعة فالبينة بنية المرأة وان لم يكن لها بيعة فالبينة لغيره

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

ان یسویں عظیم

الحمد لله الذي هدانا لهذا

49

السلف

ملفوظات

ابو عبد الله محمد بن عبد الله

في الحي كالكوفة واجتمعوا منكم لم يقبل الشهادتين فان سبقت احدهما
 بغيره شهد الفريق الآخر لم يلقه الى ذلك والبيع القاصي الشهاده على
 ولا يحكم بذلك ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشي لم يراعيه القلب والسمت
 ولا دخول وولاية القاضي فان لم يسمع ان يشهد بهذه الاشياء اذا اخرجها
 من بين يديه والشهادة على شهادة جارية في كل حق لا يقطع الشهادة والتفصيل
 في الحدود والتعاصيص في غير شهادة شاهد به والتفصيل في شهادة
 طاعة وصحة الشهادة ان يقول شاهد الاصل شاهد الفرع ان شهد على شهادته في
 شهادته فلا بد من ذلك ان شهد بكذا ويقول شاهد الفرع عند الاداء ان قال
 اسند في عا شهادته ان فلا فاعترفته كذلك وقال في اسند على شهادته بذلك
 وان شاهد على شهادته بذلك والتفصيل في شهادة شهود الفرع لا ان يموت
 الاصل او يغيب او يترك ثلثة ايام فضاغدا او مرضا لا يستطيعون مع حضور
 محلي القاضي في كل عدل في حق الاصل شهود الفرع حبان ذلك سكتوا من جان
 ونظر القاضي حاله ان اكثر شهود الاصل من الشهادة لم يقبل شهادته
 الفرع وقال ابو حنيفة في شهادته الفرع في السوق لا اعرفه وقال ابو حنيفة

انشور
 الى قلا
 دبر

محمد بن جعفر بن ابي حبيب
 الرجوع عن الشهادة اذا رجع
 عن شهادته قبل حكم الحاكم بما سقطت فان حكم بشهادته ثم رجع جوب الوضوح
 الحكم لا كرجوع عليهم فان ما يلقون بالشهادة ثم رجع الرجوع لا يفسد الحكم
 براد الشاهد شاهدان في الحكم القاضي به ثم رجعا ضمن المال للشهود به الشهود
 عليه الرجوع احداهما ضمن النصف والى شهادته بالمال ثلثة فرجع احدهما
 عليه وان رجع اخره ضمن الرجوعان نصف المال ان شهد رجل وامرأة فان
 المرأة ضمن الرجوع وان رجعا ضمن النصف للرجوع وان شهد رجل وامرأة
 ثم رجع فلكل واحد من عليهما فان رجعت اخرها كان على الشهود الرجوع
 الرجل والمرأة فكل رجل من الرجوع وعلى المرأة خمسة اسدس الرجوع فكل
 سيفقة وعلى الرجل على النسوة النصف وان شهد شاهدان على المرأة
 بالبيع بقدر مهرها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذلك ان شهد على رجل
 ببيع امرأة باقلا من مهرها فان شهد بالكون من مهرها لم يرجع ضمن
 الزيادة وان شهد ببيع شعي بمثل القيمة ان اكثر رجعا لم يضمن وان كان
 من القيمة ضمن النصفان وان شهدا على رجل ان طلق امرأته قبل الدخول

ثم خرجوا من صفاء الى فان كان بعد الدخول ايضا وان شهدوا ان
عبد ثم خرجوا من صفاء فثبت وان شهدوا بقصاص ثم خرجوا بعد القتل من صفاء الى
والتيض من صفاء الى خارج صفاء وان رجع شهود القتل الى صفاء
شهود صفاء الفرع على شهادتنا فلا ضمان عليهم وان قالوا شهدناهم فخلط
صفوا وان قالوا شهدوا الفرع كذب شهدوا الاصل او غلطوا في شهادة فم
لا ذلك واذا شهدوا بالربعة بالزنا وشاهدوا بالاحسان نرجع شهود الاحسان
الى صفاء اذا رجع المكون من القرابة صفوا واذا شهد شاهدان باليمين ^{شاهدان}
بوجود الشرط ثم رجعا ^{فالقضاء} على شهود اليمين خاصة او العامة
للتصديق والقضاء حتى يجمعوا الى شهود الشهاده ويكون من اهل البيت
والباس بالدخول في القضاء لم يرضى بنفسه ان يرضى بغيره وكبر الدخول في
محان العجز عنه والبا من صفاء لم يرضى باليمين الى اليمين والبا
من قبل القضاء يعلم اليه دليل القاصي الذي قبله من خطه حال الجور فيه
من يرضى الزمه اياه ومن اكره لم يقبل قبل الفرع اعلمية الابنية فان لم
يتقبل على تخليصه متى نادى عليه ونظيره من يظن ان الدخول في

الفرع

لنصف من قبل على ما قيل للفرع البينة او يعرف به من عونه بل ان العرف ليس بها
اليه فيقبل قوله ونجا ويجلس الحكم على ساطعها في السجود واليقبل عينه
فان رجع حكم من او من جرت عادته قبل القضاء مجا و قد لا يجزى عن مكان
بكونه عامه ويخبر الخبير ويعود الرضي واليضي بعد التمهين ومن خصمه
والخصم سوي بينهما الجلوس والقبول والناظر احداهما باليمين والبا
حجة واذا ثبت على عذر وطلب صاحب الحق حسم غريمه لم يجز بحسن و امر
يقع ما عليه فانه ان حسمه في كل من الزمه بالاعمال في بركاته
البيع والزمه بعد كل من الكفالة والحبس فيما سواه ذلك اذا قال اني خصم
الان ثبت غريمه ان له ما لا يخفى شجره او ثلثة ثوبه العنة فان لم يرض له مال
حاصل ^{بغيره} واليحيى غريمه ويحسم الرجل في نفقة زوجته والحبس والار
يرون ولله الا اذا امتنع لانفاق عليه ويحسم قضاء المرأة في كل شيء الا الحدود
الخصم يرضى كمال القاصي الا القاصي في الحقوق اذا شهد شاهدان عند
شهود فاعلى خصم حاضر حتى بالشهاده وكسب كبد وان شهدوا بغير حرم
حسم لم يحكم وكسب بالشهاده لحكمها الكفر اليه واليمين كمال الشهادة رجلين او رجل

ولما رتبنا وجوب التزام الكتاب عليهم يعرفون ما فيه من ختمه وسيلتهم فاذا حصل
 لما قام في القابل للخصم فاداموا في الخصومة ليعتبر لخصمه واداموا في
 انكاد في فلان القابل على الجحيم السان على حكمه وقراء علينا وخصمه في القابل
 وقراء على الخصم والزمه ما فيه والقبول كالمقابل لما القابل في الحدود وقصاص
 وليس القابل ان يختلف في القضاء الا ان يقض اليه ذلك واداموا في القابل
 حكم حكم امضاء الا ان يوافق الكتاب في السنة والجماع ويكون في الادب عليه والقابل
 القابل على القابل ان يخصصه او من يتقدم مقامه واداموا في الحكم
 بينه ان رتبنا حكمه اذا كان بصفت الحكم واليحيى في حكم الحكم واليحيى
 للمحدود والقدرة والفاقد والسبي وكل واحد من الحكمين ان يوجب الحكم
 فاذا حكم النكاح واداموا في القابل ووافق من حيث امضاء وان ذلك الحكم
 واليحيى في الحكم في الحدود والقصاص وان حكم في دم خطا فتضي عما تم لم يفتد
 حكم ويحوز ان يبيع البينة ويقضي بالكلية حكم الحكم للبيوع والبيوع ووجه
 باطل سكتا في القسم في معنى للمعلم ان يصب قايما من يرقه من بيت المال
 بين الناس في الجور فان لم يفتد في قسم قاسما قسم بالاجر ويحوز ان يكون عدلا

ما من عاقل بالثمة في الجور القابل الناس على قسم واحد ولا يترك القابل ان يكون
 واجرة القابل في عدد الرهن عند الحقيقة وقال عاقل في القضاء واداموا
 لشره عند القابل وفي ايهم واداموا في ادعوا انهم في القابل فلان القسم
 القابل عند الحقيقة في حق يقبل البينة على مودة وعدة ورتبة وقال القسم
 باعترافهم ويذكر ان كتاب القسمة ان قسم ما قبلهم وان كان المال للشرط ما سوى
 العقول واداموا انهم في قوتهم جميعا باعترافهم ولو ادعوا في العقد
 انهم شره في قوتهم وان ادعوا ذلك ولم يذكر كيف انقل قسم بينهم سواء كان
 عربا او عقالا وان كان كل واحد من الشركاء يتفق بغير قسم ليطالب بجزءه وان
 كان لخصم يتفق والآخر اخر فله حصة فان طلب صاحب الكثير قسم وان طلب
 صاحب القليل لم يقسم وان كان كل واحد من القابلين ليعتبر لهما الا ان يصبوا في القسم
 ان كانت من صنف واحد والقيم للجنين بعضنا في بعض الا بالقيمة وقال ابو
 حنيفة في القسيم الرقيق واليحيى في القابل وانما قال القسيم الرقيق والقسيم الجوهري
 والقسيم جامد واليحيى والراجح الا ان يصبوا في الشركاء واداموا في انما البينة
 على الوفاة وعدة المورثة واليحيى في ايهم وقسم وارتب ما قسم القابل

بطريقين نصب القاب وكذا يقسم نصيبه وان كان اشترى لم يقسم مع غيره
 احدهم فان حضر وارث واحد لم يقسم وان كانت ورثة شركاء في ميراث واحد
 كدار واحد فثانيه في الحصة وان كان الاصغر لم يقسم بقسط في بعض
 منها وان كان دارا وصيغة او دارا وحائز وتم كل واحد منها على حدة
 في بنى القاسم ان يفرعوا القسمة ويعمل في زرعها ويقوم البناء ويعمل كل
 من الباقي بصلته وشربه حتى لا يكون نصيبهم نصيب من يملك نصيب
 اساميم ويجعلها اربعة ثم كيف يقسم بينهم بالاول والثاني والثالث
 عاونه الاعتبار ثم يخرج القرعة فمن خرج اسمه اكله السهم الا ان يخرج
 ثانيا فله السهم الثاني ولا يدخل في القسمة الا من اقسم ان يقسم بينهم
 والعدم سلبا في ملك الاخر اطلاق لم يشترط في القسمة فان امكن فصرفه
 والمساكين ليس له ان يطرق ويبيع نصيب الاخر ولا لهم ان يبيع القسمة
 وان كان سفل لا علولة او على السفل لا على السفل له على قوم كل واحد من
 وقسم بالبيعة والبيع بغير ذلك وان اختلف القاسمون شهد القاسمان
 قبلت شهادتهما فان ادعى احدهم الغلط ونزع منه ما اصابه شيء في يد صاحبه

من نصيب

من نصيبه وتضمنت حقه بالاستيلاء لم يصدق في حيا ذلك الابنية وانما ان كانت حيا
 ثم اخذت نصيبه بالقول فواضعه مع بينه وانما الاصابي موضع كذا لم يسم الى
 لم يضمن حقه بنفسه بل بغيره وان كان شركاء في القسمة واذا اشترى بعض
 نصيب احد البينة لم يفتح القسمة عند الحصة في وجب بحسب من ذلك نصيب
 شركاء وقال ابو يوسف في فتح القسمة الاكرام الاكرام ثبت حكمه اذا حصل
 من مقدمهما اتفاق مانع من سلبا ان كان اوصا واذا اكرم الرجل عاين مع ماله
 او على شرا سلمة او على ان يفرق لرجل بالثمن او اجروا فله ان يملك القسمة
 او بالضرب الشديد او بالحبس فباع او اشترى ثم زال الاكرام فهو بالخيار ان شاء
 امسوق لبيع وان شاء فسخه مع جميع البيع فان كان قبض الثمن طوعا فقد اجاز البيع
 ولانه كان قبضه كماله ليس اجازة وعليه رد ان كان قايما في يده ولا يملك البيع
 في يد الشري وهو غير مكره ممن يبيع المبيع والكره ان يضمن الكره ان شاء وان
 اكرم على ان ياكل البيت او يبيع المحرق الاكرام بحسب ان قيد او لم يحد لم يحد له
 الا ان يكون بما يحول منه عاقبة او على بعض من اعضاءه فاذ اخلوا ذلك
 وبعد ان يده عما اكرم والبيع ان يصير على ان يحد من غير حجة او قولا

ولم يزلوا متواضعين وان اكرموا على الكفر بالله اوجب النبي عليه السلام عقوبة الجحيم
لمكون ذلك كراهية الحق بكونه باهر من انفسه او على عضو من اعضاء
فاذا اخاف ذلك وسعه ان يفعل ما امر به ويلوذ في فان ^{ويستوي} ذلك ونحوه
مطلوب بالاعيان فلا يفر عليه وان صبر حتى قتلوا لم يظفر الكفر فانه باجوب
وان اكرموا على الكفر ما لم يجرى من انفسه او على عضو من اعضاء
وسعانه يفعل ذلك ولصاحب المالك ليعلم الكرم وان اكرموا على قتل غيره ولم
يسعد انه يقدم عليه ويبرح حتى يقتل فان قتله كان اقرا والعصا من الذي
اكرموا ان كان القتل عمدا وكان ان اكرموا على اطلاق امر امة او نفي عبده ففعلوا
ما اكرموا به ^{عليه} من الذي اكرموا بنية العبد ونصف وجه المرأة اذا كان قبل
الدخول وان اكرموا على الذي وجب عليه الحد عند الجففة مع الاكرام ^{انما يفعل}
وهذه مما لا يحسد واذا اكرموا على الردة ففعل امر من امر امة من

النبي للمجاد فرض على الكفاية اذا قام به فريق من الناس استطاعوا الباقين
وان لم يقدروا به فريق من الناس افرج جميع الناس يزلت وقتل الكفار واجب
وان لم يردوا في واجب للمجاد على الصبي والعبد والامراة ولا اعيان المؤمنين

وذا

لا تطلع اليدين فان اكرموا على ذلك وجب على جميع الناس الدفع تخرج المرأة
في اذن من وجهها العبد بغير اذن الولي واذا ادخل المسلمون دار الحرب فصاروا
حيتهم وجنودهم الى الاسلام فان اكراموا على قتل اياهم وان افسدوا
نحوهم الى الحرب فان ينكحهم فاهم ما للمسلمين وعليهم والحكم في قتال
من لم يفتح دعوى الاسلام لا يعبد يدعوه وليقاتل يدعوه من باقتل الدعوى
والجواب في ان لمواستعانوا بالله عليهم وحاربهم ونصبوا عليهم الجاني
وجزقهم وارسلوا عليهم الماء وتعلقوا اشجارهم وانسدوا نزوعهم بالاس
ويهم وان كان بينهم سلم ايراثا جوا وان تقوا بصبيان المسلمين او بالسرا
لكنوا من بينهم يتصدون بالذي الكفر والباس باخراج النساء فالفاح
مع المسلمين اذا كان مكرها من ايوهم عليه ويكره ذلك في سيرة الانبياء
والقبائل المرأة الاباذن والاعبد الاباذن سيده الا ان يهجم العرف

ينبغي للمسلمين ان لا يغتروا ولا يقولوا ولا تمتلوا ولا يقتلوا امر امة ولا صبيانا
تجانبنا ولا نعبد ولا اعيان الا ان يكونوا اعداء من له راية الحق او يكون
الامة ملكة ولا يقتل عجبنا فان راي الاسلام يصلح اهل الحرب او يفرق بينهم وكان

كما قال

وان لم يجعل فيه مصلحت لا ينبغي

مصلحة المسلمين فلا بأس بان مسلم من دفعه ثم رأى نقص العلم نفعه بتمامه
 فيكم من يريد العناية فاكمم بكم بتمامه اذ ان ذلك بها تم فاذخرج عيدهم
 على العسكر مسلمين ومن احرار ولا بأس بتعاقب العسكر في دار الحرب في اقل من اقل
 من الطعام ويتناولوا من قوتهم بالحقن قوتاً بما يجدون من السلاح والذخيرة
 بالقيمة والبيع من ذلك ثياباً وجواريهم من السلم منهم من يرب
 واولاده الصغار وكل ما هو بيده او يدقته في السلم او في دار الحرب
 فحقه يكون في ذلك من حمية او حمية او الكسار في ما ينبغي ان يسلم
 السلاح من اهل الحرب والبيع من السلم والبقاء في السلم في دار الحرب
 يفاوضونهم اسارى المسلمين والبيوع من السلم واذ افرغ الاسلام من غنمه
 بالخيار انتفاء نعمت بين المسلمين وانتفاء قرحه عليه وخرج عليهم الخراج
 وهو في الاسرى بالخيار انتفاء مقام الانتفاء استقام وانتفاء تركهم احراراً
 المسلمين والبيوع من السلم واذ افرغ الاسلام من غنمه
 موافقاً لم يقدر على اقل دار السلام في دار الحرب على العسكر بها والبيوع
 والقيم فيمضي دار الحرب حتى يخرجها الى دار السلام والارزاق والقاتل في العكس

الحزبية وعلي
ا) ضمهم

سواء في دار الحرب قبل البيوع في القيمة الى دار السلام من اهل دار الحرب
 في دار الحرب اهل دار الحرب العسكر القيمة الا ان يقاموا واذا من دار الحرب
 اسيرة واحدة في دار الجماعة او اهل حصن او مدينة صح امامهم ولم يخرج احد من
 المسلمين تمام ذلك يكون في ذلك عسكرة فينبذ اليهم الامام والبيوع من السلم
 والبيوع من الامان في السيرة في دار الحرب الذي يدخل عليهم والبيوع من الامان العبد
 عند الحبيبة لان ياذن له في القتل قال النبي صلى الله عليه وسلم في محمد بن ابي
 واذا غلبت اهل دار الحرب من مبيعهم واخذوا اموالهم ملكوها وان غلبت دار
 الحرب من اهل دار الحرب من ذلك واذا غلبت دار الحرب من اهل دار الحرب
 يذبحون ملكوها فان غلبت دار الحرب من اهل دار الحرب في القيمة في دار الحرب
 وان جدد دار الحرب القيمة واخذوها بالقيمة ان اهل دار الحرب دخل دار الحرب
 تبعوا في ذلك واخرجوا الى دار السلام فلكه الا بالخيار انتفاء اخذ
 باليمن الذي انتشره التاجر وانتفاء تريت والاعمال علينا اهل الحرب بالغلبة
 مديوناً في اهل دار الحرب وكنائس اهل دار الحرب جميع ذلك واذا اهل دار الحرب
 السلم فدخل عليهم فاحذروا ان يكونوا في القيمة في دار الحرب وان غلبت دار الحرب

فالتخذون ملكاً وان لم يكن الامام حولة يحل عليها الغنائم مما بين الغانمين
 تسعة ابدان لتعملوها الدار الاسلام فترجعها منهم فيقسمها والاربعين ربع الغنائم
 قبل القسمة في دار الحرب ومن مات من الغانمين في دار الحرب لا يشارك في
 الغنيمة ومن مات بعد ارجاعها الى دار الاسلام قريب لورثته والابن لا يشارك
 الامام في حال القتال ويخمس بالقتل في القتال فيقول من قتل قبل ان يقاتل
 او يقول السريرة تحت قد جعلت الكرم الربع بعد الخمس ولا يشارك بعد ارجاع الغنيمة
 لمن الخمس فاذا لم يجعل السلب للقتال فعن جملة الغنيمة والاعاءة وضروفاً
 سواء والسلب على التقاض من ثيابه وسلاحه ومركبه فاذا خرج المسلمون
 من الحرب لم يجز ان يلقوا من الغنيمة واليا كلوا منها ومن فضلها عتلت
 او طعم امرده الى الغنيمة واليا كلوا منها وتيسر الامام فغنيمة خفيف جسامها
 وتيسر لبرقة الاغناس بين الغانمين للفارس سهمان والراجل سهم وقال ابو
 محمد رحم الله الفارس ثلثة اسهم والاسهم للفارس واحد والراجل اثنان
 والقتاق سواهم والاسهم لراجلة والراجل ومن دخل دار الحرب فخرس او فاق
 ولا سهم حتى سهم فادرس ومن دخل الرجل فاشترى فاشترى سهم الرجل

ولا سهم

فاسم المسلمان والامانة والاذى والعبيد للراجل ولكن ومن خلعهم على ملوك
 فاسمهم والامانة فيقسم على ثلثة اسهم المقاتلي وسهم المالكين وسهم لابن البيل
 يدخل نقرة ذلك المالكين المقاتلي فيهم ويقدرون والاذى في الغنائم فاما ذكر الله
 المقاتل فاما هو الفتح الكرم بركة لاسوه وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط
 بركة لماسقط الصنف وسهم ذى الحرب كان يحقون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم
 بالضيقة ويعد بالقتل فاذا دخل الواحد او اثنان في دار الحرب فهو من غير
 لان الامام سقطوا في شيا المرحم الخمس ومن دخلت جماعة فاعلموا منه فالتخذوا ثانياً
 مجزئاً وانهم والاسهم الامام فاذا دخل المسلم دار الحرب تاجر او المقاتل ان يقرض
 شي من ماله لم يشارك في الغنيمة وان كان غنياً او اقل او اخرج به ملكه ملكاً
 خطيباً او غيره ان تصدق به فاذا دخل الحرب اليها ما سئل يمكن ان يبيع في دار
 سنة ويقول له الامام ان اقل ثلثة ويضع عليه الجزية فانها من اخذ من الجزية
 وصادقها ولم يزلت التي يرجع الى دار الحرب وانما والى دار الحرب وان كان ذليلاً
 عند مسلم او ذليلاً او يلية ذمتهم فذمتهم من ماله بالبيع والبيع في دار الاسلام
 من ماله فهو ماله فله اسره او قتل سقطت ذمته بصادق في دار الاسلام

ولا سهم

فيك بعيد واذك
 خطرة الباحة لجل الرجال ليس يلزم
 النساء ولا باس بتوسدك عند الحقيقة وقال ابو يوسف ومحمد بن كرم
 باس بلبس الديباج والمزج عند ما وكبر عند الحقيقة وبالباس بلبس
 الخمر اذا كان سدا ابر شهما ثم تظن ان خمر واليحيى من الرجال الخمر بالذهب
 والفضة الاباحية والمنطقة وحلة السيف والفضة ويحيى النساء الخمر
 والفضة ويكره بلبس الصبي الذهب والفضة والمزج واليحيى الا ان الخمر
 والادمان والتطيب في اية الذهب والفضة للرجال في السوء واللبس في
 اية الزجاج واللبس في الحقيقة ويحيى المزج في اية الفضض عند الحقيقة
 بلبس على السر والفضض والركوب على السروج للفضض اذا كان في موضع
 الفضضة ويكره التغيير للصف والفضض والباس بحلية السوء وتقتل المحرم
 في زحف بلبس الذهب والفضضة ويكره استخدام المضبان والباس بالاضا
 البهايم ونزاع الميراث الخيل ويحيى ان يقبل العذرة والاذن في العبد والصبي
 ويهيى العمارات في الفاسق والقبول في احوال الديانات الا ان العبد واليحيى
 ان ينظر الرجل من الاجنبية الا ان يحيا وكيفية فلان كان لا يامن بالشهوة

في الحرة

سلاوهم

في وجهها الباحة ويحيى الكفا اذا اراد ان يحكم عليها والشاهد اذا اراد
 الشهادة عليها ان ينظر في وجهها وان خلوها ليشي ويحيى لطيف ينظر
 الموضع الرض مخادون العورتين الفيلطين وينظر الرجل من الرجل جميع
 من الامن بين سرته في كسبه ويحيى المرأة ان ينظر من الرجل لا يامن ان
 اليه منه وينظر المرأة ان يلبس الرجل ينظر اليه من الرجل ينظر
 الرجل من امته التي تحل في زوجته الفرجا سائر دنها وينظر الرجل من
 محاربه والوجه من الراس والصدر من السابقين والعصدين اذا امن الشهوة
 لا ينظر في الفرجا ويحذر ان ينظر اليه منها اذا لم يامن الشهوة والباس بلبسها
 حان ينظر اليه منها وينظر الرجل من ملى كغيره واليحيى ان ينظر من لا في
 محاربه ولا باس بان من ذلك اذا اراد شريها والفضض الا ليشي والخصي
 في انظر الاجنبية كالحمل واليحيى من المولود ان ينظر من سيدة الا ان يحيى
 الاجنبى ان ينظر اليه منها غير ان امته بغير دنها ولا يقر من زوجته لا
 باذنها ويكره الاحتكاك في اوتى الامين والجاهل اذا كان ذلك في البصير
 الاحتكاك راحله ومن حكر غلة صيغتي احلب من بلخ في فليس يحكر كل

نكحهم العلم البكر زودن والمحرر مومن

في الحرة
 في الحرة
 في الحرة

ينبغي للسلطان ان يعرف الناس انه خاتم الامم والملك على اهل البلد
 الصالحين من المحتكرين فيقول عليهم ما ذلوا جديا ^{لديهم اراهم اراهم} وادعوا اليه بالاسم مع الصبر
 ان يجوز خيرا الوصايا الوصية في واجبة وهي محبة واليها
 الوصية للورث الا ان يجوز بها الورثة واليها من اراد على الثالث
 القائل واليها من يوصي السلم للماوراء والكافر السلم وهو الوصية بعد الموت
 فان قبلها الوصي له فيها الحصة الوصي او رد ما في ذلك لطلب الخبز
 يوصي الانسان بدين الثالث واذا وصي الى رجل فقبل الوصي في وجهه
 الوصي رد ما في غير وجهه فليس رد رد ما في وجهه هو رد الوصي له
 ملك بالقبول الثاني واحدة وهو ان يموت الوصي ثم عتقت الوصي قبل القبول
 فيخل الوصي في ملك ورثته ومن وصي الى عبد او كل كافرا فاستقر لهم
 العاصي من الوصية ويخيب غيرهم ومن وصي الى عبد نفسه وفي الورثة ^{اي الوصي له}
 لم يوص الوصية في كافرا صغار الامم جازت الوصية عند الجفنة ومحمد بن
 وقال لا يجوز الوصية الى عبد كمال ومن وصي الى من يجوز من القياس ان
 سمى له العاصي غير ابيه ومن وصي الى ابنه لم يجز لحدوها ^{ان يجز}

ومحمد

ومحمد ومن وصي له في شرا كفت الخيت ونحوه وطول اوده الصغار وكثر
 مردود ليعه بعينه وقضاء دين يعسر وتقيدها ^{اي قهر قهره} صيتها بعينه وعتق عبد
 بالوصية في حق القاتل ومن وصي الى رجل ثلث ماله والاخر ثلث ماله الا ان
 الورثة فالثالث بينهما نصفان فان وصي لحدوها بالثالث والاخر الدين في
 الورثة فالثالث بينهما ثلثا فان وصي لحدوها بالجميع ماله والاخر ثلث ماله فلم
 يجز الوصية فالثالث بينهما ارباعا من الدين مائة ومحمد وقال ابو حنيفة في الثلث
 بينهما نصفان ولا يضرب ابو حنيفة في الوصي له فصار على الثلث الا في الجبا
 والسعاية والدم الرسالة ومن وصي وعليه دين يحيط بماله لم يجز الوصية
 بدينه الا من الدين ومن وصي بضيف ابنه فالوصية باطله وان وصي
 بشرا فليس جاز فان كان له امان فالوصي له الثلث ومن عتق العبد في
 اوباعه ان جاز او وجب فالثالث كله صحت جاز يعبرون الثلث ويضرب مع
 الحد لحدها فان كان جازي فخره فالحياة او طهره بالصفحة فان عتق ثانيا
 فيما سواه وقال ابو يوسف ومحمد بن العتق او في التلويح ومن وصي لاسم
 من ماله فله اقل سهام الورثة الا ان ينقص من الدين فتم له الدين ^{اي الوصي}

الوصي الجاني

يجوز من ماله قبل الورثة اعطوه ما شئتم ومن اوصى بوجه من حقوقه
تعالى فريضة الفريضة فما سوا ذلك من الوصى او اخرا مثل الخ والركبة والفا
والسبيل واجب قدرها ما قدره الوصى ومن اوصى بحصة الاسلام او
منه جاز من بلده جازا فان لم تبلغ الحصة النقص من بلده اجمع منه حتى
يبلغ ومن خرج من بيته جازا فان في الطريق او اوصى ان يخرج عن جند
من بلده عند الجنيعة والصح وصية العبيد والمكاتب وان ترك وفاء الجند
لموصى الرجوع في الوصية فلما صرح بالرجوع يقول ان فعل ما اوصى الرجوع
كان رجوعا واذا اوصى ببناء ثم ذكر ما اوصى الوصية للفقير في نفس الوصية
فيكون الرجوع من بعد الوصية لم يكن رجوعا عند محمد بن وكين رجوعا
من ابي يوسف ومن اوصى بغيره وهم المالصقون عند الجنيعة ومن اوصى
لاصحله فالوصية لكل ذي رحم محرر من امراته ومن اوصى بالختانة فالوصية
لزوج كل ذات رحم محرر منه واوصى بغيره فالوصية للاقرب فالاقرب
من ذي رحم محرر منه لا يدخل فيه الولد ان والولد ويكون الاثنان مصلحا
واذا اوصى بذلك وامامه ^{ان} خاله فالوصية لغيره عند الجنيعة وانما

هم رجال ان ظلم الوصف والخالين الوصف وقال ابو يوسف ومحمد الوصية
للزوجة والوصية لابي له في الاسلام ومن اوصى رجل ثلث درهم
بثلث درهم غنمه هلك ثلث ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث مائة
من ماله على جميع مائة واوصى له ثلث ثياب في ثلثة هلك ثلثها
وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث مائة من ماله على ثلثي الألت باقي من الثياب
ومن اوصى رجل باللف درهم له ملك من درهمان فان خرج الالف من ثلث
صحة دفع الوصى له وان لم يخرج دفع الي ثلث العين فكل ما خرج شيء من الشيء
اخذ مثله حتى يشوف الالف ويجوز الوصية لكل رجل اذا وضع الاموال
تة لغيره من يوم الوصية ومن اوصى بجارية الاحمل اوصى الوصية
الاستثناء ومن اوصى لرجل بجارية فولدت بعد موت الوصى قبل ان يحبل
الوصى له ولها ثمن قبل ولها ما يولد من ثلث ثمن الوصى له وان لم يولد
من ثلث ثمن الوصى بالثلث فاخذ حصته منها جميعا عندها وقال ابو حنيفة
ياخذ ذلك من الاموال فان ضل شيء اخذ من الولد ويجوز الوصية لغيره
عبد من كسبه وان ماله معلومة ويجوز بذلك ابا فان خرجت رقبة العبد

من الثلث سلم اليه للخدمة وان كان لا مال له غيره ختم الوصية بغيره والوصي
 له يصح ما فان مات الوصي له ما دال الورثة واذا مات الوصي لم يصح ما كان
 بطلت الوصية واذا الوصي لا اولاد فلان الوصية بينهم الذكور والانثى
 واذا الوصي له ورثة فلان الوصية بينهم ولو وصي لم ينج فلان الوصية للذكور
 دون الانثى من جهة وفاة الوصي لا من جهة الوصية في الذكور والانثى
 لو زيد وعمر وثلث ماله فاذا عمر وميت فلان الثلث كل من يورثه فالثالث ماله
 بين وعمر وميت كان له ولو نصف الثلث من الوصي بثلث ماله والامالة
 غير اكلت ما لا يبقى للوصي له ثلث ما يملكه عند الموت
 انما يصح ما يصح من الذكور عشرة الابن وابنه الابن وابنه الابن وابنه
 الابن وابنه الابن وابنه الابن وابنه الابن وابنه الابن وابنه
 سبعة الابنة وابنة الابن وابنه الابنة وابنة الابنة وابنة الابنة
 وابنه الابنة وابنة الابنة وابنه الابنة وابنة الابنة وابنه
 في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثمن والثلاثين والثلاثون والنصف
 وثلث خمسة البنت وثلث الابن اذ لم يكن له الامت لا اب وام والزوج اذ لم يكن

الذكر مثل حظ الانثيين

المرء

خرج الاموال ففصل منها ما علم الزرع اقله فلا يخرج عليها ولا يعطى سبها
 فعلى الخراج من اسلم من اهل الخراج اخذ من الخراج على حاله ويحسب ان
 اسلم من الخراج من الذي يورثه من الخراج والعشر على ربح من ارض الخراج
 الجزية والجزية على من يورثه من الخراج والعشر على ربح من ارض الخراج
 على ما يقع عليه الاتفاق وجزية يورثها الامام يورثها اذ لم يتركها لغيره
 وانهم على ما اكلهم نصيب على النبي اكلهم اثنان كل من ثلثه من ارضها
 اخذته في كل شهر لبيعة ولهم من على التوسط لغيره من ارضها
 في كل شهر من ارضها وعلى النبي لغيره من ارضها في كل شهر من ارضها
 على اهل الكتاب واليهود والنصارى من العجم كل من ثلثه من ارضها
 من العرب كل من ثلثه من ارضها واليهود والنصارى من ارضها
 معقل ولا على الهجران الذين لا يخالطون الناس ومن اكل ارضه عليه
 جزية سقطت عنه وان لم يجمع عليه لم يورث الجزية واليهود والنصارى
 بالكتب في دار الاسلام وان عادت البيعة ولكن لا يشترط اعادة البيعة
 من اهل الذمة بالتميز عن المسلمين في زينةهم ولباسهم ورسولهم ولا لاسمهم

مع القدرة
 مع القدرة

يكون الخيل ولا يعطون بالسلاح ومن اقتسم من الجزية او قتل مسلما او سب النبي
صلى الله عليه وسلم او زني بمسيلة لم يقض عده ولا ينقض العهد المأثور بل يوجب
بالحرب او يفلو اعما موضع فيجاء به وذا الرد السلام عن الاسلام
فان كانت له شهقة كشت عنه لم يحبس ثلث ايامه فان اسلم بها لم يقتل
فان قتله قاتل مثل من اسلم عليه كره ذلك لا شيء كالقاتل واما
الردة فلا تقتل ولكن يحبس حتى تسلم ويزايعت الرد من املاكه واولو
برجته تزي الاصل فان اسلم عادت على حالها فان مات او قتل عادت به يقتل
^{او يذبح او يوقد} ما كتب في حال الاسلام الى ورثته من المسلمين وكان ما كتب في حال حربه
وانتقل بدل الحرب من ثلث او حكم الحاكم بحاقة حتى مدبره واهل بيته واولاده
وجلت الديون التي عليه وانتقل ما كتب في حال الاسلام الى ورثته من المسلمين
وتقضى الديون التي ارضته في حال الاسلام والزمته من الدين حرقه
ما كتب في حال حربه وما باعه او اشترى ويصرف في ماله في حال حربه
فهو موقوف فان اسلم حقت عقوبته وان مات او قتل انتقل بدل الحرب
جلت واذا عاد الرد الى دار الاسلام لمافا وجب في يد ورثته من ماله

ثبت ولا ولد ابن وابنه لم يزوج مع الوالد وولد الابن والمزوجة ان تكون الميت
له ولد وولد الابن وان لم يزوج مع الوالد وولد الابن والكنان لكل اثنين فصلا
من مريضه نصف الا زوج والثلث من غير الامراء الذين طبت ولدا وولد الابن
والثالث من الخوف واخوات فصاعدا من اي جهة كانا ويخضع لها ثلث ما بقي
الميتين وهما زوج وابوان ومزوجة وابواب لا امرئ مائة بعد من الزوج
زوجته ما كانت بين الاثنين فصاعدا من ولد لامرؤهم ولا تخم مائة
لدين من سبع مائة واحد من الابوين مع الابد وولد الابن والبنات الابن
بالصليب والخوان مع اخوات وابو والواحد من ولد الام
تسقط وتسقط لحيات بلا من والخوان والخوان بالاد وتسقط وللام
برجته الولد وولد الابن والاب طلق واذا اسكن البنات الثلثين سقطت
بين الابن يكون بالابن او اسفل من ابن او ابن ابن فيعصم واذا اسكن الاخوات
ابن او اثنتين سقطت الاخوات لطلب الابن يكون معن اخ من فيعصم
الصلب اقرب القصب البوق من يوم نظر الابن للميت ثم خال الاب
لوالاخوة ثم من الجد ثم الامام ثم من الجد الجدة واذا استوفى بنو الابن الجدة

فاولهم من كان للاب وامر والابن وابن الابن والاخته يقاسمون اخواتهم للذكر
 مثل حظ الانثيين ومن علم من العصبة يتفرق بالميراث ذكورهم دون اناتهم
 وان لم يكن عصبة من النسب فالعصبة مولى العقب ثم اترج عصبه السوي
 لحجب عصبه من النسب **السدس** باخوانه فصاعدا والفاضل
 فرض البنات ابن الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين والفاضل عن فرض
 البنات ابني الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين واذا ترك بنتا وبنا
 فلبنت النصف والبنات الابن السدس والكان مع بنات الابن بنو اب فلبنت
 النصف والباية لبني الابن واخوات للذكر مثل حظ الانثيين وكذلك الفاضل
 من فرض الاخت لابن وامر للاخوة من الاب واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين
 ومن ترك ابني عم احدهما اخ لامر فالخ السدس بالفرض والباقي بينه وبين الشقيقة
 وان ترك المرأة زوجا وامراة واحدة واخوة من امر واخا من اب وامر فالزوج النصف
 والام السدس ولو ولد الامر الثلث وكسبي للخ من الاب والام
 المرد والفاضل عن فرض ذوي العمام اذ الميراث عصبته يد عليهم بقدر سهام
 الاعا الزوجين والكل ملة واحدة يتوارث به اهلها ولا يرث المسلم

الكافر

الكافر والكافر من السلم وماله المرتد لو شتره من المسلمين وما كتب في حله حرة
 فيء واذا فرق جماعة او سقط عليهم حايضا فانوا ولم يعلم من مات منهم اكل مال كل
 واحد ما احياء من ورثته واذا اجتمع في الجوسي قريتان ولو تفرقت في شخصين
 يرث احدهما الآخر ويرث بها ولا يرث للجوسي ما للثمة الفاسدة التي يتحللها
 يدينهم وعصبته ولدان ابني وللملأنة مولى امها ومن مات وترك حمل او قن
 بالحق حتى يقع امره في تولى الحنفية له والميراث من الاخوة عند **الحنفية**
 يقاسمهم الا ان تنقضه للماسي من الثلث واذا اجتمعت الميراث فالثلث **فالميراث**
 لا يرث من تحت القابلة ولا يرث امراب الامر وهي جدة فاسدة وكلمة يتحجب
 ذوي الارحام واذا لم يكن للميت عصبه ولا ذوسهم ورثته ذوي
 ارحامهم عشرة اولاد الاخوات واولاد البنات وبنات الاخ وبنات العم والخال
 والخاله وابو الام والعم لامر والعممة وولد الاخ من الامر ومن ادلى فاولهم كان
 من ولد الميت واخذها وهم بنات الاخوة ووالد الاخوات ثم ولد ابوي ابوي
 واخذها وهم الاخوات والخالات والعمات والاعمام لامر واذا استوى ولدان
 يارث فاولهم من ادلى ولا يرث واقربهم او طعن بعدهم وابو الامر او من

والاخ والاخت والعق احق بالفصل عن سهم ذوي السهام اذ الميراث
 سواء ويصلى المولى لا يرث واذا رثت العق اوصى له واب مولاه فماله الاب
 وقال ابو يوسف لا لاب السدس والباقي لابن وان رثت جد مولاه واخ مولاه
 وقال ابو حنيفة لا للجد وقال ابو يوسف لا للجد مع من فيه الاضغان كما بنا
 في الاخ واليوهوب الفريض واذا كان في السئلة نصف المضاف بها
 بفتح فاصلها من اثنين واذا كان ثلث ومبايع او ثلثان ومبايع فاصلها من ثلثة
 وان كان ربع او ربع ونصف فاصلها من اربعة وان كان ثمن او ثمن ونصف
 من ثمانية وان كان نصف وثلث او سدس فاصلها من ستة ويقول السبعة
 ونمائية وتسعة وعشر وان كان ربع او ثلث او سدس فاصلها من ثني
 عشر ويقول ثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة وان ذا كان مع الثمن ثلثان او
 او سدس فاصلها من اربع وعشرين ويقول السبع وعشرين فاذا انقسمت
 السئلة على الورثة فقد صحت وان لم تنقسم سنام فاضرب عددهم والاصل
 السئلة وعوطان كانت عائلة فخرجت صحت من السئلة كل امرأة من
 اصلها من اربعة للمرأة الربع سهم وللأخوين ما بقي ثلثة لا ينقسم شيئا

اشيون

في اصل السئلة يكون ثمانية منها الصم وان وافق السهام عددهم فاضرب وفي عددهم
 فاضرب وفيهم عددهم في اصل السئلة فمالع فالسئلة منه نصف كأمراة وستة للمرأة
 الرابع سهم وللأخوة ثلثة اسهم فاضرب بوقف عددهم وهم اثنان في اصل السئلة منها
 نصف للسئلة وان لم تنقسم سهام فبقين اكثر فاضرب احد الفريقين في الآخر ثم
 ما جتمع من عدد الركن فاضرب في اصل السئلة فمالع فخرج فان تساوى الماعلة
 احدا في احد من الآخر كما من اربعين واخوين فاضرب اثنين في اصل السئلة وانما
 العدين جزاء من الآخر على الأكثر من الأقل كالربع نسوة واخوين اذ ضربت
 الاربعة اجزاء عن الاخوين وان واقعت احد العدين لآخر في النصف او في الثلث
 ضربت وقف احد هما في جميع الآخر ثم ما يحصل لك من عدد الروس فاضرب
 في اصل السئلة كالربع نسوة واخت وستة اعمام وستة توافق الاربعة بالانصاف
 فاضرب نصف احد هما في جميع الآخر ثم اضرب ذلك في اصل السئلة يكون ثمانية
 واربعين منها يصح فاذا صحت السئلة فاضرب سهام كل وارث في الترك
 ثم ما جتمع على ملحت منه الفريضة يخرج ذلك الوارث واذا لم يقسم الترك
 حتى ملحت احد الورثة فان كان ما يصيبه من الميت الوارث ينقسم على عدد الورثة



فقد صحت السيلقان ما صحت الاولى منه والله لم ينقسم صحت فرضية التي
 الثاني بالطريقة التي ذكرناها وما صحت منه فرضية موافقة وان كانت
 بينهما موافقة فاضرب وقت المسئلة الثانية في الاولى فاجتمع صحتيه
 السيلقان وكل من كان له من المسئلة الاولى شيء فهو مضروب بمها
 من المسئلة الثانية ومن كان له من المسئلة الثانية شيء فهو مضروب
 في تركيبة السيل الثاني فاذلحت مسئلة النسخة وارث معرف ما يصيب
 تحت كل واحد من حساب الدهم تمت ما صحت من المسئلة على
 طريقتين فيما خرج اخذت له من سهامهم كل وارث حصة

تمت هذه النسخة المونة السواة بالقدري
 من تصنيف حضرت ابو الحسن قدوري قدس الله
 سره العزير ابي (جلا الله روحه) طهارة
 (اصح المقصودات ام السيل) قد
 طرأ على بياض اهل اقال ينظر ان قبض
 طعام اذ انتم في هذا الطعام
 بياض اهل اقال ينظر ان قبض
 الله تعالى ذلك الطعام ان دفع الله
 الا انتم قبض الطعام لا يحل
 الا انتم فذا ومن قاضي ان

